



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



محاضرات في مقياس:

# المالية الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة علوم تجارية

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي  
تخصص: تجارة دولية  
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

من إعداد الدكتور: د. عبد الجليل هويدى  
أستاذ محاضر - ب - بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي  
الموسم الجامعي: 2023/2022

## فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... II

مقدمة ..... أ

### الفصل الأول: مفهوم التمويل الدولي وعناصره

المبحث الأول: مفهوم التمويل الدولي وأهميته ..... 2

المبحث الثاني: عناصر النظام المالي الدولي ..... 7

المبحث الثالث: تطور التمويل الدولي ..... 11

### الفصل الثاني: المؤسسات المالية الدولية

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي ..... 27

المبحث الثاني: مجموعة البنك الدولي ..... 46

### الفصل الثالث: ميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات ..... 57

المبحث الثاني: العناصر المكونة لميزان المدفوعات وإختلالاته ..... 59

المبحث الثالث: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ..... 73

المبحث الرابع: سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ..... 92

### الفصل الرابع: سعر الصرف

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف ..... 107

المبحث الثاني: أنواع أنظمة الصرف ..... 113

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف ..... 119

### الفصل الخامس: التجارة الخارجية نظريتها وتقنيات تمويلها

المبحث الأول: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية ..... 125

المبحث الثاني: تقنيات تمويل التجارة الخارجية ..... 141

قائمة المراجع: ..... 151

## مقدمة

يعد مجال المالية الدولية من أكثر المجالات الاقتصادية استحوذاً على اهتمام الباحثين، نظراً لما يشمله من موضوعات تؤثر على اقتصاديات الدول بالأخص مع ظهور وتطور العولمة المالية، حيث ازدادت التدفقات المالية الدولية، زيادة هذه الأخيرة تكون إما في شكل تسديد للقروض وفوائدها من الدول النامية باتجاه الدول المتقدمة، أ وفي شكل استثمارات أجنبية، كل هذا يترتب عليه تحوي لمتواصل و مستمر للعملة المحلية إلى العملة الأجنبية أو العكس .

وقد ساهمت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات وما نتج عنها من تخفيض تكلفة التعامل الخارجي إلى تعزيز نمو التبادل التجاري الدولي، وتزايد اعتماد الاقتصاديات والأسواق على بعضها البعض وتزايد حركة الأموال بين الدول بشكل استمرار استثمارات مباشرة وغير مباشرة مما أدى إلى عولمة أسواق الاستثمارات المالية والحقيقية وأمام تزايد أهمية وحجم المعاملات المالية الدولية تنامت المشكلات المترتبة على التعامل بعدد من العملات الدولية من حيث أسعار الصرف لهذه العملات.

وعلى هذا الأساس جاء هذا العمل ليتناول مختلف موضوعات المالية الدولية أين نتطرق في الفصل الأول إلى موضوع التمويل الدولي من خلال استعراض مفهوم وأهميتها لتحويل الدولي بالإضافة إلى عناصره من مسار تطوره، أما الفصل الثاني فسنتناول من خلاله المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ثم يأتي الفصل الثالث والذي يتمحور حول تناول فيه بالتحليل ميزان المدفوعات أين نبرز مختلف أقسامه الرئيسية وحالات الاختلال التي تحدث فيه وآليات معالجتها المختلفة، ويتمحور الفصل الرابع حول ماهية سعر الصرف وأنظمة الصرف التي تعكس كيفية تحديده من طرف السلطات النقدية والنظريات الرئيسية المفسرة له، أما الفصل الخامس فقد خصصناه لدراسة التجارة الخارجية من خلال التعرض للنظريات المفسرة لقيامها وتقنيات تمويلها.

# الفصل الأول

## الفصل الأول:

مفهوم التمويل الدولي وعناصره

## المبحث الأول: مفهوم التمويل الدولي وأهميته.

أولاً: ماهية التمويل الدولي.

يقصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً إذ من المعروف أن العلاقات الدولية تأخذ بعدين رئيسيين، يتمثل أولهما بالجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي، وثانيهما هو الجانب المالي أو النقدي الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم، إضافة إلى التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورته، وهكذا فإن التمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثاني. وبالتالي تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، والتي يمكن تصنيفها إلى المجموعات الرئيسية التالية:

✓ الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين البلدان المختلفة.

✓ التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة ( كالقروض والاستثمارات ... إلخ).

✓ الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم (كما في حالة التعويضات المالية عند حصول حرب معينة...).

كما يقصد بمفهوم التمويل الدولي، هو انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ويتكون المصطلح من كلمتين، حيث تشير كلمة التمويل إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارناً بالقدر المطلوب منه، ونتيجة ذلك هو حدوث الطلب على رأس المال، ويستدعي ذلك سد هذه الفجوة وهذا ينطبق على الوحدة الاقتصادية أي على المستوى الجزئي (Micro) أو مجموع الوحدات الاقتصادية في دولة معينة (Macro) أي على المستوى الكلي.

ولهذا فإن الكلمة الأولى تعني عمومية التحليل في مسألة انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية، فضلاً عن انتقال رؤوس الأموال عن هذا النحو التي تكون من أهدافها الأساسية الحصول على أكبر عائد ممكن على هذه الأموال.

أما الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي تشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث

كونه دولياً، وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم. كما أن الطبيعة الدولية في التمويل تبين مدى اختلاف الدول في مجال الفائض والعجز في عنصر رأس المال، والعامل الحاسم في تحديد الاتجاه الذي يسلكه رأس المال من دولة إلى أخرى أو من سوق إلى أخرى هو شكل العلاقة بين الادخار والاستثمار على مستوى الوطني، والجدير بالذكر أن ندرة رأس المال بالنسبة للطلب عليه في دولة تؤدي إلى ارتفاع عائدته في هذه الدولة، ومن ثم فإن رأس المال سيتدفق داخل هذه الدولة.

وليس المقصود بتحركات رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة، فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع، ولكن المقصود بهذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض واقتراض بين الدول المختلفة، ويشير الأمر الأخير إلى تأثير هذه التحركات الرأسمالية في تغيير الحقوق والالتزامات المترتبة عليها .

فإذا قام أحد المستثمرين أو إحدى المؤسسات أو إحدى الحكومات بطرح سندات للبيع في أسواق المال بألمانيا، وقامت المؤسسات بنوك ومواطنون في ألمانيا بشراء هذه السندات فإن ذلك يعتبر انتقالاً لرأس المال على المستوى الدولي ويحدث بذلك حقوقاً لهؤلاء الذين اشتروا السندات والتزامات لأهؤلاء الذين قاموا بطرح هذه السندات للبيع، غير أن استخدام حصيلة بيع هذه السندات في دفع فاتورة الواردات من السلع الاستثمارية سيدخل ضمن التجارة الدولية في السلع والخدمات.

ولكن المستثمر الذي يقبل على شراء السندات المطروحة للبيع لن يقدم على شرائها إلا إذا كان معدل العائد على هذه السندات أكبر من العائد الذي يمكن تحقيقه من الفرص الاستثمارية الأخرى داخل ألمانيا، وهذا يشير إلى أن الانتقال الدولي لرأس المال يتحرك وفقاً لمقدار العائد المحقق من هذا الوعاء الاستثماري (السندات) مقارنة بالعوائد الأخرى التي يمكن تحقيقها من التوظيفات الاستثمارية الأخرى سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.

غير أن التحليل السابق هو تبسيط شديد لتحرك رؤوس الأموال إذ نجد في بعض الأحيان أن صافي الانتقال أو التحرك لرأس المال يتجه نحو خارج الدولة رغم ما تعانیه من ندرة في رأس المال وهذا عائد إلى أزمات الدين الخارجي وعدم الاستقرار المالي من ناحية ضف إلى ذلك عمليات المضاربة على تغيرات أسعار الصرف واختلاف مستويات الفائدة من ناحية ثانية، وإلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية من ناحية ثالثة.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل الدولي على أنه فرع من فروع علم الاقتصاد المالي يهتم بشكل عام بالعلاقات النقدية والاقتصاد الكلي بين دولتين أو أكثر، ويدرس التمويل الدولي ديناميكيات النظام المالي العالمي، والنظم النقدية الدولية وميزان المدفوعات، وأسعار الصرف، والاستثمار الأجنبي المباشر، ويشمل أيضا دراسة العقود الآجلة و عقود الخيار والمقايضات المالية وكيف ترتبط هذه الموضوعات بالتجارة الدولية.

**ثانيا: أهمية التمويل الدولي.**

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي :

### 1. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية):

تستهدف الدول المتلقية<sup>(\*)</sup> لرأس المال في الغالب :

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - رفع مستوى معيشة السكان.
  - مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.
- كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين :
- الأول:** عن طريق السحب من الاحتياطيات الخارجية المملوكة للدول.

**والثاني:** هو الاقتراض الخارجي، وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذ كان مستوى الاحتياطيات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من

<sup>(\*)</sup> كلمة المتلقية ذات مفهوم واسع لكل التدفقات الرأسمالية سواء كانت قروض أو منح أو استثمارا مباشرا أو أي شكل من أشكال التدفق (بدلا من كلمة المقرضة).

السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.

## 2. أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة :

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

فيؤكد كل من جريفنواينوس (Griffin & Enos) على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسماليين المتدفقة إليها من ناحية أخرى.

وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة المختلفة بها.

كما ان القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة).

كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها :

✓ تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.

✓ حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات).

✓ تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

## 3. أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي:

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش

العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي، وأن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (USA) هي وحدها المستفيدة من ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي، ويعود ذلك إلى امتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرك لهذه الأموال كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال وسياسة الصرف الأجنبي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسات منذ أن أصيب ميزانها التجاري بعجز سنة 1972 وحتى الآن.

**المبحث الثاني: عناصر النظام المالي الدولي**

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي.

والنظام المالي الكفؤ هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلاً للنظام التجاري الدولي واستقراراً للنظام النقدي، والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم.

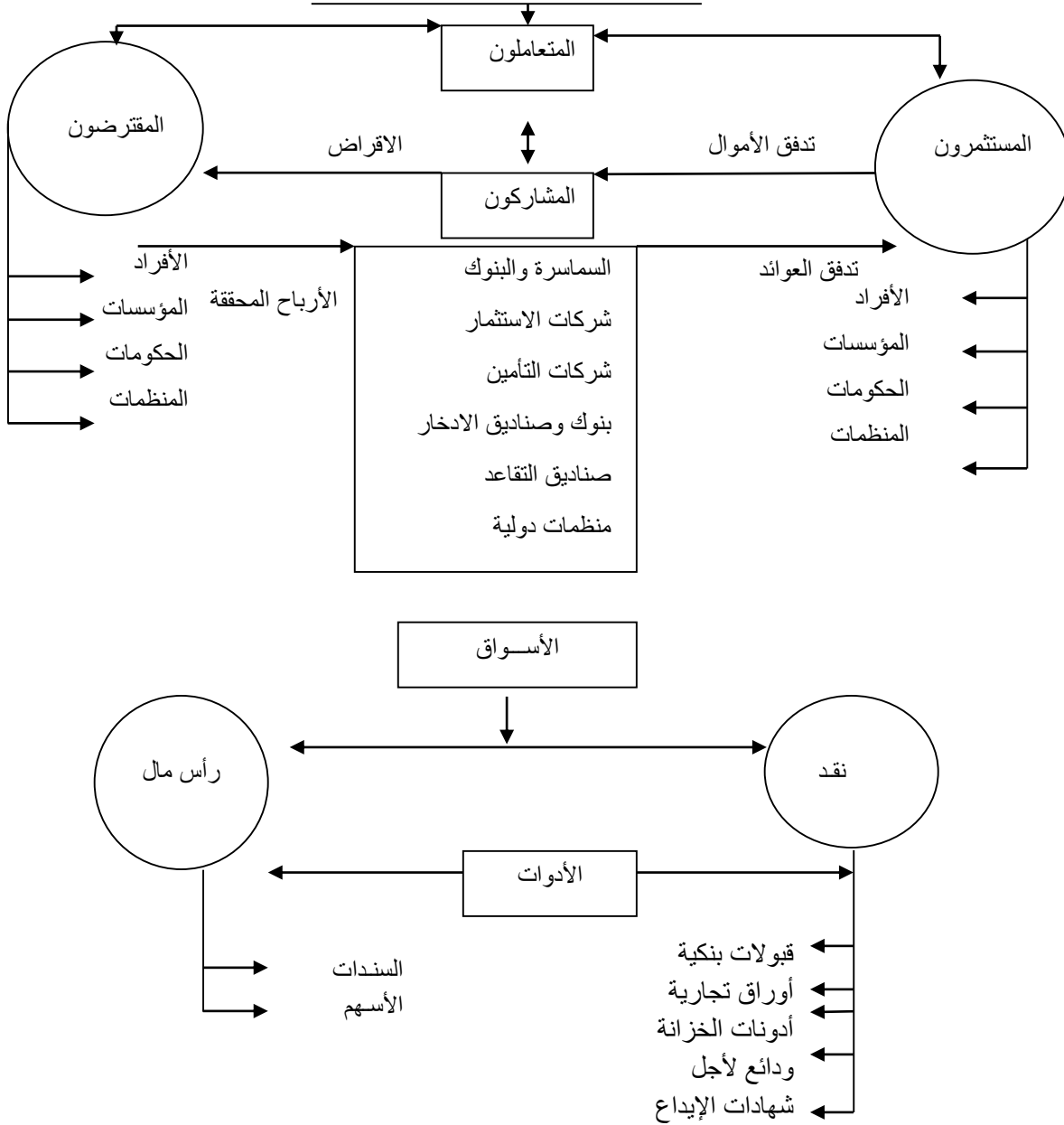
كان النظام التجاري الدولي يعتمد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والآن أصبح يعتمد على منظمة التجارة العالمية (WTO).

أما النظام النقدي الدولي: يعتمد على تلك الآليات التي يديرها صندوق النقد الدولي. والنظام المالي الدولي: يتكون من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهيئة التنمية الدولية، ومؤسسة (شركة) التمويل الدولية...إلخ.

ويوضح الشكل التالي العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي.

الشكل رقم (1) : عناصر النظام المالي الدولي

عناصر النظام المالي الدولي



المصدر: جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، التمويل الدولي (مؤسساته - آلياته - عناصره)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص: 16.

يتضح من الشكل السابق أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين والأسواق والأدوات.

أولاً: المتعاملون :

هم الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي و يتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين والمقترضين والمشاركين.

### 1. المستثمرون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص (مهما كانت طبيعته القانونية) الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها، وهنا يجب أن يفرق بين التوظيف المالي والتوظيف الحقيقي للأموال.

ويشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى والتي تدر عائداً مالياً لصاحب هذا المال.

وعلى المستوى الجزئي (Micro) يعتبر توظيف حقيقي للأموال لهذه الأصول، أما على المستوى الكلي (Macro) فهذا لا يعتبر توظيفاً حقيقياً للأموال ولكنه عملية نقل للملكية من شخص إلى آخر.

أما التوظيف (الاستثمار) الحقيقي للأموال : يقصد به شراء معدات أصول وآلات جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الاستثمار الاحلالي، أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية (كالبانوك) لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح في هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي.

### 2. المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق، أو بالافتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة. والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة، وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

◀ الاتجاه الأول: هو تدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

◀ الاتجاه الثاني : هو تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

## 3. المشاركون:

والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع:

السماسة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والاقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) والأفراد من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

## ثانيا: الأسواق :

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس

وفي أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة، وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة، كما تعكس الأدوات ديناً محدداً.

أما أسواق رأس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالباً حقوق الملكية مثل الأسهم كما تعكس كذلك ديوناً طويلة الأجل مثل السندات، وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

## ثالثاً: الأدوات :

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق.

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل:

✓ أدونات الخزينة.

✓ القبولات المصرفية.

✓ الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول.

✓ شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.

أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال وهي الأدوات طويلة الأجل مثل:

✓ الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية.

✓ السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول المختلفة

في أسواق المال الدولية.

## المبحث الثالث: تطور التمويل الدولي.

يشتمل التحليل على تقسيم تطور التمويل الدولي إلى ثلاثة مراحل تبدأ من:

- ✓ المرحلة الأولى : من (1870 - 1914) وهي الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى.
- ✓ المرحلة الثانية : من (1915 - 1943) وهي الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى و الثانية.
- ✓ المرحلة الثالثة : ما بعد 1944 وهي الفترة التي توافقت نهاية الحرب العالمية الثانية أي من 1944 حتى الآن.

وسوف نتناول في كل مرحلة الخصائص الأساسية التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية ونظام النقد الدولي الذي ساد في كل فترة بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على طبيعة ونوع واتجاه التحركات الدولية لرؤوس الأموال.

## أولاً: التمويل الدولي في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أي ما بين (1870 - 1914):

لكي يمكن تحليل طبيعة ونوعية واتجاه التحركات الدولية لرؤوس الأموال في الفترة السابقة لعام 1914 وهو تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى فإنه يجب التعرض لطبيعة النظام النقدي الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة .

## 1. نظام النقد الدولي خلال الفترة ما بين (1870 - 1914) :

يمكن القول أن نظام النقد الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة قد قام على أساس قاعدة الذهب التي جاءت إلى التطبيق بشكل تلقائي ويتوافر مجموعة معينة من القواعد هي التي مهدت الطريق لسيطرة قاعدة الذهب على النظام النقدي العالمي.

وتتمثل هذه القواعد بصفة أساسية في التزامات حكومات الدول المختلفة:

- ✓ بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الورقية بالنسبة لوزن معين من الذهب.
- ✓ الالتزام بتحويل ما يقدم من عملات ورقية بالذهب عند المستوى السابق تحديده.
- ✓ ترك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب بكل حرية وبدون قيود.
- ✓ والالتزام بهذه القواعد من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق ميزة هامة وهي استقرار وثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة.

وعلى هذا الأساس فإن مزايا تطبيق قاعدة الذهب تتلخص في:

### ■ مزايا نظام الذهب الدولي:

في ظل نظام الذهب الدولي تعتبر عملات الدول الذهبية أو التي ترتكز إلى الذهب عملات دولية قوية ذلك أنها تتمتع بالقبول على المستوى الدولي وقد كان من مزايا قاعدة الذهب الدولية ما يلي:

أ. استقرار أسعار الصرف:

إذ أن هناك علاقة ثابتة بين وحدة النقد الأساسية لكل دولة وبين الذهب ويترتب عليه أن أسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض لا يمكن ان تتقلب في حدود تكاليف شحن الذهب والتأمين عليه وهذا بدوره يؤدي إلى دعم حرية التجارة ونمو التبادل الدولي وتحركات رؤوس الأموال.

ب. استقرار مستويات الأسعار في الدول المختلفة:

حيث تلجأ الدول التي ترتفع فيها مستويات الأسعار بالنسبة لمستوياتها في الدول الأخرى إلى تصدير الذهب إلى الخارج، ويتم خروج الذهب منها إلى غاية عودة الأسعار فيها إلى ما كانت عليه.

ج. دعم الثقة في النظام النقدي:

وذلك للقيود الذي تفوضه آلية النظام على كمية النقود المصدرة والذي بدوره يدعم استقرار مستويات الأسعار، بمعنى أن الذهب يكون موزعا بين مختلف الدول بحسب حاجة كل منها إلى الإصدار.

← الانتقادات التي تعرض لها نظام معيار الذهب الدولي وأسباب انهياره:

رغم ما تميز به النظام فقد تعرض لانتقادين:

**أولهما:** أن استقرار أسعار الصرف الأجنبي يكون على حساب عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي (كساد).  
**ثانيا:** ينتج عن انتقال الذهب بين الدول آثار عكسية.

مثلا: دولة ما تتبع نظام الذهب وحدث فيها ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، هذا سوف يؤدي إلى هروب الذهب من هذه الدولة (وبالتالي تتخفض مستويات أسعارها ويقل فيها النشاط الاقتصادي) إلى دولة أو دول أخرى، حيث ترتفع مستويات أسعار هذه الأخيرة دون الحاجة إلى ذلك (حدوث انتعاش) وهذا يؤدي إلى حدوث متاعب اقتصادية.

لكن نظام الذهب الدولي استمر تشغيله في بيئة مواتية قبلت فيها الدول المطبقة لهذا النظام التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي في سبيل المحافظة على الاستقرار (التوازن) الخارجي (تثبيت أسعار الصرف والعمل على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها بصورة تلقائية)، واستمر هذا الوضع حتى نشوب الحرب العالمية حيث واجه نظام الذهب عددا من المشاكل منها أن الحرب كشفت جمود النظام وعدم قدرته على

توفير المرونة اللازمة في العرض النقدي والذي تراكم الطلب عليه ليس فقط من أجل تمويل احتياجات الحرب بل لحاجة الدول المتحاربة لاحتياجاتها من الذهب لتمويل وارداتها من الخارج وقد أدى هذا لإيقاف العمل بهذا النظام.

ورغم محاولة الدول الكبرى إحياء هذا النظام غير أنها لم تستطع الاستمرار إلا لفترة محدودة سقط بعدها النظام تحت وطأة الكساد (أول دولة تمكنت من العودة إلى نظام الذهب هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1919 بسبب وضعها الاقتصادي المتقدم وعدم التأثر بالحرب وتزايد احتياطياتها الذهبية).

وقد كانت العوامل المساعدة على انهيار نظام الذهب هي:

✓ زوال عصر حرية التجارة.

✓ سوء توزيع الذهب بين الدول أي تركز الذهب في خزائن بعض الدول مثل أمريكا وفرنسا، بحيث فقدت بقية الدول الأخرى جزءا كبيرا من احتياطياتها مثل ألمانيا بسبب دفع التعويضات للحلفاء، هذا العامل قضى على أحد مقومات نظام الذهب (حرية دخول وخروج الذهب).

✓ ظهور القوى الاحتكارية : وذلك ب :

✓ نمو الكثير من الشركات الاحتكارية وشبه الاحتكارية التي تتحكم في الأسعار والإنتاج.

✓ ظهور الكثير من النقابات العمالية القوية التي تعمل دائما على رفع مستويات الأجور ولا تقبل أي تخفيض فيها، هذا ساعد على ضعف العلاقة بين مستويات الأسعار وكمية النقود والذهب الموجود في الدولة وهذا ما أدى إلى انهيار نظام الذهب الدولي.

✓ عدم الاستقرار السياسي

والخلاصة أن أغلب دول العالم اضطرت إلى ترك هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى وحتى محاولات إحيائه كانت فاشلة وانهارت بسبب الكساد العظيم في أوائل الثلاثينات حيث خرجت إنجلترا عام 1931 وتبعها بعدها العديد من الدول ثم تلاها غيرها من الدول الأوروبية في السنوات اللاحقة.

وبعد انهيار هذا النظام بدأت الدول بفرض قيود على تجارتها وفرض الرقابة على الصرف وانقسم العالم إلى عدة مناطق نقدية مثل منطقة الدولار (أمريكا)، منطقة الإسترليني (إنجلترا)، كتلة الذهب (فرنسا وبعض الدول الأخرى)، ثم مجموعة ألمانيا و دول أوروبا الوسطى.

## 2. التحركات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة (1870 - 1914) :

في ظل سيادة قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف يندرج انتقال رؤوس الأموال في شقين:

✓ **الشق الأول:** يتعلق بانتقالات الذهب من وإلى الدولة وفقا لحالة ميزان المدفوعات، إذا كان الميزان يتوازن بصورة تلقائية من خلال خروج ودخول الذهب بحرية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الدولية ووضع موازين المدفوعات للدول المختلفة.

✓ **أما الشق الثاني لانتقال رؤوس الأموال:** يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف الثابتة والأمان ووجود الفرص الاستثمارية المربحة في المستعمرات التابعة من ناحية وانتشار النظم الاستعمارية من ناحية أخرى.

وتعتبر لندن المركز الأساسي للتجارة والتمويل، وكان معظم التجار والبنوك في معظم دول العالم يودعون أرصدهم المالية في لندن على شكل ودائع، وكان انتقال رأس المال من وإلى بريطانيا شديد الحساسية لتغيرات أسعار الفائدة في بريطانيا.

### 3. أزمات الدين الخارجي في القرن التاسع عشر :

تتشابه أزمات الدين الخارجي التي كانت خلال القرن التاسع عشر مع الأزمات التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين.

إلا أن الديون كانت في غلبتها من مصادر الإقراض الخاصة لمختلف الحكومات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، واتجهت الديون الخارجية إلى الارتفاع السريع بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض ويمكن القول أن هذه الديون جاءت من مصادر خاصة في المراكز الرئيسية للمال في كل من لندن، فرنسا وألمانيا وكانت لتمويل العديد من مشروعات البنية الأساسية.

### ثانيا: التمويل الدولي في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية خلال الفترة (1915-1943).

إن الحرب العالمية الأولى قد أدت إلى خروج معظم الدول عن قاعدة الذهب وأخذت التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في تلك الفترة تتجه إلى الضمور، كما ظهر نوع جديد من التمويل وهو القروض الحكومية وتغيرت كذلك المراكز المالية الرائدة في العالم وترك الجنيه الاسترليني مكانه للدولار الأمريكي وقامت الولايات المتحدة بدور جديد وقوي في الساحة الدولية.

ويجب أن نتعرض لطبيعة النظام النقدي والتغيرات التي حدثت خلال الفترة ما بين الحربين، بالإضافة إلى تغيرات التمويل الدولي ونوعيته واتجاهاته الأساسية.

## 1. نظام النقد الدولي في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية :

بعد الحرب العالمية الأولى اختلفت قواعد اللعبة الأساسية التي تضمن بقاء واستمرار قاعدة الذهب، وانطفأت نيران الحرب في نهاية عام 1918 بعد أن خرجت كل الدول عن قاعدة الذهب وانهارت الأسواق المالية وانكمش حجم التجارة الدولية بشكل كبير وتم وقف تحويل العملات الورقية إلى ذهب ومنع عمليات استيراد وتصدير الذهب واتجهت أسعار صرف العملات المختلفة إلى التقلب المستمر حيث سادت قاعدة اللقاعدة، وتغيرت مراكز القوة الاقتصادية في العالم بظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب كأكبر دولة دائنة وذات فوائض مالية كبيرة وأرصدة ذهبية ضخمة، وظهرت كذلك مشكلة تعويضات الحرب التي فرضت على ألمانيا من ناحية ومشكلة الديون المستحقة للولايات المتحدة من ناحية أخرى.

وعليه سارعت الدول إلى عقد مؤتمر للإصلاح النقدي في بروكسل سنة 1920 وفي جنوة 1922 وكانت الدعوة آنذاك إلى العودة لقاعدة الذهب هي البديل الأفضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي وتنشيط حركة التجارة الدولية وكانت العودة لقاعدة الذهب تحت شكل تطبيق نظام السبائك الذهبية، وعادت إنكلترا بالفعل إلى قاعدة الذهب سنة 1925 وحددت سعرا للجنيه الإسترليني عند نفس مستواه في الفترة السابقة للحرب، كما عادت فرنسا إلى نفس القاعدة عام 1928، أما ألمانيا فقد دمر التضخم قيمة عملتها وثقل حملها بتعويضات الحرب واضطرت إلى تغيير عملتها عام 1923، ولجأت إلى عقد قروض خارجية ساعدتها على العودة إلى قاعدة الذهب سنة 1924، وهكذا عاد عدد كبير من الدول إلى قاعدة الذهب ولفترة محدودة حيث حل الكساد الكبير سنة 1929 وخرجت الدول تباعا عن الالتزام بقاعدة الذهب وسادت الفوضى وفرضت معظم الدول مرة أخرى السعر الإلزامي لعملتها المحلية وعمدت الدول إلى تعويم عملتها حيث عمدت بريطانيا إلى تعويم الجنيه الإسترليني وخرجها عن قاعدة الذهب سنة 1931 ويتبعها في ذلك عدد كبير من الدول: فرنسا، أمريكا مع تخفيض عملتيهما.

وهكذا فإن الخروج عن قاعدة الذهب كان مرفقا بتخفيضات كبيرة لأسعار صرف العملات المختلفة مما أثر بشكل كبير على حركة التجارة الدولية وأصبح نظام التعويم هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي في فترة ما بين الحربين.

وبدأت الحرب العالمية II في سبتمبر 1939 وتوقفت بعد ست سنوات بعد استسلام ألمانيا في ماي 1945 واليابان في سبتمبر من نفس العام، واشتركت في هذه الحرب ما يزيد عن 61 دولة يسكنها 80% من سكان الأرض وراح ضحيتها 50 مليون نسمة، وتم تدمير القوى الاقتصادية في أوروبا وانكمش حجم

التجارة العالمية بشكل كبير .

## 2- طبيعة التمويل الدولي فيما بين الحربين :

من أهم التغيرات في فترة ما بين الحربين ظهور الولايات المتحدة وقيامها بدور جديد في مجال الاستثمارات الخارجية، كما أن انهيار نظام أو قاعدة الذهب الدولية كان له دور كبير في انكماش الاستثمارات وضعف الثقة في كفاءة عمل الأسواق المالية وانكماش حجم الإقراض الخاص لحد كبير. ولهذا ظهرت أنماطا جديدة من الإقراض وأهمها الإقراض الحكومي الذي حل محل الإقراض الخاص والاستثمارات المباشرة.

كما تحول مركز الريادة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خرجت دول الحلفاء من الحرب مثقلة بالديون الكثيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى انتشار أنماط الإقراض الحكومي في هذه الفترة.

وشهدت الاستثمارات الأمريكية تزايدا سريعا في دول أمريكا اللاتينية وكندا كما أن التمويل كان من إصدارات السندات طويلة الأجل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أمريكا بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم وصاحبة أكبر رصيد ذهبي، ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم.

## ثالثا: التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أي ما بعد 1944:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية مهدمة ولذلك تم عقد مؤتمر دولي سنة 1944 في بريتونوودز لبحث إيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة نيوهامشير بالولايات المتحدة في يوليو عام 1944 وشاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب شعوب العالم.

### 1. المقدمات التاريخية لنظام النقد الدولي الراهن :

نتج عن خروج الدول عن قاعدة الذهب في فترة ما بين الحربين ا و ا حدوث تخفيضات متتالية للعملات الرئيسية (الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي والمارك الألماني)، كما ساعدت النتائج المعروفة للحرب العالمية الثانية بوقت معقول البحث عن ايجاد نظام نقدي دولي، كما ساهمت أيضا في وضع بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام الجديد وتمثلت ملامح هذه النتائج في ضمان دول التحالف الغربي هزيمة بلدان المحور.

ودار النقاش حول طبيعة الهيمنة في داخل رأس المال الدولي، حيث كان الصراع بين رأس المال

البريطاني في سبيل استبقائه على الأقل على بعض هيمنته على الاقتصاد الدولي مع رأس المال الأمريكي وهو يؤكد هيمنته على الاقتصاد الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأ تنظيم السوق الدولية بمشروعين أحدهما بلوره الاقتصادي الإنجليزي الشهير كينز وتضمن إنشاء اتحاد للمقاصة (Clearing Union) والآخر بلوره الاقتصادي الأمريكي هوايت (HanyH.White) وكيل وزارة المالية الأمريكي، وانتهى الأمر في اتفاقية بريتونوودز بغلبة المشروع الأمريكي في تحديد معالم النظام النقدي وانبثق عليه إنشاء مؤسستين تسهران على الائتمان الدولي.

✓ **ائتمان قصير الأجل** : ويسهر عليه صندوق النقد الدولي.

✓ **ائتمان طويل الأجل** : ويسهر عليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وقد تواجدت اقتراحات فرنسية وكندية عند مناقشة الاقتراحين السابقين على اتفاقية بريتونوودز وفيما يلي أهم ما جاء في كلا المشروعين:

أ. المشروع البريطاني "مشروع كينز":

بلوره الاقتصادي الشهير كينز، وقد تميز بصدور الورقة البيضاء في افريل 1943 والتي تتضمن اقتراحات بإنشاء اتحاد دولي للمقاصة، حيث يدير هذا الأخير النقود الدولية بحجم يتفق مع تحقيق مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في دول العالم. ويهدف المشروع إلى:

✓ توفير عملة دولية تقبلها كل دول العالم في معاملاتها الدولية مع قصر استخدامها على المستوى الرسمي.

✓ توفير طريقة ملائمة لتحديد القيم النسبية لعملات الدول المختلفة لضمان عدم لجوء هذه الدول إلى سياسة التخفيض.

✓ ضرورة توفير كميات ملائمة من النقد الدولي والتحكم فيها حسب مستوى التجارة الدولية ومواجهة حالات التضخم والانكماش على المستوى الدولي.

✓ توفير نظام دولي لاستعادة التوازن للدول التي تصاب باختلال خارجي.

✓ إيجاد خطة لتوفير كميات ملائمة من الأموال للدول التي خربتها الحرب.

✓ إنشاء مؤسسة ذات صيغة فنية ومهمتها الأساسية إدارة النظام بطريقة سليمة.

وقد ركز هذا الاقتراح على إنشاء الاتحاد الدولي للمقاصة والذي يتولى إصدار عملة دولية أطلق عليها

"البانكور" (تمثل مجموعة مسحوبات الدول الأعضاء من الاتحاد الدولي للمقاصة)، وتحدد لها قيمة مرتبطة بالذهب وتقبلها سائر الدول وتحدد كل دولة قيمة ثابتة ومتفق عليها بالنسبة لعملة البانكور ولا يمكن تغييرها دون إذن مسبق من مجلس الاتحاد المذكور.

وتحدد حصة كل دولة في الاتحاد على أساس 75% من متوسط قيمة الصادرات والواردات خلال السنوات الثلاث السابقة للحرب على أن يتم النظر في إمكانية تعديل الحصص سنويا في ضوء الوضعية الإجمالية للتجارة الدولية.

كما يمكن للدول التي تعاني من عجز الاقتراض بالبانكور من دولة ذات فائض ويمكن التفاوض مع مجلس الاتحاد لإجراء تخفيض في العملة أو فرض أي نوع من الرقابة على الصرف أو تقديم الذهب مقابل البانكور لتسوية أوضاعها الخارجية.

ويتميز هذا المشروع بجانب كبير من المرونة لأنه يعكس آراء هيئة دولية محايدة لا تتأثر في قراراتها بالقوة الاقتصادية والسياسة لدولة ما، كما أن العملة المتوقع إنشائها لا تخضع للظروف والمتغيرات الاقتصادية التي تحدث في أي دولة في العالم.

ويقوم هذا الاتحاد على مبدأ المقاصة، بحيث يجوز له فتح اعتمادات للأعضاء بالسحب من البنك في حدود معينة، ولا يحتاج الاتحاد لبدأ عمله إلى أية ودائع ذهبية أو عملات، فأصوله عبارة عن القیود الحسابية التي تقيد في حساب الدائن فيه باسم البنوك المركزية للدول المختلفة.

وقد نظم كينز في اقتراحاته قواعد البانكور على النحو الآتي:

يجوز لدولة العجز أن تسحب ربع حصتها في السنة بدون قيود، أما إذا زاد العجز عن ذلك فإن الاتحاد يجوز له أن يطلب من هذه الدولة إما تخفيض عملتها أو فرض رقابة على حركات رؤوس الأموال أو أن تتنازل للاتحاد عن جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية ولم يسمح للدول بحال من الأحوال سحب ما يزيد عن حصتها، وقد تضمنت اقتراحات كينز معاملة خاصة للدولة التي تحقق فائضا بصفة مستمرة، فإذا استمر هذا الفائض لمدة طويلة فإن الحقوق المقابلة للاتحاد تلغى ويعني ذلك أن كينز يحاول أن يفرض نوعا من العقوبة على الدولة التي يستمر ميزانها في حالة فائض.

وقد قابلت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحات كينز بالرفض، حيث أن فيها محاولة من إنكلترا للإفادة من قدرة الاقتصاد الأمريكي مع الحيلولة دون سيطرة الدولار على المعاملات الدولية، وقدمت اقتراحات مقابلة وهي التي جاءت في المشروع الأمريكي.

وقد عكست علاقات القوة السياسية والاقتصادية وأوضاع التشابك المالي والنقدي بعد الحرب وعلى نحو واضح القبول الدولي للمشروع الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وهو المشروع الذي يعطي للدولار الأمريكي مركز الريادة في النظام النقدي العالمي.

### ب. المشروع الأمريكي "مشروع هوايت":

أسسه "هوايت" وهو أستاذ ووكيل الخزنة في الولايات المتحدة الأمريكية وتضمن هذا المشروع إنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يهدف الصندوق لتثبيت أسعار الصرف وتقوم الدول الأعضاء في هذا الصدد بإيداع حصص تتكون جزئياً من الذهب و عملاتها المحلية وبعض أدون الخزنة، إذ تستطيع الدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها السحب من هذا الصندوق بغرض تغطية عجزها، غير أنها لا تستطيع الاستمرار في شراء العملات الأجنبية إذا زاد ما يحوزه الصندوق من عملة هذه الدولة على 200 % من حصتها.

كما يستطيع هذا الأخير اتخاذ بعض الإجراءات التي يراها مناسبة ولم تفرض اقتراحات هوايت أية عقوبات على الدولة التي يستمر ميزان مدفوعاتها في حالة فائض لمدة طويلة على عكس ما اقترحه كينز. أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير: فهو مؤسسة دولية تسهر على الائتمان طويل الأجل وإعادة إنشاء وتعمير ما خربته الحرب.

وقد نشرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع في السابع من شهر أبريل 1943 وأكد المشروع في ديباجته أن العالم سيواجه ثلاث مشاكل نقدية بعد انتهاء الحرب وهي:

✓ تدهور أسعار الصرف.

✓ انفصال العلاقة بين عملات الدول المختلفة.

✓ انهيار الأنظمة النقدية.

✓ انكماش حجم التجارة الدولية.

وحل هذه المشكلات يتطلب ضرورة العمل الدولي المشترك والاقتراح هو إنشاء احتياطي نقدي لتثبيت أسعار الصرف الدولية.

ويتكون الاحتياطي من الذهب وعملات الدول الأعضاء، بحيث تقدم كل دولة عضو حصة في هذا الاحتياطي مقومة على أساس ما تمتلكه الدولة من ذهب وعملات أجنبية ومقدار دخلها القومي ومدى تقارب ميزان مدفوعاتها وتتولى الهيئة المزمع إنشائها تسيير الاحتياطي:

- ✓ تحديد سعر الذهب بالنسبة لعملات الدول الأعضاء.
- ✓ تحديد أسعار صرف العملات المختلفة.
- ✓ بيع وشراء الذهب والعملات المختلفة مع القيام بدور غرفة المقاصة لتسوية الأرصدة الدائنة والمدينة للدول الأعضاء.

وتم عرض المشروع للتداول واتخاذ القرار في عدة اجتماعات متتالية انتهت بإجماع الآراء على صلاحية المشروع الأمريكي رغم محاولة إنكلترا وبعض الدول معارضة هذا المشروع إلا أن علاقات القوى مالت لصالح القوى اقتصاديا وسياسيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يلي الفرق بين المشروعين:

المشروع الأمريكي	المشروع الإنجليزي
الإيداع	خلق الائتمان
اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية دون فرض أي عقوبات	فرض عقوبات على الدولة التي يستمر ميزان مدفوعاتها في حالة فائض
مبدأ الإيداع	مبدأ فتح الاعتماد

ورفض الولايات المتحدة الأمريكية لمقترحات كينز جاء من خوفها من وقوع التضخم بتطبيق هذا النظام ذلك أنها كانت في ذلك الوقت الدولة الوحيدة الدائنة.

#### ◀ مؤتمر بريتنوودز:

اجتمع في عام 1944 ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا بالإضافة إلى ممثلي 42 دولة أخرى في بريتنوودز في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع نظام نقدي دولي جديد موافقا للمشروع الأمريكي وتمت صياغته في الاتفاقية.

ويقوم بريتنوودز على قاعدة الصرف بالذهب وهو يرتكز بصفة رئيسية على قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب ومن ناحية أخرى مع تثبيت صرف العملات بالنسبة للدولار الأمريكي ومن ثم تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار.

ولتوسيع حجم التجارة اقترح المؤتمر تعاون الدول فيما بينها مع رفع الحواجز، وذلك بأن تتوقف الدول المشاركة في المؤتمر عن فرض القيود عن عمليات الصرف داخل أراضيها كالسيطرة على تحركات النقد الأجنبي، وعدم الأخذ بنظام الأسعار المتعددة والتوقف عن عقد اتفاقيات الدفع الثنائية إلا إذا كانت تهدف

إلى مراقبة حركة تنقلات رؤوس الأموال، على أن لا تعرقل سير العمليات التجارية الدولية، لكن المؤتمرون انفقوا على الاحتفاظ بحق استمرار تطبيق القيود التي فرضت أثناء الحرب على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالعملات الدولية الجارية لمدة أقصاها سنة في أبريل 1951 بعدها تزول القيود بين الدول.

وحاول المؤتمر مراعاة عدة مبادئ أساسية نلخصها فيما يلي:

- ✓ سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدة القصيرة مع إمكان تعديلها في بعض الظروف إذا استوجب ذلك.
- ✓ من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات في كل دولة حتى لا تضطر الدول إلى اتخاذ سياسة قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.
- ✓ تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية بإيجاد نظام التجارة متعددة الأطراف وتحقيق قابلية العملات للتحويل.

✓ إن اختلال ميزان المدفوعات يعتبر مسؤولية مشتركة بين دول العجز ودول الفائض.

✓ في كثير من الأحيان ترجع الاختلالات النقدية إلى أسباب غير نقدية، وهنا يجب على المنظمات النقدية أن تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الاختلالات.

✓ إن أفضل الطرق لتحقيق التعاون النقدي هو استخدام منظمة دولية ذات وظائف محددة.

✓ إن زيادة الاستثمارات الدولية أمر حيوي للاقتصاد.

ومن هنا وفي سبيل تطبيق هذه المبادئ أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945 ليقوم بعدد من الوظائف والمهام المشتقة من هذه المبادئ.

مر نظام برينتونوودز بمرحلتين أساسيتين هما:

✓ مرحلة الاستقرار النسبي.

✓ مرحلة التصدع والانهييار.

◀ **مرحلة الاستقرار النسبي:**

امتدت هذه المرحلة من 1946 حتى نهاية الخمسينات وممايز هذه المرحلة هو الاستقرار النسبي للدولار، ولقد ساعد تراكم 75% من احتياطي الذهب الرسمي في العالم لدالولايات المتحدة الأمريكية أن تقرر هذه الأخيرة إعطاء دولارات لكل دولة تريد التخلي عن الدولارات التي تملكها مقابل الذهب فقط وليس بعملة البنك الوطنية.

أما إنجلترا فقد عادت قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل لل عملات الأخرى وليس للذهب، وقد تم ذلك خلال عام من وضع اتفاقية بريتونوودز موضع التطبيق.

وبالنسبة للعملات الأوروبية الأخرى فقد دام انتظارها 15 سنة لتكون قابلة للتحويل إلى عملات أخرى وليس إلى ذهب.

واختارت البنوك المركزية للدول المختلفة الدفاع عن أسعار التعادل الخاصة بعملاتها مقابل الدولار الأمريكي وحده، وهكذا ظل الدولار يتربع قيمة المدفوعات الدولية حتى نهاية الخمسينات.

### ◀ مرحلة التصدع والانهيال:

امتدت هذه المرحلة من 1960-1971، حيث أخذ المخزون الأمريكي في التناقص تدريجي ا ذلك أن المكانة الهامة التي احتلها الدولار في نظام بريتونوودز أدت إلى مسؤولية كبرى على عائق الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يجدر بها كي تتمكن من تحويل الدولارات إلى ذهب الحد من عملية خلق الدولار (أي عدم زيادة الدولارات لدى البنوك المركزية الأجنبية زيادة مفرطة)، والحد من استخدام الدولار في مبادلاتها مع بقية دول العالم.

كما كان يتعين عليها رفع أسعار الفائدة والحد من عجز ميزان مدفوعاتها غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بما تقدم ذكره، إضافة إلى ذلك فقد برزت قوى اقتصادية كبرى على الصعيد الدولي كقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية مثل ألمانيا واليابان وهذا أدى إلى هبوط نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الصادرات العالمية وظهور المارك الألماني والين الياباني كعملتان قويتان تنافسان الدولار.

في ظل هذه الظروف اشتدت أزمة الثقة في الدولار وذلك لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولارات التي تحتفظ بها إلى ذهب عند الطلب واشتد الطلب على الذهب، حيث اعتقد المضاربون قرب انخفاض القيمة الرسمية للدولار بالنسبة للذهب، وأخذت أسعار الذهب ترتفع في الأسواق النقدية الرئيسية العالمية، وهذا ما لم يكن في صالح الدول التي تحتفظ بالدولارات بكمية كبيرة.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع 06 دول أوروبية لإنشاء مجمع الذهب "Gold Pool" لتدعيم الدولار بمواجهة هذا الموقف، وقد تعهدت الدول الأوروبية بتزويد سوق لندن بالذهب بالسعر الرسمي، وبعدم تحويل أرصدها الدولارية إلى ذهب من أمريكا.

وأدى هذا الاتفاق إلى الإبقاء على السعر السوقي للذهب في حدود سعره الرسمي، لكن هذا المجمع

قد أُلغي في مارس 1968 بسبب اشتداد الطلب على الذهب بغرض الاكتناز والمضاربة والذي كان نتيجة توقع انهيار الجنيه الإسترليني وانخفاض قيمته فضلا عن إعلان فرنسا الخروج من مجمع الذهب وهكذا لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية الاحتفاظ بالسعر الرسمي للدولار بالنسبة للذهب

ومما سبق نلخص الأسباب الرئيسية لانهيار النظام فيما يلي:

✓ لم يسمح النظام بأي نوع من أنواع التصحيح التلقائي للاختلال في موازين المدفوعات الدولية، هذا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بتعديل قيمة الدولار بعد إعلان عدم قابليته للتحويل إلى ذهب بل بقيت تصر على أن الدول الأخرى هي التي يتعين عليها أن ترفع قيم عملاتها بالنسبة للدولار، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مغانم تجارية حيث أن رفع قيمة العملات الأخرى يجعل أسعار الصادرات الأمريكية في وضع تنافسي أفضل.

✓ معاناة النظام من تناقض جوهري بسبب سيطرة الدولار الأمريكي، فاستقرار النظام كان يتوقف على استقرار قيمة الدولار.

✓ عجز الصندوق عن القيام بدور المركز النقدي في إدارة الدول حيث كان يتخذ موقفا سلبيا في تطبيق بعض مواد الاتفاق ، فنجد مثلا الدول ذات الفائض الكبير في موازين مدفوعاتها لم تحاول جانبها اتخاذ إجراءات لتعديل أسعار صرف عملاتها، ومن حق الصندوق أن يعلن نص الاتفاقية -أن عملة الدولة التي لديها فائض كبير في ميزان مدفوعاتها عملة نادرة- ومن ثم يتوقف الصندوق عن تقديمها للدول المقترضة وهكذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها مما يساعد على تسوية الاختلال في ميزان مدفوعات هذه الدولة، لكن الصندوق لم يحم بهذا الحق.

✓ تحركات رؤوس الأموال.

وبعد انهيار نظام بريتونوودز ساد نظام التعويم وقد كان لانهيار هذا النظام أثر على الدول النامية : زيادة حدة المديونية إلى الخارج، زيادة العجز في موازين المدفوعات، استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية، استيراد التضخم، انخفاض حجم التدفقات المسيرة، تدهور أسعار الصرف.

◀ نظام التعويم المدار (نظام تعويم العملات):

في الواقع أن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض نفسه عند انهيار نظام بريتونوودز، وبغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات. ويعتمد هذا النظام أساسا على أسعار الصرف المدعومة وهي التي تتحول بحرية أي وفقا لقوى عرضها

والطلب عليها في السوق، وهناك أنواع من التعويم:

- **التعويم النقدي:** ويكون عندما لا يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.
  - **التعويم غير النقدي:** عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حدا معيناً.
  - **التعويم المستقل:** وهو عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أي عملة أو عملات أخرى.
  - **التعويم المشترك:** عندما تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها فترتفع هذه الأسعار سوياً أو تنخفض سوياً.
- وقد عرف هذا النظام النقدي الجديد الذي أتى به اتفاق بال باسم "الثعبان النقدي" وعلى وجه التحديد الثعبان داخل النفق، ونظراً لأن أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار تتقلب معا ارتفاعاً وانخفاضاً وذلك في حدود النسبة القصوى المسموح بها كهامش لنقلب هذه الأسعار، أو لابتعادها عن بعضها وهو (4.25 %) فقد عرف هذا التنظيم النقدي بالتعويم المشترك.

#### ← محاولات الإصلاح:

- إن صدور القرار الأمريكي بالتوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب تسبب في موجات من الفوضى وتقلبات أسعار جميع العملات بما فيها الدولار ذاته، وفرض معظم أسعار الصرف عن حدود الهامش الذي حدده نظام بريتونوودز (1%) وأصبحت في الواقع قائمة أي تحدد وفقاً لقرى عرضها والطلب عليها.
- واجتمع وزراء مالية الدول الصناعية العشر في معهد سميثونيان بالولايات المتحدة الأمريكية واتفقوا على ترتيبات عرفت باسم "اتفاقية سميثونيان" من أهم بنودها :
- ✓ تعفي الولايات المتحدة الأمريكية الضريبة التي كانت تفرضها على وارداتها بنسبة 10% وهو ما يعني عملياً تخفيض قيمة الدولار بهذه القيمة وبذلك ارتفع سعر الذهب رسمياً من 35 دولار للأوقية إلى 38 دولار.
  - ✓ إعفاء الو.م.أ من التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب.
  - ✓ تسمية سعر الصرف الجديد للدولار الأمريكي بالسعر المركزي بدلاً من سعر التعادل الذي كان يربط الدولار بالذهب.
  - ✓ السماح لأسعار الصرف الأخرى أن تتقلب في حدود 2.25% صعوداً وهبوطاً من السعر المركزي بعد أن كانت 1% حسب اتفاقية بريتونوودز غير أن هذه الاتفاقية لم تدم أكثر من 14 شهراً وتلتها تطورات أخرى

منها الدستور الفرنسي، الاتحاد الأوربي وتوحيد العملة.

✓ مؤتمر جمايكا الذي أقر وحده حقوق السحب الخاصة التي يتم تحديدها على أساس حصة أو نصيب الاشتراك المالي الذي قدمه العضو لصندوق النقد الدولي، ويتكون هذا النصب من 1/4 ذهب والباقي من العملة الوطنية، وحقوق السحب الخاصة تمثل حق البلد في الحصول على سيولة (عملات صعبة) دولية بنسبة 15% من نصيبه في حقوق السحب الخاصة الذي هو ملزم بإعادتها لصندوق النقد الدولي.

✓ إن حقوق السحب الخاصة ليست عملة ولكن يمكن من خلالها خلق عملة دولية بنسبة 85% المتبقية من المبلغ، وتحسب يوميا من خلال 05 عملات أساسية يتم توضيحها بمعامل يحدد على أساس قدرة كل عملة من هذه العملات في المبادلات الدولية.

✓ وقد كانت اتفاقيات جمايكا سنة 1976 هي الإقرار القانوني والنهائية الشرعية والحقيقية لنظام بريتونوودز، والإقرار القانوني لنظام الصرف العائم والتخلي عن الذهب كمعيار نقدي.

## 2- نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية :

يعتبر نظام النقد الدولي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لعدة سنوات من الإعداد والتفاوض بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وإنكلترا وبعض الدول من ناحية أخرى، وتم إقراره من طرف 300 شخص يمثلون 44 دولة اجتمعوا في شهر يوليو 1944 لمدة ثلاثة أسابيع بضاحية بريتونوودز في نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتم الاتفاق خلال المفاوضات التي اشترك فيها الاتحاد السوفيتي على إنشاء ص.ن.د كهيئة تابعة

للأمم المتحدة وتضم في عضويتها 155 دولة حاليا.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني

### المؤسسات المالية الدولية

## المبحث الأول: صندوق النقد الدولي .

أولاً: نشأة صندوق النقد الدولي، وأهم مهامه:

## 1. نشأة صندوق النقد الدولي:

انشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتونوودز (BrettonWoods) بولاية نيوهامبشير New Hampshire) بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 1-22 جويلية تموز 1944، والتي أقرها ممثلو 44 دولة اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية، والعمل نحو إعادة الاقتصادات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD الذي رافق نشأته بتأسيس الصندوق لذا عادة ما يطلق على هاتين المؤسستين بتوأم بريتونوودز. وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد لمعالجة العالم الاقتصادي ما بعد حقبة الكساد الكبير خلال الثلاثينات من هذا القرن التي شهدت آثار وخيمة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية مثل افلاس البنوك وتدهور أسعار المنتجات وبطالة واسعة وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب..، وهو ما أحدث تقلص في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة.

ونظرا لهذه الظروف، قدم الاقتصاديان وهما الأمريكي "هاري دكستر وايت" والبريطاني "جون ماينز دكينز" أفكارهما لإقامة نظام دولي تجاري تتولاه منظمة تعاونية تضمن تحويل العملات وتحديد قيم واضحة لها وإلغاء القيود والممارسات التي تقيد حركة التجارة والاستثمار. علما أن الصندوق لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 وكان يضم آنذاك 39 دولة عضو.

## 2. مهام الصندوق النقد الدولي:

وفقا لاتفاقية التأسيس الصندوق النقد الدولي، يتولى الصندوق تنفيذ المهام التالية:

- ✓ تحقيق استقرار في أسعار صرف وترتيبات الصرف المنظمة بين الدول الأعضاء بشكل أشبه بنظام مدفوعات دولية متعددة الأطراف.
- ✓ تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية بما يكفل ذلك رفع مستوى الإنتاجية والدخول الحقيقية وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.

✓ تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية والمالية وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.

✓ تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء اعتمادا على آليات ائتمان- والتي سيرد شرحها لاحقا- بغية إعطاء هؤلاء فرصة لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم بدلا من اتخاذ الإجراءات التي قد تلد اختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

✓ اضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق مساعدات فنية كبيرة في مجالات عمل البنوك المركزية ومحاسبة موازين المدفوعات، والضرائب... وغيرها، كما يوفر تدريباً متقدماً للعاملين في المجالات المذكورة في الدول الأعضاء من خلال معهد الصندوق.

وفي ضوء ذلك، فإن الصندوق يقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

أ. **الوظيفة التنظيمية:** وتعني بسن القوانين والأنظمة لتحقيق الأغراض الآتية الذكر.

ب. **الوظيفة المالية:** وتتم من خلال إدارة القروض القصيرة الأجل المتاحة للدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات (حالات عجز) في موازين مدفوعاتها.

ج. **الوظيفة الاستشارية:** أي تقديم المشورات (Consultations) الاقتصادية والمساعدات الفنية للدول الأعضاء. حيث يشارك الصندوق بشكل عميق في سياسات الأعضاء المؤثرة بالتبعية على قيم عملاتها، إضافة إلى تقييم الأداء الاقتصادي لكل عضو بما يعرف في لغة الصندوق بالرقابة (Surveillance)، وهكذا جعلت هذه الوظائف للصندوق ليكون المركز الأول للتعاون الاقتصادي والمالي الدوليين.

**ثانياً: الهيكل التنظيمي للصندوق النقد الدولي وموارده:**

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة ما بين الحكومات، تدار من طرف مجلس الحكام، ومجلس الإدارة، والمدير العام، ومصالح الصندوق المختلفة، كما أن موارده هي عبارة عن مساهمات الدول، والتي تظهر مدى الدور الذي تلعبه هذه الدولة أو تلك في الصندوق.

### 1. الهيكل التنظيمي للصندوق:

لقد ورد في القانون الأساسي تعريفاً شاملاً للصندوق: "فهو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول".

ولذلك فمثله مثل باقي المؤسسات الدولية فهو يتشكل من أجهزة وهياكل مختلفة لتسيير شؤونه، وهي كالآتي:

### 1.1. مجلس المحافظين (الحكام):

يجتمع هذا المجلس مرة في السنة على شكل جمعية عمومية، ويعتبر الهيئة العليا للصندوق، ممثل كل دولة عضو يكون عادة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي، ويتم هذا الاجتماع عادة في شهر سبتمبر وذلك تزامنا مع اجتماع أجهزة البنك العالمي للإنشاء والتعمير. ويلعب مجلس المحافظين دورا أساسيا في الصندوق، إذ يمكن اعتباره الجهاز التشريعي لهذه المؤسسة، ومن الوظائف المنوطة به ما يلي:

✓ مناقشة الترشيحات الجديدة الخاصة بالانضمام واتخاذ القرار بشأنها.

✓ المراقبة على مراجعة الحصص.

✓ الموافقة على التعديلات الموحدة المتعلقة بالحصص النقدية لكل الدول الأعضاء.

✓ الموافقة على اتفاقيات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

✓ تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق.

✓ اتخاذ قرارات الطرد من الصندوق.

✓ إمكانية مراجعة وثيقة صندوق النقد الدولي.

### 2.1. مجلس الإدارة (المجلس التنفيذي):

وهو الجهاز المكلف باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للصندوق والتي يحددها مجلس الحكام بشكل مستمر، ويجتمع ثلاث مرات في الأسبوع، ويتكون من أربعة وعشرين إداري ونوابهم، ثمانية منهم يعينون من طرف الدول الأعضاء التي لها أكبر نسبة من الحصص، وستة عشر آخرين يعينون من طرف البلدان الأخرى لمدة عامين.

ويعد المجلس بمثابة الهيئة التنفيذية وله صلاحيات - وهذا طبعا بترخيص من مجلس المحافظين - في اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة والتي تسمح بالتوجيه الفعلي للسياسة العامة للصندوق، كما أنه أوكلت له مهمة إعداد الميزانية وتنفيذها ومراقبتها، وبصورة عامة فإن المجلس أوكلت له المهام التالية:

✓ الإشراف على الميزانية.

- ✓ تحضير مشاريع القوانين والتي تقدم لمجلس المحافظين للمصادقة عليها.
- ✓ تقديم المساعدات التقنية للدول الأعضاء.

### 3.1. المدير العام:

ينتخب من قبل أعضاء مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويشترط أن لا يكون أمريكي الجنسية، ومنذ تأسيس الصندوق وإلى الآن فجميعهم أوروبيون، وهم كآآتي:

- ◆ "كاميل جات" بلجيكي الجنسية، أول مدير عام للصندوق: من جوان 1946-إلى ماي 1951.
- ◆ "إفار روث" سويدي الجنسية، من أوت 1951-إلى أوت 1956.
- ◆ "بيرجاكسون" سويدي الجنسية، ديسمبر 1956-ماي 1963.
- ◆ "بيار بول شويتزر" فرنسي الجنسية، سبتمبر 1963-أوت 1973.
- ◆ "جوهانسويتفين" هولندي الجنسية، سبتمبر 1973-جوان 1978.
- ◆ "جاك دي لاروزيير" فرنسي الجنسية، جويلية 1978-1986.
- ◆ "ميشال كامدسيس" فرنسي الجنسية، 1987-2000.
- ◆ "هوريسنكوهرلر" ألماني الجنسية، 2000-2004.
- ◆ "رودريغو دي راتو" إسباني الجنسية، 2004-2007.
- ◆ "دومينيك ستراوس خان" فرنسي الجنسية، منذ نوفمبر 2007-2011.
- ◆ "كريستين لاجارد"، فرنسية الجنسية، منذ يوليو 2011-سبتمبر 2019.
- ◆ "كريستناجورجيفا" بلغارية الجنسية، منذ 01 أكتوبر 2019.

ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي ويدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، هو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور وموظفي الصندوق، وله دور في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن بالتنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية والجهوية، إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية.

ويقوم بالإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل إدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون القانونية، أو إدارة شؤون النقد والصرف وإدارة الإحصاء والخزينة...، أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا ودائرة آسيا، ودائرة أوروبا،... أو ذات الاختصاص الفني والتكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي ومعهد فيينا المشترك ودائرة المصارف المركزية، وأمانة المساعدة الفنية..

ويعمل المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذي ويساعده ثلاثة نواب له.

#### 4.1. هيئة الموظفين:

يضم الصندوق مجموعة من الموظفين المدنيين الدوليين، ويبلغ عددهم حالياً نحو 2800 موظف ينتمون إلى 133 دولة. وتتص مواد الاتفاقية في الصندوق على أن يتمتع موظفوه بأعلى درجات الكفاءة والخبرة الفنية، وأن تراعي في تعيينهم اعتبارات التنوع في عضوية الصندوق، وتبعاً لذلك يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين تقريباً.

ويقوم موظفو الصندوق بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي. ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتباً يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام، ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، وهناك ممثلون للصندوق يقيمون في بعض الدول الأعضاء للمساعدة في تقديم المنشورات والنصائح في المسائل الاقتصادية. وللصندوق مكاتب في نيويورك، وجنيف، وباريس، وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

#### 5.1. مجموعات ولجان صندوق النقد الدولي:

تتمثل مجموعات ولجان الصندوق في ما يلي:

**1.5.1. مجموعة العشرة (10):** أسست سنة 1969 وهي مكونة من عشر دول مصنعة مشاركة في الاتفاقيات العامة للإقراض، بالإضافة إلى سويسرا والبلدان المعنية هي: بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، البلدان المنخفضة، ألمانيا، إنجلترا، السويد.

**2.5.1. مجموعة الأربعة والعشرون (24):** وتأسست في فيفري 1972، وهذا تنفيذا لقرار مجموعة 77 في اجتماع ليما، وهي مكونة من ممثلين لثمانية دول من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، ومهمتها إصدار توصيات لتطوير الأنظمة النقدية الدولية.

**3.5.1. لجنة العشرية (20):** وقد تأسست طرف مجلس الحكام استناداً إلى القرار المتخذة من طرف مجلس الإدارة في جويلية 1972.

**4.5.1. لجنة نواب مجلس الحكام:** وتأسست في 02 أكتوبر 1974 بقرار من مجلس الحكام للصندوق، وتطبيق الترتيبات المحتوة في نظرتها العامة لإصلاح النظام النقدي الدولي المعد في جوان 1974 من

طرف لجنة العشرين، ولجنة النواب متكونة من 22 عضو يكونون وزراء أو محافظي البنوك المركزية أو أفراد من نفس المستوى، ويجتمعون مرتين في السنة.

**5.5.1. لجنة التنمية:** وتسمى رسمياً "اللجنة الوزارية المقترنة بمجلس الحكام والبنك الصندوق، من أجل تحويل موارد حقيقية للبلدان النامية".

وهذه اللجنة أسست في أكتوبر 1974 وهي تتكون من دير البنك ومن مدير الصندوق ومن الوزراء ومن أفراد من نفس المستوى.

وتجتمع في نفس الوقت الذي تجتمع فيه لجنة النواب، وهذا بطلب من سكرتيرها الخاص والمراجع من طرف مجلس الإدارة للصندوق وللبنك ودورها باستمرار هو دراسة تطور التنمية الدولية وإبداء رأيها في كل ما يرتبط بانتقال الموارد إلى البلدان النامية.

## 2. موارد الصندوق النقد الدولي:

يتحدد إجمالي موارد الصندوق النقد الدولي من حجم التجارة الدولية ومتطلبات نموها، وتتألف هذه الموارد من: رأس المال، الاقتراض، حقوق السحب الخاصة، وموارد أخرى.

### 1.2. رأس مال الصندوق:

يعتبر اكتتاب الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي. وتدفع البلدان 25% من حصتها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية كالدولار والين الياباني..، أما باقي المبلغ 75% فيدفع بعملة البلد الوطنية، وتحدد الحصة ليس فقط على أساس اشتراكه المطلوب أن يدفعه الدول العضو، وإنما كذلك على عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. وبلغت مجموع حصص العضوية 360 مليار دولار وذلك في آب أوت 2012، ولا تظل موارد الصندوق ثابتة بل تستمر في حالة حركة نتيجة لتعدد وتنوع نشاط الصندوق، والجدير بالذكر بأن معاملات الأعضاء مع الصندوق لا تقلل من موارده، لأن أي عضو يقوم بشراء عملة أو حقوق من الصندوق تدفع لشرائها عملته الوطنية.

كما تنص مواد اتفاقية الصندوق على ضرورة القيام بمراجعة عامة وشاملة للحصص على فترات لا تتجاوز خمس السنوات، كما أن يجوز لمجلس محافظي الصندوق في أي وقت أن يقترح إجراء تعديلات، أو زيادات خاصة على حصص بعض البلدان الأعضاء بصفة منفردة بناء على طلبها.

والحصص تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو في الاقتصاد العالمي، كلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج والتجارة الخارجية، ازدادت بالمثل حصته من الصندوق، وتعتبر الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم ولذلك تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي.

## 2.2. الاقتراض:

يستطيع صندوق النقد الدولي الاقتراض عند الضرورة بصورة غير محدودة، وله الحق بالاتفاق مع أي بلد عضو لتقوم بإقراضه عملتها لسد النقص في ملكيته من هذه العملة أو من مصادر أخرى يستطيع اقتراض عملة البلد العضو ولا ترد أي تحفظات على الصندوق عندما يقترض عملة أحد الدول الأعضاء، ولكن لا مناص أن يتطلع الصندوق إلى موافقتها، وفي الغالب فإن الصندوق يلجأ إلى المصادر الرسمية للحصول على القروض.

ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقيات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي نقص في موارد الصندوق لدعم أعضائه وهي:

**1.2.2. الاتفاقية العامة للاقتراض "GAB":** والتي تم إنشاؤها في عام 1961 وبشارك فيها 11 عضوا وهي مجموعة البلدان الصناعية العشر وسويسرا أو بنوكها المركزية. وفي ظل هذا الترتيب يمكن للصندوق أن يقترض مبالغ ضخمة من عملات الدول الصناعية العشر الكبرى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، كندا، هولندا وبلجيكا، وذلك لتمويل عمليات الدول العشر فيما يتعلق بالشريحة الاحتياطية، وبموجب هذا الترتيب تجعل كل دولة عضو عملتها الخاصة متاحة للصندوق، واقصى ائتمان متاح للصندوق 6,5 مليار وحدة السحب الخاصة.

**2.2.2. الاقتراض لإنشاء صندوق التسهيل النفطي:** اقتراض الصندوق من الدول الأعضاء تحت سياسة تسهيلات النفط لعامي 1974 و1975، وأوجد هذا التسهيل في عام 1974 بعد الزيادة الكبرى في الأسعار العالمية للنفط التي أثرت بصورة سلبية على موازين مدفوعات البلدان المستوردة للنفط. واقتراض الصندوق من 17 بلدا قيمة 7 مليارات لتمويل التسهيل النفطي لمساعدة الدول المستوردة للبتترول لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها بسبب الزيادة في تكلفة الواردات النفطية.

**3.2.2. اقتراض الصندوق لتسهيل التمويل الإضافي:** أنشأ في آب أوت 1977 لتقديم تمويل إضافي إلى الدول التي تعاني من اختلالات خطيرة في موازين مدفوعاتها وتحتاج إلى تمويل إضافي أكبر مما هو

متاح له في الشرائح الائتمانية. وفعلا عقد الصندوق اتفاقا لإقتراض 7,78 مليار وحدة سحب الخاصة للتمويل الإضافي وسيكون في مقدور الدول الأعضاء شراء العملات التي تحتاجها في ظل هذا التسهيل.

**4.2.2. الاتفاقية الجديدة للاقتراض "NAB":** كما انشأت الاتفاقية الجديدة للاقتراض التي تم استخدامها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة. ففي قمة مجموعة العشرين التي عقدت في أبريل عام 2009 تعهد قادة العالم إلى زيادة موارد الصندوق إلى ثلاث أضعاف موارده الحالية أي من 250 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، وللوفاء بهذا التعهد وافقت الدول المشاركة في الاتفاقية الجديدة للاقتراض على التوسع في اقتراض صندوق النقد الدولي إلى 570 مليار دولار. وفي ختام المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص في ديسمبر 2010 اتفق المحافظون على زيادة موارد الصندوق المستمدة من حصص العضوية لتصل إلى 730 مليار دولار، وعندما تصبح زيادة الحصص نافذة المفعول تبدأ بالمقابل تخفيض اتجاه الصندوق للاقتراض بموجب الاتفاقية الجديدة للاقتراض.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات وهي: "الاتفاقية العامة للاقتراض "GAB" - الاتفاقية الجديدة للاقتراض "NAB"، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق السحب الخاصة أي حوالي 46 بليون دولار أمريكي.

**3.2. حقوق السحب الخاصة:** و التي تعرف أحيانا باسم "الذهب الورقي" يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء في صورة قيود دفترية كنسبة مئوية من حصصها. وقد خصص الصندوق حتى الآن 21,4 بليون وحدة حقوق السحب الخاصة أي حوالي 29 بليون دولار أمريكي للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4,1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد 141 بلدا كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يوميا باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنه الإسترليني والدولار الأمريكي. وفي أول أغسطس أوت 2001، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1,26 دولار أمريكي. وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزن المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

## 3.2. الموارد الأخرى:

تتكون هذه الموارد من الاحتياطات التي ينشئها الصندوق من الإيرادات التي يحصل عليها من جراء تقديم القروض للدول الأعضاء. حيث يسعى الصندوق في كل سنة مالية إلى تحقيق دخل صافي وإيجابي يضيفه إلى احتياطياته بعد تغطية نفقاته ودفع تعويضات إلى البلدان الأعضاء الدائنة بشأن استخدام عملاتها، وتؤخذ في الاعتبار عند استعراض الدخل في الصندوق معدل الرسم على استخدام موارده، والتطورات التي تؤثر في تكلفة هذه الموارد واستخدامها بما في ذلك النتائج المالية للالتزامات المالية المتأخر تسديدها للصندوق، "وقد اتخذ الصندوق إجراءات وتدابير عديدة لتدعيم وضعه المالي لمواجهة نتائج الالتزامات المتأخر تسديدها منها:

- ✓ يضاف كل سنة إلى احتياطي الصندوق مبلغ مستهدف من دخله الصافي.
- ✓ تتقاسم البلدان الأعضاء المدينة والدائنة بالتساوي العبء المالي للالتزامات المتأخر تسديدها للصندوق، وقد أيد المديرون التنفيذيون بصورة عامة مبدأ التقاسم العادل لتكاليف عمليات الصندوق كما اتفقوا على أن نفقات التعويض عن استخدام العملات يجب أن تتحملها البلدان الأعضاء المستفيدة من إئتمانات الصندوق.

## ثالثاً: التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو " التسهيلات" التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني.

ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال أنواع مختلفة من سياسات الإقراض، وهي كما يلي:

1. اتفاقات الاستعداد الائتماني: وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا، وذلك لمواجهة مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات. وتعني كلمة "ستعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة وفقا لقواعد المشروطة، وفي معظم الحالات يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل.

وتم استحداثها في عام 1952، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت 50 مليون دولار أمريكي من الصندوق لتعزيز احتياطياتها الدولية.

**2. تسهيل التمويل التعويضي:** أنشأ الصندوق في فيفري عام 1963 لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعا أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيللة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار. وفي عام 1981 أضيف عنصر إضافي لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب. وفي أوت 1988 أدمج مع آلية للطوارئ الخارجية، وأصبح يعرف بإسم **تسهيل التمويل التعويضي والطارئ**، وتستهدف السمة الجديد للتسهيل الموحد -وهي آلية الطوارئ الخارجية- وتقديم الحماية أشمل للأعضاء الذين يقومون بتنفيذ برامج تصحيح مدعومة، في مواجهة التغيرات المناوئة في الظروف الاقتصادية الخارجية.

ويبلغ حجم التمويل المتوافر للعضو بموجب التسهيل الجديد 30% من الحصة لكل من العنصرين المتعلقين بنقص حصيللة الصادرات والطوارئ الخارجية، و15% من الحصة للعنصر المرتبط بتكاليف استيراد الحبوب، وفضلا عن ذلك، يمكن للأعضاء بشكل اختياري استخدام 20% من الحصة لاستكمال أي من هذه العناصر.

**3. تسهيل الصندوق الممدد:** أنشأ هذا التسهيل من الصندوق طبقا للقرار المتخذ في أيلول سبتمبر عام 1974 وبموجبه يكون للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، في المدة التي تتراوح ما بين (3-4) سنوات لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي ربما قد تنعكس آثارها السلبية على ميزان المدفوعات.

وتضم السياسات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقات الممددة الإصلاحات التي تستهدف تحسين طريقة عمل الاقتصاد، مثل الإصلاحات الضريبية وإصلاحات القطاع المالي، وخصخصة المؤسسات العامة، وإجراءات تعزيز المرونة في أسواق العمل وتمتد مدة هذا القرض ما بين (5-10) سنوات للتمويل متوسط الأجل بموجب الاتفاقات الممدد.

إن هذا التسهيل لا يرتبط بمعالجة العجز المؤقت أو المرحلي لميزان المدفوعات. وكان الاتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام 1975 هو أول اتفاق يعقد بموجب هذا التسهيل.

**4. تسهيل النمو والحد من الفقر:** الذي حل محل "التسهيل التمويلي المعزز للصحيح الهيكلية" في نوفمبر 1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات

مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

وهي عبارة عن القروض الميسرة لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء لتأمين سلامة مركزها الخارجي، وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة، حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرامج السياسات في البلدان المعنية، أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف بإسم **تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)** فهي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض.

**5. تسهيل الاحتياطي التكميلي:** هو تسهيل يوفر تمويلًا إضافيًا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

**6. خطوط الائتمان الطارئ:** هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

**7. مساعدات الطوارئ:** استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناتجة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

**رابعاً: مراحل تطور عملية الإقراض بالصندوق النقد الدولي:**

معالم بارزة في تطور عملية الإقراض بالصندوق، وتتمثل أهم هذه مراحل فيما يلي:

**1. فترة السبعينيات:** إبان أزمة الطاقة في السبعينات من القرن الماضي حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف، ساعد الصندوق في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق تسهيل النفط المؤقت الذي استمر من 1974 إلى 1976، فكان الصندوق يقترض من البلدان

المصدرة للنفط وغيرها من البلدان ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض إلى مستوردي النفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط باستيراده.

**2. فترة الثمانينات:** قام الصندوق النقد الدولي في الثمانينات بدور محوري في المساعدة على حل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المصرفي الدولي. وقد ساعد الصندوق البلدان المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار، وقدم مقدارا هائلا من التمويل من موارده الخاصة، ورتب برامج للتمويل من الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

**3. سنة 1989:** يقوم الصندوق منذ عام 1989 بتقديم مساعدة فعالة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق لتحويل اقتصادياتها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق. وقد تعاون الصندوق مع تلك البلدان لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصادياتها بما في ذلك، على سبيل المثال، مساعدتها في بناء الإطار المؤسسي والقانوني لنظام السوق. ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، وأنشأ الصندوق في عام 1993 التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية الذي انتهى العمل به في عام 1995.

**4. خلال سنتي 1994/1995:** واجهت المكسيك في الفترة 1994/1995 أزمة مالية حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى خارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوي للتححيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف. ودعما لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل 17,8 مليار دولار أمريكي. وأخذا بذلك قام الصندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.

**5. سنة 1996:** اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 في إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة باسم مبادرة "هيببيك"، بهدف تخفيض الدين الخارجي لأفقر بلدان العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. وتم تعزيز هذه المبادرة في عام 1999 لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقا لأعباء الديون. وفي نفس الوقت، بدل الصندوق تسهيله الميسر الذي

كان يطلق عليه اسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل أشمل هو تسهيل النمو والحد من الفقر الذي يولي اهتماما أوضح إلى جهود الحد من الفقر.

**6. خلال سنتي 1998/1997:** خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1998/1997، قدم الصندوق قروضا ضخمة بدرجة استثنائية وصل مجموعها إلى 36 مليار دولار أمريكي - إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها.

**7. سنة 1999:** أنشأ الصندوق النقد الدولي أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات وهي: "خطوط الائتمان الطارئ".

#### خامسا: حقوق السحب الخاصة (SDR): The Special Drawing Rights

بعد الأزمة الأولى للدولار الأمريكي عام 1960 قام الاقتصادي الأمريكي "ر. تريغن" من جامعة يال في الولايات المتحدة الأمريكية بتحليل الصعوبات الموروثة في نظام الصرف الذهب - بالدولار، وعمل على تطوير برنامج نظري لتمكين صندوق النقد الدولي من خلق احتياطات دولية حقيقة خاصة به، وقد حصلت فكرة "تريغن" هذه على تأييد عام وتم دعمها من قبل مفكرين كثيرين، ومع ذلك تطلب مرور فترة سبع سنوات حتى تم إقناع حكومات الدول الرئيسية وحصول موافقتها على قبول هذا التجديد الجذري في نظام صندوق النقد الدولي.

وهكذا، تم عرض هذا المشروع على مجلس المحافظين، الذي وافق على استخدام هذه الوسيلة الجديدة لتحقيق الغاية المذكورة سابقا بتاريخ 23 ماي 1968، ودخلت حيز التطبيق (أي أنها أصبحت سارية المفعول) منذ 29 جويلية 1969، وبمجرد صدور الاتفاق تقرر إنشاء 9,3 مليار من حقوق السحب الخاصة توزعه على نحو التالي: 3,3 مليار لسنة 1970، و3 مليارات سنة 1971، وأخرى لسنة 1972.

وحقوق السحب الخاصة التي تعرف أحيانا باسم "الذهب الورقي" يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء في صورة قيود دفترية كنسبة مئوية من حصصها. وقد خصص الصندوق حتى الآن 21,4 بليون وحدة حقوق السحب الخاصة أي حوالي 29 بليون دولار أمريكي للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4,1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد 141 بلدا كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين.

## 1. مفهوم حقوق السحب الخاصة (SDR):

هي وحدات نقدية حسابية أو قيود دفترية تسجل في السجل الحسابي للمعاملات الخارجية، ويحصل عليها من الدول الأعضاء دون مقابل، كما أنها لا تغطي أي موجود آخر ولها قوة إبراء مستمدة من قبول الدول الأعضاء في الصندوق لها. وتعرف أيضا: أصول احتياطية دولية أنشأها الصندوق النقد الدولي بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه وتم تخصيص (توزيع) هذه الأصول على الدول الأعضاء باعتبارها إضافة للأصول الدولية القائمة وليست بديلة عنها، ومن ثم هي تقوم بأدوار متعددة فيما يتصل بالعلاقات المالية والتنظيمية بين الأعضاء والصندوق.

وهناك مفهوم آخر لها: هي وحدات نقدية حسابية تمنح الحائز لها حق الحصول على عملات قابلة للتحويل ليس من موارد الصندوق وإنما من الدول الأعضاء في الصندوق.

## 2. مراحل تطور حقوق السحب الخاصة (SDR):

تتلخص فكرة إنشاء حقوق السحب الخاصة بفتح حساب (خاص) لدى صندوق النقد الدولي إضافة إلى الحساب العام، ويتم تخصيص (توزيع) هذه الحقوق إلى الدول التي انضمت للاتفاقية الخاصة بها، ويخصص لكل دولة مقدارا من هذه الحقوق يتناسب مع حصتها في الصندوق، وبذلك أصبح لدى صندوق النقد الدولي حسابان: أحدهما عام ويتعلق بالسحوبات العادية، وثانيهما خاص ويتعلق بحقوق السحب الخاص.

إن كيفية تحديد قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة قد مرت بثلاث مراحل، وهي:

◀ **المرحلة الأولى:** إن وحدة حقوق السحب الخاصة عند إصدارها في عام 1969 كانت تساوي المحتوى الذهبي للدولار، أي 0,88867 غرام من الذهب.

◀ **المرحلة الثانية:** بعد تخفيض قيمة الدولار في 1971 ثم في عام 1973 وإيقاف قابلية إبداله بالذهب، تم تعديل الأساس الذي تحسب بموجبه قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة، بحيث أصبحت تتحدد إنطلاقا من حاصل قسمة المحتوى الذهبي للدولار قبل التخفيض على محتواه بعد التخفيض المذكورين، وبذلك كانت القيمة الأولية للوحدة من هذه الحقوق تساوي 1,20635 دولار، أما التغيرات في قيمة هذه الوحدة فإنما تتحدد إنطلاقا من تغيرات قيمة 16 عملة دولية رئيسية لا يقل نصيب كل منها عن 1% في التجارة الدولية، وهذه العملات تتبع الدول التالية:

الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، الدانمارك، ألمانيا الاتحادية، فرنسا، كندا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، السويد، أستراليا، اليابان، النرويج، إسبانيا، النمسا، جنوب إفريقيا.

ومن أجل تحديد نسبة كل عملة من مجموع قيمة حقوق السحب الخاصة، فقد استندت بالدرجة الأولى على حصة كل بلد في الصادرات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار دور العلمي الدولي، كما يتضح من حجمها في احتياطات الدول وقد أسفر تطبيق هذا المبدأ عن وضع الأوزان التالية كنسبة مئوية للدول التي تتضمن سلة حقوق السحب الخاصة عملاتها.

الجدول ( 2 ): يوضح النسبة المئوية (%) للدول التي تتضمن السلة عملاتها.

الدولة	(%) من "ح.س.خ"	الدولة	(%) من "ح.س.خ"
الولايات المتحدة	33%	بلجيكا	3,5%
ألمانيا الغربية	12,5%	السويد	2,5%
إنجلترا	9%	أستراليا	1,5%
فرنسا	7,5%	إسبانيا	1,5%
اليابان	7,5%	النرويج	1,5%
كندا	6%	الدنمارك	1,5%
إيطاليا	6%	النمسا	1%
هولندا	4,5%	جنوب إفريقيا	1%

المصدر: نور الدين الحامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية (وآثارها على مديونية الدول

النامية)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016، ص: 100.

" وقد تم سحب عملة كل من جنوب إفريقيا والدنمارك من سلة العملات المقيمة لحقوق السحب وأدخل كل

من الريال السعودي والريال الإيراني حيث يساهم كل منها بنسبة 3% و 2% على التوالي في سنة 1978 "

ورغم هذا يبقى للدولار دور هام، حيث تغير قيمته سيكون له تأثير على قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة حيث يشكل ثلث سلة العملات المشكلة.

◀ المرحلة الثالثة: ابتداء من عام 1981 أصبح التغير في قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة يتحدد استنادا إلى 5 عملات دولية رئيسية فقط، وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، وأيضا حدد لكل وزن نسبي يتناسب مع أهميتها في العلاقات النقدية والدولية.

والجدول الموالي يبين تطور طريقة احتساب قيمة وحدات السحب الخاصة (SDR) بالإضافة إلى الأوزان النسبية للعملات الخمسة وحصص كل منها في وحدة حقوق السحب الخاصة. "وما تجدر ملاحظته هو أن الدولار الأمريكي يمثل نسبة 42% من وحدة حقوق السحب الخاصة في سنة 1981، في حين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل إلا 33% من مجموع صادرات الدول الخمس في نفس السنة"، وهذا ما يبين بوضوح الامتياز الذي يتمتع به الدولار دوماً. الجدول (3): تطور طريقة احتساب قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR).

المرحلة الرابعة		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى
الوزن النسبي	عملة الدولة المختارة	الوزن النسبي	عملة الدولة المختارة	الوزن النسبي	الوزن النسبي	عملة الدولة المختارة
45	اليورو	42	الدولار الأمريكي	42	33	الدولار الأمريكي
42	الدولار الأمريكي	32	اليورو	19	12,5	المارك الألماني
13	الين الياباني	13	الجنيه الاسترليني	13	10,5	الفرنك الفرنسي
-	×	13	الين الياباني	13	7,5	الين الياباني
-	×	-	×	13	9	الجنيه الاسترليني

-	×	-	×	×	5	ليرة الايطالية
-	×	-	×	×	5	كدر الهولندي
-	×	-	×	×	3,5	الدولار الكندي
-	×	-	×	×	4	الفرنك البلجيكي
-	×	-	×	×	3	الريال السعودي
-	×	-	×	×	2	الكرون السويدي
-	×	-	×	×	2	الريال الإيراني
-	×	-	×	×	1,5	الدولار الاسترالي
-	×	-	×	×	1,5	البيزا الاسبانية
-	×	-	×	×	1,5	الكرون النرويجي
-	×	-	×	×	1,5	الشلن النمساوي
<b>%100</b>	<b>المجموع</b>	<b>%100</b>	<b>المجموع</b>	<b>%100</b>	<b>%100</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2،

عمان، الأردن، 2015، ص: 113.

ومنذ أغسطس أوت 2001، أصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) تتحدد باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية، وهي: اليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، والدولار الأمريكي. حيث تساوي وحدة حقوق السحب الخاصة 1,26 دولار أمريكي، وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

وقد جاءت التعديلات على حقوق السحب الخاصة (SDR) هذه المرة من خارج الصندوق بعد انطلاق التعامل في اليورو في 2002/1/1 واختلال عملات الدول الأوروبية المعتمدة في حقوق السحب الخاصة (SDR) والمتمثلة بالفرنك الفرنسي والمارك الألماني وبعد ذلك اختزلت سلة العملات من خمسة إلى أربعة، وهي: الدولار الأمريكي، اليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، وفي حالة انضمام الأخيرة إلى اليورو ستكون (SDR) مكونة من ثلاثة عملات والوزن الترجيحي سيكون لصالح اليورو حتماً، حينها تصبح الصورة واضحة إلى اقتصاديات تلك العملات التي سوف تحكم سير الاقتصاد العالمي خلال القرن الحادي والعشرين.

### 3. خصائص حقوق السحب الخاصة (SDR):

وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي:

- ♦ تكون حصة كل دولة في حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها في رأسمال صندوق النقد الدولي إلى مجموع رأس مال حصص الدول المشتركة فيه، ونظراً لأن الدول الصناعية الغنية تستأثر بحصص كبيرة في الصندوق لذلك جاءت القرارات التي يتخذها الصندوق متماشية مع وجهة نظرها.
- ♦ يستخدم الأعضاء المشتركون حقوق السحب الخاصة فقط لمواجهة متطلبات ميزان المدفوعات أو لتغطية ما يفنقده من إجمالي احتياطياتها ولكن ليس لهم الحق في استخدامها بهدف تغيير مكونات احتياطياتهم.
- ♦ لا يوجد دائن ومدين بالنسبة لهذه الحقوق.
- ♦ أخذت تنوب عن الذهب في تداولها بين البنوك المركزية أو بين هذه البنوك وصندوق النقد الدولي.
- ♦ يتحدد مجموع المصدر من هذه الحقوق إستناداً إلى تطور المبادلات الدولية وضرورة زيادة السيولة اللازمة لتأدية ما ينشأ عنها التزامات نقدية دولية بشرط موافقة 85% من الأصوات الإجمالية، كما يشترط عند توزيع هذه الحقوق نفس النسبة من الأصوات.
- ♦ يمكن للدولة المشتركة في حقوق السحب الخاصة أن تستعمل حتى 70% من الحقوق المخصصة لها دون أن يتوجب عليها سداد ما استعملته، أما ما يزيد عن الـ 70% فإن الدولة ملزمة بسداده للصندوق، وبالنسبة لفترة الاستعمال فقد حددت بـ 5 سنوات.
- ♦ لذلك يمكن القول بأنه حتى 70% فإن حقوق السحب الخاصة تمثل نقداً ائتمانياً دولياً جديداً يوزع على الدول بشكل نهائي، أما الـ 30% الباقية فهي عبارة عن قرض أو سحب متوسط الأجل.

♦ تتقاضى الدولة فائدة على موجوداتها الفعلية من حقوق السحب الخاصة بدفعها لها الصندوق، وبالمقابل يتقاضى الصندوق فائدة من الدولة على حقوق السحب الخاصة بدفعها لها الصندوق، وبالمقابل يتقاضى الصندوق فائدة من الدولة على حقوق السحب الخاصة التي خصصها لها، وكان معدل الفائدة في الحالتين 5%.

♦ كان استعمال حقوق السحب الخاصة في البداية مقتصرًا على صندوق النقد الدولي والسلطات النقدية في الدول الأعضاء (البنوك المركزية والهيئات الرسمية المتشابهة).  
وفي سنة 1980 سمح الصندوق لثمانى (08) هيئات بحيازة واستعمال حقوق السحب الخاصة (SDR)، وهي:

- ♦ الصندوق الاحتياطي الأندى (بوقوتا).
- ♦ صندوق النقد العربى (أبوظبى).
- ♦ المصرف المركزى لدول البحر الكرىبى الشرقى.
- ♦ البنك الدولى.
- ♦ المؤسسة الدولية للتنمية.
- ♦ الصندوق الدولى للتنمية الزراعىة.
- ♦ مصرف الاستثمار للدول الاسكندنافىة (هلسنكى).
- ♦ البنك الوطنى اللىويسرى (زرىغ).

إضافة إلى بنك التسويات الدولية. "وفي عام 1982 جرى توسيع نطاق استخدامها بعد ذلك إلى 11 مؤسسة نقدية ومالية دولية وإقليمية". وقد أصبح استخدامها يشمل 15 هيئة حائزة لىضىف: مصرف التنمية الإفريقى، مصرف التنمية الآسىوى، مصرف دول إفريقيا الوسطى، المصرف المركزى لدول غربى إفريقيا، مصرف التنمية لشرقى إفريقيا، البنك الإسلامى للتنمية، وذلك فى 30 أبريل 1995".

♦ " إن مجال استعمال هذه الحقوق لا يقتصر على الدول المشاركة بها فى صندوق النقد الدولى، بل يتعداه إلى الدول الأخرى غير المشتركة بها، وهذا انطلاقًا من قابلية إبدالها بالعملات الأجنبية القابلة للإبدال".

♦ " وتنص اتفاقية الصندوق النقد الدولى على أن يقوم مجلس المحافظين بمراجعة عامة للحصص فى فترات لا يتجاوز فاصلها الزمنى أكثر من خمس سنوات".

## المبحث الثاني: مجموعة البنك الدولي

ينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لاتفاقية بريتون وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكامل عمل الصندوق . وسنتطرق إلى نشأة البنك الدولي هيكل تنظيميه، شركاؤه، سياساته الاقراضية والقروض التي يمنحها، مراحل تمويل المشروعات من طرف البنك، ثم أخيرا ملاحظات أساسية وضرورية على سياسات البنك.

## أولا: مفاهيم حول البنك الدولي

**1- تعريف البنك الدولي:** يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال .

ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولي، وان كان يكمل مهام الأول، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة الا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة ، وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروط تمهيدية لكي تتجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد برزت فكرة إنشاء البنك الدولي من هذا المنطلق ، حيث أن صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يقوم بواجباته على نحو فعال إذ لم تكن هناك قروضا طويلة الأجل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب أو التي يعاني اقتصادها من الكساد ولذلك ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول المتقدمة وخاصة الأوربية للمساهمة في اعادة بناء اقتصادها وعندما انتهى من ذلك ركز نشاطه بعد ذلك والى الوقت الحاضر على تمويل التنمية في الدول النامية.

وبهذا الوضع يمكن إنشاء البنك الدولي أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي ويساعد على الاستقرار الدولي في مجالات تمويل التنمية.

**2) نشأة البنك الدولي:** ولقد تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية 1944 وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحاظي البنك في الفترة من 8-14 مارس 1946 في مدينة سافانا جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 يونيو 1946، باعتباره مؤسسة مالية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية، سواء للدول المتقدمة وبعد ذلك للدول النامية الأعضاء، ليكون أول مؤسسة عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث بلغ أعضاؤه من الدول حتى 1996 حوالي 172 دولة. ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي فلا بد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، كما يتحدد اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك وفقا لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي.

**3) وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي** وتتلخص وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي في الجوانب التالية:

العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية. تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقر والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، ويقوم بذلك الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة بعمل الدراسات اللازمة.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية، من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه و مشاريع الري ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

على مر الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموما، وبمكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

### 1 مؤسسات البنك الدولي:

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات مترابطة بدرجة وثيقة، وتملكها جميعاً البلدان الأعضاء التي تحظى بقوة صنع القرارات النهائية. وكما هو موضح أدناه، تلعب كل مؤسسة دوراً مميزاً في مهمة مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للشعوب في العالم النامي. ويشمل مصطلح "مجموعة البنك الدولي" جميع المؤسسات الخمس، في حين يشير مصطلح "البنك الدولي" بشكل خاص لاثنتين من المؤسسات الخمس هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية.

#### أ) البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

تأسس عام 1945 ويضم 184 عضوا هدفه هو تخفيف حدة الفقر في البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المؤهلة للقروض الائتمانية عن طريق تعزيز التنمية المستدامة وتسهيل القروض والضمانات والخدمات غير الإقراضية - التي تشمل الخدمات التحليلية والاستشارية. سمح دخل البنك الذي نما على مدار السنوات بتمويل عدد من الأنشطة التنموية وكفالة قوة وضعه المالي والذي يمكنه من الاقتراض في أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة لتوفير شروط اقتراض مناسبة للبلدان المتعامل معها . يتكون مجلس أعضاء البنك من 24 عضوا من المديرين التنفيذيين، يعين منهم وينتخب 15 . يمثل أعضاء المجلس الـ 184 بلدا الأعضاء.

ب- المؤسسة الدولية للتنمية: تأسست عام 1960 وعضاؤه 165 تعمل مساهمات المؤسسة الإنمائية الدولية على تمكين البنك الدولي من توفير 6-9 مليار دولار سنوياً في شكل تمويل بشروط ميسرة للبلدان الـ 81 التي تعتبر أشد بلدان العالم فقراً يصل تعدادهم حوالي 2.5 مليار نسمة). وتعد ائتمانات المؤسسة معفاة الفائدة مصدراً حيويًا للتمويل لأن هذه البلدان تملك قدرة محدودة أو لا تملك القدرة من الأساس على الاقتراض بشروط السوق القائمة. من الجدير بالذكر أن معظم أفراد هذه البلدان يعيش على أقل من دولارين في اليوم الواحد وتساعد موارد المؤسسة في دعم الاستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء التي تقودها البلدان بالنسبة للسياسات الرئيسية والتي تشمل؛ رفع معدلات الانتاجية وضمان نظام إدارة عامة يمكن مساعلته وتحسين المناخ للقطاع الخاص وتحسين فرص توفير التعليم والخدمات الصحية للفقراء من الناس.

## ج) مؤسسة التمويل الدولية:

تأسست عام 1956 وأعضاؤها 176 عضواً، تعزز مؤسسة التمويل الدولية التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز القطاع الخاص. تستثمر المؤسسة في مشروعات القطاع الخاص القابلة للاستمرار من خلال العمل مع شركاء الأعمال التجارية في البلدان النامية دون طلب ضمانات من الحكومة. تقدم المؤسسة مساهمات من أسهم الشركات وقروضاً طويلة الأجل وخدمات للهيكل المالي وإدارة المخاطر وكذلك تقدم المؤسسة الخدمات الاستشارية للبلدان المتعامل معها. وتسعى المؤسسة إلى مد يد العون إلى المشروعات التجارية في البلدان والمناطق ذات الفرص المحدودة في الوصول إلى رأس المال. كذلك توفر التمويل اللازم في الأسواق التي يعتبرها المستثمرون التجاريون ذات مخاطر في غياب وجود المؤسسة، حيث تضيف المؤسسة قيمة إلى المشروعات التي تمولها من خلال خبرتها في إدارة الشركات ومجالي البيئة والخدمات الاجتماعية.

## د) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تأسست عام 1988 وأعضاؤها 157 ، تساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادرة الملكية وعدم قابلية تحويل العملة المحلية وقيود تحويل الأموال والحروب والاضطرابات الأهلية ومخاطر خرق العقود. تعزز الوكالة المستثمرين من خلال الحماية ضد هذه المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي والقادر على التأثير في القرارات التي قد ينشأ عنها نزاعاً بالإضافة إلى ذلك توفر الوكالة الدعم الفني والخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول عليهم. كذلك تنشر الوكالة المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي.

## هـ-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

تأسس عام 1966 وأعضاؤه 140 ، يساعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير تسهيلات دولية مالح والتحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار، مما يساعد على دعم مناخ من الثقة المتبادلة بين الدول الأجنبي. ويشير العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار إلى التسهيلات الخاصة التي يقدمها المركز. كما يصدر المركز مطبوعات عن تسوية النزاعات وقوانين الاستثمار.

## 2- البلدان الأعضاء:

تمتلك حكومات الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي جميع المنبثقة عنه وتعود إليها السلطة النهائية في اتخاذ القرارات داخل هذه المنظمات فيما يتعلق بجميع الأمور، سواء أكانت ذات مساس بالسياسات أو الأمور المالية أو قضايا العضوية. تضم قائمة الدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير 184 بلداً، أي تقريباً جميع بلدان العالم. أما المؤسسة الدولية للتنمية فتضم 165 بلداً من الأعضاء. وأما عدد البلدان الأعضاء في مؤسسة التمويل الدولية 177. وتضم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 164 عضواً والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار 140 بلداً من الأعضاء.

بموجب اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أن أي بلد يرغب في الانضمام إلى عضوية البنك، على البلد الانضمام إلى صندوق النقد الدولي. أما عضوية المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف فهي مشروطة بالانضمام إلى عضوية البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يضم البنك الدولي أمانة عامة تقوم بتنسيق عمل حملة أسهم البنك. وفي نطاق هذه الأمانة العامة توجد إدارة العضوية والاكنتاب الرأسمالي المنوط بها جميع الأمور ذات العلاقة بالأعضاء الجدد تدير البلدان الأعضاء مجموعة البنك الدولي من خلال مجلس المحافظين و مجلس المديرين التنفيذيين. يتخذ المجلسان جميع القرارات الرئيسية نيابة عن المنظمات التابعة للبنك الدولي .

## 3) مجلس المحافظين:

يمثل مجلس المحافظين البلدان الأعضاء في البنك الدولي. ويعين كل بلد عضو محافظاً ومحافظاً مناوباً طبقاً لاتفاقية تأسيس البنك يعين كل من المحافظ والمحافظ المناوب لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينه. وإذا كان البلد العضو في البنك عضواً أيضاً في مؤسسة التمويل الدولية أو المؤسسة الدولية للتنمية فإن المحافظ والمحافظ المناوب المعينين يشغلان أيضاً بحكم المنصب مركز المحافظ والمحافظ المناوب في مجلس محافظي كل من مؤسسة التمويل الدولية أو المؤسسة الدولية للتنمية. ويعين محافظو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمحافظون المناوبون بصورة منفصلة وبصفة عامة يكون هؤلاء المحافظون من مسؤولي الحكومات مثل وزراء المالية أو التنمية.

وطبقاً لاتفاقية تأسيس البنك، تخول كل سلطات البنك لمجلس المحافظين. وعملاً بلوائح البنك الداخلية التي أقرها مجلس المحافظين، يفوض المحافظون المديرين التنفيذيين جميع الصلاحيات التي لا

تتص اتفاقية تأسيس البنك صراحة على أن يقوم بها المحافظون. تشمل صلاحيات مجلس المحافظين قبول الأعضاء الأسير وتعليق عضويتهم وزيادة أو تخليص المهم وإلى المال المصرح به وتقرير توزيع صافي الدخل واستعراض البيانات المالية والميزانيات وممارسة أية سلطات أخرى لم يفوضوا بها المديرين التنفيذيين

ويجتمع مجلس المحافظين مرة في السنة أثناء اجتماعات البنك السنوية. تعقد هذه الاجتماعات تقليدياً في واشنطن في سنتين متتاليتين من كل ثلاثة سنوات وتعقد في السنة الثالثة في بلد عضو مختلف لتعكس الصفة الدولية للمؤسسات يعقد كل سنة ثلاثة

#### 4) المديرين التنفيذيين:

تتحمل مجالس المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي مسؤولية تسيير أعمال البنك اليومية. ينتخب أو يعين أعضاء مجالس المديرين التنفيذيين المكون من 24 مديراً الدول الأعضاء أو مجموعات الدول الأعضاء. يتزأس المجالس رئيس البنك. تعقد الاجتماعات الدورية للمديرين التنفيذيين مرة أو مرتين في الأسبوع كل ثلاثاء وخميس. باقي الاجتماعات الأخرى تعقد في أوقات مختلفة كلما تتطلب الأمر لدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأربع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مجالس مديريين تنفيذيين وغالباً ما يكون نفس المديرين التنفيذيين أعضاء في كل المجالس بموجب اتفاقيات تأسيس المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية يستمر المديرين التنفيذيين ومناوئهم في شغل مناصبهم طالما أن البلد الذي قام بتعيينه أو انتخابه لا يزال عضواً في المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية بالإضافة إلى أنه جرت العادة أن المديرين التنفيذيين في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هم نفس أفراد مجلس إدارة البنك.

أما بالنسبة لخامس مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي وهو المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار فله مجلس إداري وليس مجلس مديريين.

#### 5) الموارد والحصص والقوة التصويتية:

يحصل البنك الدولي على موارده المالية من رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل. وقد تطور رأس المال المكتتب من 21 مليار دولار عام 1959 و 24 مليار دولار عام 1965 إلى 27 مليار دولار عام 1970 إلى 85 مليار دولار عام 1987 حتى وصل إلى 170 مليار عام 1993 المدفوع منه 10 % ، فقط ولكن النسبة الباقية يمكن أن تتطلب وقت الحاجة، بل وبلغ رأس مال البنك الاسمي عام 1996

حوالي 184 مليار دولار وقد دفعت منه الأعضاء فقط 10 % كما هو متبع أما المصدر الثاني لموارد البنك الدولي، فهي الاقتراض من أسواق. المال العالمية، عن طريق السندات ويحصل بالفعل على معظم موارده المالية من هذا المصدر.

وأخيرا هناك المصدر الثالث، لموارد البنك الدولي ويأتي من الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة ويلاحظ من ناحية أخرى أن الحصة في راس مال البنك الأولى موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها صندوق النقد الدولي، حيث نجد ان الدول المتقدمة الخمس الكبرى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تمتلك حوالي: 43% الحصة (إجمالي الاككتاب قوتها التصويتية بحوالي 41% من عدد الاصوات وبالتالي يكون لها دور كبير في توجيه السياسة داخل البنك، وبتزايد تأثيرها أيضا على أغلبية القرارات التي يصدرها البنك وهنا يبرزها بالتحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال التي تملك وحدها حوالي ما يقرب القوة التصويتية داخل البنك الدولي. ثالثا: السياسة الاقراضية والقروض التي يمنحها البنك الدولي: تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي على منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، وعلى الأخص الأخيرة، وهي موجهة للدول النامية بصفة خاصة في الوقت الحاضر بعد الانتهاء من اعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة. وتحظى قروض البنك الدولي عموما بفترة سماح قدرها خمس سنوات ويتم استردادها على (15-20) سنة وهي تعطي في الوقت الحالي للدول النامية الى أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حدا معينا، تصبح بعدها قادرة على استيفاء حاجتها التمويلية عن طريق لاقتراض المباشر من أسواق المال العالمية مباشرة. وقد كان البنك مقيد إقراضه للحكومة أو بضمان من الحكومات وقد تغير الوضع بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية احد مجموعات البنك التي أصبحت قروضها لا تحتاج الى ضمان حكومات ويمكن ان تكون مع القطاع الخاص مباشرة ومن ناحية اخرى يلاحظ أنه سواء أ كان اقراض البنك الدولي بالشروط التجارية أم بشروط ميسرة فإن معظم الاقراض يكون لإقامة مشروعات والقليل منه ( حوالي الربع) يمول برامج الاصلاح الهيكلي

ومن هنا يبدو من الملائم لقاء الضوء على انواع القروض التي يمنحها البنك الدولي عموما، من

خلال التحليل التالي:

أ- قروض المشروعات تعطى قروض المشروعات لتمويل مشروع معين مثل مشروع في مجال الري أو الصرف أو الطرق، أو توليد الكهرباء او ما شابه ذلك. وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الغالبة من النشاط الاقراضي للبنك الدولي.

ب قروض التصحيحات الهيكلية وقد استحدثت هذه القروض في عام 1980 وفي ماي من نفس العام صدرت مذكرة عن البنك الدولي وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض:

• **الشرط الأول:** ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتواؤه سريعاً.  
• **الشرط الثاني:** يتمثل في وجود رغبة في جانب الحكومة واستعدادها في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة وفي هذا النوع من القروض يتشابه البنك الدولي مع وظيفة صندوق النقد الدولي، وسياساته الخاصة بعلاج الخلل في الموازين المدفوعات الدول النامية، بل ويحدث نوع من التداخل في عمل كل المؤسستين رغم الاتفاق الشكلي بينهما بضرورة الفصل بين أعمالهما.

وتتطوي قروض التكيف أو التصحيح الهيكلي على درجة عالية من المشروعية حيث تدرج الشروط تتضمنها هذه القروض تحت أربع مجموعات رئيسية هي:

\* الكفاءات في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات.

\* تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام والتحول الى التخصصية وادارة الدين العام الداخلي والخارجي، والمسائل الخاصة بسياسات الموازنة ذات العلاقة

\* التجارة الخارجية وضرورة تحريرها وزيادة الحوافز التصديرية واصلاح التعريفات الجمركية.

\* اصلاح المؤسسات الانمائية بما في ذلك النظام ونظام الضرائب والادارة العامة. ولذلك هناك ضعف في اقبال الدول المقترضة على قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلي.

**ج القروض القطاعية:** أدى ضعف الاقبال على عقد قروض التصحيحات الهيكلية أو التكيف الهيكلي، الى ذبوع نوع جديد من القروض وهي القروض القطاعية وهي تشبع قروض التصحيحات الهيكلية، أو التكيف الهيكلي من حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين بل تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض، ولكنها تختلف عن قروض التصحيحات الهيكلية من حيث انها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة وتتطوي القروض الراهنة كذلك على درجة عالية من المشروعية، وان كان نطاقها محدود بالقطاع الذي تمنح من أجله .

ولما كانت الصفة المميزة للقروض القطاعية انها تسعى الى تصحيح السياسات الاقتصادية في

الدول المقترضة فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات.

رابعا مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي : تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي، بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك ، وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

### 1- مرحلة اختيار المشروعات

في هذه المرحلة تبدأ نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة ، وتعتقد أن إسهام البنك فيها سيؤدي الى تحقيق المشروع لأهدافه . و تتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب الى رئيس البنك تطلب فيه معاونته و تمويله للمشروع ، و يرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتتبين معالم المشروع و تحصل على بياناته وتحصل على بياناته و دراسة الجدوى المبدئية تكون في اغلب الاحيان قد تمت وتتطلب بيانات اضافية.

2-مرحلة اعداد المشروعات حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع ملاحظة ان البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة.

3. مرحلة تحليل المشروعات و تقييمها : حيث يتم تحليل كامل للمشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي، و بالتالي ما اذا كان صالحا لتمويل البنك أم غير صالح . و في ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع، أي النفع الصافي الذي يدره الاستثمار على مدى حياة المشروع (عمره الافتراضي، وهذا العائد يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث يقارن بسعر الاقتراض للمشروع وسعر الفائدة في السوق وكلما كان العائد مرتفعا كلما كان المشروع جديرا بالتمويل والمساندة والعكس صحيح. والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائدته الاقتصادي عن حوالي (12-15 بالمائة).

ولا يحسب العائد الاقتصادي الا بعد العائد المالي الذي يحسب باستخدام الأسعار الموجودة محليا بالفعل بما فيها الضرائب والاعانات والحماية الجمركية وغير ذلك من التشوهات وبعدئذ تتم محاولة إزالة هذه التشوهات السعرية باستخدام أسعار الظل، وتعاد التقديرات مرة أخرى، ليظهر العائد الاقتصادي الحقيقي للمشروع، ويكون هذا العائد الاقتصادي هو أساس تمويل البنك للمشروع. بل ان البنك حاول أيضا حساب العائد الاجتماعي في نوعيات معينة للمشروعات وذلك بمحاولة تفصيل توزيع نفع المشروع على المنتفعين منه.

4. **مرحلة المفاوضات:** بعد اقتناع البنك بجدوى وجدارة المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله، وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل، ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة انجازه. وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الخرى المشروطة، والتي تختلف من مشروع لآخر، ومنها مثلا بالنسبة لمشروعات الكهرباء، رفع التعريفة من أجل خلق فائض تمويل لصيانة المشروع، وتحسين تحصيل الإيرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع، وإرساء التعريفة على أساس اقتصادي، الى غير ذلك.

5. **مرحلة التنفيذ والإشراف:** حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحل المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر، وبعد اتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقييم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال ويهدف التقرير الى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ، ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه بما كان متوقعا منه قبل البدء في تنفيذه تقاده، وهنا أيضا حسب العائد الاقتصادي للمشروع من جديد كي يقارن بالعائد الذي متوقعا قبل التنفيذ .

**خامسا: تقييم سياسات البنك الدولي** يرد على سياسات وأداء البنك الدولي، العديد من الملاحظات لعل من أهمها :

-ان ادارة البنك الدولي لا زالت تتأثر كثيرا بنفوذ الدول الخمس الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك حوالي 20% من القوة التصويتية في البنك الدولي، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي.

-لا يقدم البنك الدولي الا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية السياسية.

-تزايد المشروطة من قبل البنك الدولي ، وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى اعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية، ويكفي الاشارة إلى أن عامل الوقت والعنصر الاجتماعي في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي لا تحظى بالعناية الواجبة وهو ما دأبت الدول النامية مجتمعة على المطالبة به وما نتج عن ذلك من صعوبات ومخاطر فرضت على البنك (وكذلك الصندوق ضرورة مراجعة سياساته والقبول بسياسات التدرج وإدماج المتطلبات الاجتماعية في اطار البرامج الحالية، مثل شبكة الأمان الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية.

- يعاب على مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التمويل الدولية وبصفة خاصة الأخيرة أن مواردها محدودة وبالتالي فائدتها ليست كبيرة للدول.

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث

### ميزان المدفوعات

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات الذي نحاول التطرق إلى ماهيته و نظريات اختلاله والتوازنات وخاصة من الجانب النقدي .

## المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك لأن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح للسلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني، وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، وبهذا يعد الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات الدولية.

## المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات

تعددت تعاريف ميزان المدفوعات إلا أنكلها تتجه في النهاية إلى مصب واحد والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعامل معه.

ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة.<sup>1</sup>

إن ميزان المدفوعات لأي بلد هو ببساطة ملخص منظم لسجل كل الصفقات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة بين سكان ذلك البلد وسكان بقية العالم، أي إنه يسجل مصادر وتطبيقات الأموال.

<sup>1</sup>مجدي محمود شهاب الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 227.

للفصقات الخارجية للبلد، وأن كل الفئات التي تدخل في ميزان المدفوعات تعبر عن تدفقات (Flows). كما يعرف كذلك على أنه سجل منظم وميزان للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة. وفي الأخير يمكن أن نستخلص أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي أو بيان منظم تسجل فيه كافة المبادلات الاقتصادية، بمعنى كل عملية ينتج عنها انتقال لرؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج أو العكس، والتي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، وهو سجل يعتمد على القيد المزدوج.

### المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية وذلك لما يمثله من أهمية بالغة في مجالات عدة وذلك من خلال أنه:

يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي. يعطينا فكرة عن مدى انفتاح الدولة مع العالم الخارجي. مراقبة المبادلات الدولية أو العمليات التجارية، أي مراقبة الصادرات والواردات، وبمعنى آخر من ماذا تتكون الصادرات؟ ومن ماذا تتكون الواردات؟. يمكننا من معرفة الشريك التجاري للدولة، بمعنى الدولة التي تتم معها المبادلات التجارية بنسبة كبيرة، أي ما هي العملات الصعبة التي تخرج وتدخل من وإلى الدولة. وضعية ميزان المدفوعات يمكن الدولة من تحديد السياسات التجارية التي تريد إتباعها المستقبل، ومعرفة إذا كانت الدولة لها تبعية للعالم الخارجي أو مستقلة عنه.

## المبحث الثاني: العناصر المكونة لميزان المدفوعات واختلالاته

يتكون ميزان المدفوعات من حسابات وموازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز، أو فائض ونادرا ما تكون في حالة توازن، إلا أن جميعها تخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج والذي يعني به تسجيل كل المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات مرتين مرة في الدائن ثم المدين ومرة في المدين ثم الدائن، وذلك من أجل معرفة المقابل لدخول وخروج رؤوس الأموال، هل هي سلع؟، هل هي خدمات؟، أو هل تحويلات من جانب واحد؟ من جهة وتحقيق التوازن المحاسبي من جهة أخرى.

## المطلب الأول: تقسيم عمليات ميزان المدفوعات

يمكننا تقسيم ميزان المدفوعات إلى:

القسم الأول: ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما:

الجانب الدائن: تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.

الجانب المدين: تسجل فيه كل عملية يترتب عنها خروج لرؤوس الأموال أو الالتزام بالدفع لدول أخرى.

القسم الثاني: أما أفقيا فينقسم إلى الموازين أو الحسابات التالية

أولا حساب العمليات الجارية (فوق الخط): يشمل المعاملات المنظورة أي الملموسة (الميزان التجاري

والمعاملات الغير ملموسة (ميزان) الخدمات، وكذلك التحويلات من جانب واحد).

أ- الميزان التجاري: يعبر عن الصادرات والواردات من السلع.

ب- ميزان الخدمات: يضم الصادرات والواردات من الخدمات كالصحة التعليم، النقل، التأمين،

السياحة... الخ.

ج- حساب التحويلات: من جان واحد يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد لغرض المساعدة، وقد

تكون هذه المساعدات من الأفراد، الدول أو المنظمات الدولية إلى أطراف أخرى بدون مقابل، بمعنى

خروج سلع أو خدمات بدون دخول رؤوس أموال أو العكس خروج لرؤوس الأموال بدون دخول سلع أو

خدمات مثل الهبات الهدايا، المساعدات... الخ.

ثانيا/ حساب رأس المال تحت الخط يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم وينقسم

إلى:

أ/ حساب رأس المال طويل الأجل: يقصد بها كل حركات رؤوس الأموال التي تزيد عن سنة والتي تكون من دولة إلى الخارج أو العكس ومثال على ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة. قروض طويلة ومتوسطة الأجل، عائدات الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة للأوراق المالية سواء المحلية أو الأجنبية.

ب/ حساب رأس المال قصير الأجل: ويقصد بها كل حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج أو العكس والتي تتجاوز السنة، كالقروض قصيرة الأجل الودائع قصيرة الأجل، الأوراق التجارية... الخ.

ثالثاً/ حساب صافي الاحتياط من الذهب النقدي والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة: يبين هذا الحساب رصيد الدولة من الذهب النقدي، رصيدها من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، والعملات الصعبة الموجودة في خزانة البنك المركزي.

رابعاً/ حساب السهو والخطأ: ميزان المدفوعات كأى ميزانية، بمعنى مجموع الأصول يجب أن تكون مساوية لمجموع الخصوم في الأخير، ولكن في بعض الأحيان قد يكون هناك خطأ، أي المجموع الدائن لا يساوي مجموع المدين، وبالتالي من أجل تدارك هذا الخطأ، يلجأ لهذا الحساب من أجل تصحيحه وتحقيق التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.

### المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

#### الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحقيقه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال، والتوازن الاقتصادي الذي ليس بالضرورة تحقيقه فقد يكون وقد لا يكون.<sup>1</sup>

أولاً/ التوازن المحاسبي: حيث يكون ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازناً دائماً وأبداً وهذا راجع لاعتماده على القيد المزدوج وبالتالي لا يعطينا الوضعية الحقيقية لاقتصاد الدولة.

ثانياً/ التوازن الاقتصادي: وهنا يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض، عجز، أو توازن، وبالتالي يمكننا هذا التوازن من معرفة الوضعية الحقيقية لاقتصاد الدولة.

إن التوازن الاقتصادي يرتكز على التمييز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات، فالنوع الأول وهو الجزء العلوي (العمليات ما فوق الخط) أي العمليات المستقلة والتي نجد

<sup>1</sup> مجدى محمود شهاب الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 237.

فيها العمليات الحقيقية للسلع، الخدمات والتحويلات من جانب واحد، أما النوع الثاني وهو الجزء السفلي (العمليات تحت الخط) أي العمليات التعويضية والتي نجد فيها العمليات النقدية. وهنا نلاحظ أن كل العمليات الواقعة فوق الخط نجدها تحت الخط وكأن الخط مرآة عاكسة.

وعليه يمكن القول كذلك أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز.

### الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات

**أولاً/ تعريف الاختلال:** الاختلال في ميزان المدفوعات يعنى به عدم تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين ونميز فيه نوعين من الاختلال:

**العجز:** وهو زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن.

**الفائض:** وهو العكس زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين.

### ثانياً/ أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أنواع من الاختلالات في ميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها، فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب. ويمكن ذكر بعض هذه الاختلالات فيما يلي:

**الاختلال المؤقت:** وهو الذي ينتج نتيجة لأسباب مؤقتة وقصيرة الأجل، ويزول بمجرد زوال السبب وبالتالي عودة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا يمس بنسبة كبيرة المحاصيل الزراعية، حيث عند ارتفاع سعر سلعة زراعية ما في فترة موسمية يؤثر هذا على الطلب الخارجي للسلعة وبالتالي تقل الصادرات بسبب قلة الطلب عليها من الخارج، وبمجرد زوال السبب يعود السعر إلى حالته الطبيعية مما ينجر عنه الطلب على السلعة وبالتالي التوازن لميزان المدفوعات، وذلك راجع لأسباب مختلفة كالعوامل المناخية أو الكوارث الطبيعية... الخ.

الاختلال الدائم وهو الاختلال الذي يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة ويطلق عليه أيضاً اسم الاختلال الهيكلي أو الأساسي.

العجز في ميزان المدفوعات ناتج غالبا عن العجز في ميزان الحسابات الجارية تحديدا الميزان التجاري، وهذا ينعكس سلبا على وضعية العملة وقيمتها في أسواق الصرف الدولية، بمعنى أن العجز في الميزان التجاري راجع إلى أن الصادرات أصغر من الواردات أي أن الطلب على العملة الوطنية أقل من عرضها مما ينتج عنه تدهور في قيمة العملة. الصادرات في حقيقة الأمر ما هي إلا طلب الأجانب على العملة المحلية (الوطنية) والواردات ما إلا طلب الدولة على العملة الأجنبية في مقابل عرض العملة المحلية. ومنه لما تكون الواردات الصادرات:

معناه: عرض العملة المحلية > طلب العملة المحلية.

وبالتالي تتخفف قيمة العملة تلقائيا نتيجة العرض والطلب، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وهذا ما هو موجود في الدول النامية.

**العجز أو الاختلال النقدي:** يكون نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية (التضخم المحلي)، بمعنى عند ارتفاع الكتلة النقدية (M) ينتج عنه الزيادة في المستوى العام للأسعار (P) (تضخم محلي)، يترتب عنه زيادة الطلب على السلع الأجنبية الأرخص نسبيا، مما ينتج عنه زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الذي يؤدي في الأخير إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

**الاختلال الدوري:** ويكون على حسب الدورات الاقتصادية إذا كانت فترة رخاء أو كساد، بمعنى إذا كانت دولة ما في فترة رخاء تكون هناك لدى الأفراد القدرة الشرائية وبالتالي يزيد الطلب على السلع مما ينتج عنه زيادة الطلب على الاستيراد والذي ينعكس في الأخير على ميزان المدفوعات والعكس بالنسبة للكساد. وهذا الاختلال يمس الدول المتقدمة بنسبة كبيرة لأنها الوحيدة التي تمر بفترات الكساد والازدهار.

**الاختلال التجاري:** وهو الذي يمس الدول التي نتج من العظام النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق (انتظام الرأس مالي)

ثانيا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، ولإيضاح ذلك يجب التفرقة بين المفهومين.

## 1. مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه.

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، ولا بد أن نفرق بينهما :

يقصد " بالتوازن المحاسبي " في ميزان المدفوعات لأي دولة، هو حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد إضافة بند " السهو والخطأ "، ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليه في المحاسبة.

ويؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.

أما " التوازن الاقتصادي " أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات، فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدة، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصادياً، وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصادياً.

ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، إلا أن كافة الدول تجتهد للوصول إليه، كونه يعطي مؤشرات عن الانحراف الاقتصادي للدولة، وأسبابه، وكيفية معالجته.

إن تحديد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يتم من خلال المقارنة بين نوعين من العمليات:

## 1.1. العمليات التلقائية أو المستقلة:

ويقصد بها تلك العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وهي ذات طبيعة اقتصادية بحتة، بحيث يرجع سبب إتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، وبالتالي فهي عمليات اختيارية وتتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة ويشمل هذا النوع من المعاملات البنود التالية :

- أ. جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة: حيث يقوم المصدرون والمستوردون بعمليات التصدير والاستيراد بقصد الاستفادة من الفروق في الأسعار الدولية ولتحقيق رغبات المستهلكين.
- ب. التحويلات من جانب واحد: تؤدي هذه التحويلات إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخل بين المقيمين في دولة ما وباقي الدول .

ج. حركة رؤوس الأموال الخاصة: وتتجه في الغالب نحو الدول التي تكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة، أو لغرض الدخول في مشروعات مشتركة.

د. بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتحرك بهدف المضاربة، إما هروبا من عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية، أو بهدف الاستفادة من فروق العملات.

### 2.1. العمليات التعويضية أو الموازية :

وهي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات (فائض أو عجز)، ويكون الغرض منها تعويض الفارق بين الجانب الدائن والجانب المدين، وتشمل تلك العمليات على

ما يلي :

أ. حركة رؤوس الأموال في شكل قروض ؛

ب. حركة الذهب للأغراض النقدية ؛

ج. التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي ؛

ويكون الاختلال في إحدى الشكليين الآتيين :

- في شكل فائض: وهذا في الحالة التي يكون فيها الجانب الدائن للعمليات المستقلة (عمليات الحساب الجاري + عمليات حساب رأس المال طويلة الأجل وقصيرة الأجل بغرض المضاربة) أكبر من الجانب المدين لنفس الحساب.

- في شكل عجز: وذلك في الحالة التي يكون فيها الجانب المدين للعمليات المستقلة أكبر من الجانب الدائن لها.

### 2. مفهوم الاختلال ميزان المدفوعات وأنواعه :

بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن التوازن قلما يحدث، بحيث هو أحد الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، التوازن ، وكل من الفائض والعجز يعد اختلالا لميزان المدفوعات.

**1.2. مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :**

إن القرارات المستقلة للأفراد والمؤسسات والحكومات، سواء في الداخل أو في الخارج والتي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تنعكس على حسابات ميزان المدفوعات، لا تؤدي إلى مجموعة منسقة من العلاقات التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، إلا إذا كان ذلك صدفة. من النادر أن يتوازن جانبا الإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول. وتستطيع الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى أو مزولة نشاط استثماري في الخارج.

وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات، ويترتب عن ذلك زيادة مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقية، كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي، وتتهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. نشير إلى أنه ليس كل عجز مشكلة يجب تفاديها، لأن تحقيق العجز في ميزان مدفوعات الدولة النامية يمكنها من تطوير اقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية، حيث تستورد السلع الاستثمارية لبناء جهازها الإنتاجي.

**2.2. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:**

هناك أنواع عديدة من الاختلال ولا تقتصر على العجز فقط، وإنما تشمل الفائض أيضا وتنقسم إلى

قسمين:

**1.2.2. الاختلال المؤقت :**

وينقسم بدوره إلى :

**أ. الاختلال العارض :**

هذا النوع من الاختلال مؤقت، وناتج عن طارئ يصطدم به الاقتصاد الوطني، ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له، وبذلك لا يحتاج إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية.

## ب. الاختلال الموسمي:

من خلال تسميته يظهر هذا الاختلال أنه مرتبط بالمواسم، حيث يرتبط أساسا بالمدة المأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الاختلال، والعكس بالعكس. وعادة ما يظهر هذا الاختلال في موازين مدفوعات الدول التي تصدر منتجات موسمية، لذا يتلشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهة، حيث تختفي الاختلالات الموسمية خلال سنة.

## ج. الاختلال الدوري:

يحدث هذا النوع خاصة في الدول التي تأخذ بنظام آليات السوق، حيث يتعرض اقتصادها للدورات الاقتصادية، ففي حالة الرخاء يحدث العجز بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وبالمقابل تزداد قيمة الواردات بزيادة الدخل، أما في حالة الكساد أو الانكماش فإنه يحصل الفائض بتراجع قيمة الواردات تبعاً لانخفاض الدخل، وذلك مقابل زيادة قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المحلية.

كما يمكن أن يتجه هذا الاختلال إلى الدول الخارجية خاصة إذا كانت الدولة ذات مكانة في الاقتصاد الدولي.

## د. الاختلال الإتجاهي:

ويظهر هذا الاختلال في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال المرحلة الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي. ويمكن معالجته عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

## 2.2.2. الاختلال الهيكلي ( الدائم ) :

يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات، ولا تجد هذه الدولة نفسها أمام مشروعية صندوق النقد الدولي.

**3. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:**

تعكس أنواع الاختلالات التي يمكن أن تعترض لها مختلف دول العالم أسباب عدة نذكر منها ما

يلي:

**1.3. عوامل لا يمكن التنبؤ بها :**

ويقصد من ذلك أن ترجع أسباب اختلال ميزان المدفوعات إلى العوامل المفاجئة مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر في حجم التبادل بين الدول، وهذا بالإضافة إلى التدهور المفاجئ لنسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات، إلى جانب تلك الأسباب هناك أيضا الظروف والعوامل السياسية التي لا تقل شأنًا عن الأسباب الأخرى، ومنها الحروب وما ينجم عنها من زيادة في الطلب عن المواد الأولية والأسلحة المختلفة، كل هذه الأسباب يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على ميزان المدفوعات لأي دولة ما.

**2.3. عوامل يمكن التنبؤ بها :**

ونعني من خلالها حالات التضخم والانكماش التي قد تصيب دولة ما، حيث يؤدي التضخم إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة الأجور النقدية مما يؤدي إلى توليد طلب متزايد على الواردات، وامتصاص جزء مهما من منتجات التصدير وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ومن ثمة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة مدفوعات تلك الدولة مقابل محاصيلها، حيث يمكن معالجتها عن طريق التدخل الحكومي وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.

**3.3. إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية :**

إذ تتطلب برامج التنمية إستيراد الآلات والتجهيزات التقنية وكافة مستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبيا، وقد تلجأ حينها تلك الدول إلى القروض الطويلة الأجل ويعقود مسبقا، مما يزيد من مدفوعاتها، ومساهمتها في حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي التي بلغت تلك الدولة.

**4.3. سعر الصرف الأجنبي :**

والذي يرتبط بين مستويات الأسعار الوطنية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

**ثالثا: معايير تقدير حجم اختلال ميزان المدفوعات:**

يتم تحديد الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات انطلاقا من مقاييس تتضمن معاملات محددة من معاملات ميزان المدفوعات، وتختلف تلك المعاملات حسب نوع المقاييس المتاحة، إذا يميز في هذا الصدد بين عدة أنواع من المعايير.

**1. الميزان الصافي والميزان الأساسي :**

نتطرق إلى توضيح المعاملات الاقتصادية التي تستخدم في تقدير الاختلال حسب كل من معيار الميزان الصافي للسيولة، والميزان الشامل للسيولة.

**1.1. الميزان الصافي للسيولة :**

يعتبر من أقدم الطرق أو المعايير المستخدمة في تحديد صافي رصيد الميزان، وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشمل على البنود الآتية:

- أ- الصادرات المنظورة وغير المنظورة، والواردات المنظورة وغير المنظورة؛
- ب- التحويلات من جانب واحد ( المتحصلات والمدفوعات)؛
- ج- كافة حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، بما فيها حقوق والتزامات البنوك التجارية، وأيضا حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل؛

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي تتضمن الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، ويتحقق الفائض وفقا لهذا المعيار بزيادة الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، ولا تتحقق هذه الزيادة إلا إذا كان الجانب الدائن لميزان المعاملات الواقعة فوق الخط أكبر من الجانب المدين لنفس الميزان، وفي حالة العكس أي زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن فإن ذلك

يعني حدوث عجز في ميزان المعاملات الاقتصادية، والميزان الكلي. وفي هذه الحالة يتم إحداث تغييرات مناظرة في الاحتياطي المركزي من الصرف الأجنبي حتى يتحقق التوازن الحسابي.

### 2.1. الميزان الشامل للسيولة :

يولي هذا الميزان أهمية كبيرة للاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصرف الأجنبي، باعتبارها إضافة هامة من احتياطي البنك المركزي، وحسب هذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الأساسية أو الواقعة

فوق الخط تشمل البنود التالية:

- ✓ صادرات وواردات السلع والخدمات؛
- ✓ التدفقات الداخلة والخارجة للتحويلات الأحادية الجانب،
- ✓ التدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وقصيرة الأجل باستثناء الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية؛

فيما تشمل المعاملات الاقتصادية التابعة أو تحت الخط البنود التالية:

- ✓ الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي؛
  - ✓ الاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية؛
- وعليه يمكن تصور رصيد ميزان المدفوعات على نحو المثال الوارد في الجدول رقم (4):

يبين من خلال الجدول رقم (4) فائض ميزان المدفوعات مقداره 90 مليون دج، في شكل زيادة في الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي بمقدار 60 مليون دج، وزيادة في الاحتياطيات الموجودة لدى البنوك التجارية بمقدار 30 مليون دج، وعليه يكون رصيد الميزان بأسلوب الميزان الشامل للسيولة هو 90 مليون دج.

الجدول رقم (4) : نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الشامل للسيولة .

الرصيد 10 <sup>6</sup> دج	البنود	
140 +	* الميزان التجاري	بنود
20 -	* ميزان التحويلات الأحادية الجانب	المعاملات
10 -	* حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل ( خارج الحقوق والالتزامات	الاقتصادية

20 -	الخارجية للبنوك التجارية ) * حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل	الأساسية
90 +	رصيد ميزان المعاملات الأساسية	
60 -	* التغير في الإحتياط المركزي من الذهب والصراف الأجنبي	بنود موازنة
30 -	* الإحتياطيات من الذهب والصراف الأجنبي للبنوك التجارية	أو التسوية
90 -	رصيد الميزان الشامل للسيولة	

المصدر: حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، مصر 1993 ، ص 374.

## 2. الميزان الأساسي وميزان المعاملات المستقلة:

يختلف معيار الميزان الأساسي وميزان المعاملات المستقلة عن المعايير السابقة، وسوف نقوم بالترقية بين هذه المعايير.

### 1.2. الميزان الأساسي :

يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق

الخط، وهذه المعاملات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة؛

ب. التحويلات من جانب واحد؛

ج. حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل؛

أما المعاملات التي ليست لها صفة الدورية والتكرار والتي يمكن تلخيصها على الوجه التالي :

أ. حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛

ب. حركات الذهب النقدي؛

ج. التغيرات في احتياطي الصراف النقدي؛

وفي ضوء هذا المعيار فإذا كان رصيد بنود المعاملات الأساسية أو ما يطلق عليه بالميزان

الأساسي موجبا، أي الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين يعتبر ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما

إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فإن ذلك يعبر على عجز ميزان المدفوعات، وذلك على

النحو الذي يبينه النموذج المدرج في الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الأساسي .

الرصيد 10 <sup>6</sup> دج	البنود	
240 +	* رصيد ميزان السلع والخدمات	المعاملات
60 -	* ميزان التحويلات الأحادية الجانب	الاقتصادية
100 -	* حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل	الأساسية
90 +	رصيد ميزان الأساسي	
60 -	* رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل	بنود الموازنة
20 -	* التغير في الإحتياط المركزي من الذهب والصرف الأجنبي	أو التسوية
80 -	رصيد البنود الموازية	

المصدر: حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، مصر 1993، ص 375.

يوضح الجدول (2-2) أن رصيد ميزان المدفوعات هو 80 مليون دج، طبقاً لقاعدة الميزان الأساسي.

## 2.2. ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة:

تم اقتراح هذا الأسلوب من طرف صندوق النقد الدولي سنة 1994، ويعتمد على التفرقة بين مجموع المعاملات الاقتصادية المستقلة، ومجموع المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية.

وفيها تدمج بعض رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتم بصفة مستقلة عن وضع ميزان ضمن المعاملات المستقلة. وبالتالي فإنها تحدد المعاملات الاقتصادية المستقلة والتابعة كما يلي:

أ. المعاملات الاقتصادية الأساسية: وتشمل البنود التالية:

- ✓ صادرات وواردات السلع والخدمات؛
- ✓ التحويلات الأحادية الجانب؛
- ✓ حركة رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل؛
- ✓ بعض رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة؛

ب. المعاملات الاقتصادية التابعة ( بنود التسوية ): وتشمل:

- إحتياطات الذهب والصرف الأجنبي؛

- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة وليس المستقلة؛

يتضح من خلال هذا العرض لمختلف طرق حساب رصيد الميزان أن هناك اختلاف طفيفا يدور حول البنود التي يجب إعتبارها بنودا واقعة فوق الخط أي بنود أساسية والبنود التي يجب اعتبارها تحت الخط أي بنود التسوية. ومتى تم تحديد ذلك أمكن تحديد رصيد الميزان.

هذه هي أهم الطرق الممكن استخدامها في تحديد رصيد الميزان، ولا شك أن نتيجة كل طريقة تختلف نسبيا عن الطريقة الأخرى بسبب الاختلاف في تحديد المعاملات الاقتصادية المستقلة ومعاملات التسوية.

## المبحث الثالث: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

تخضع اقتصاديات الدول المتقدمة لقواعد السوق مما يجعل من الآليات التي تعرض لها مختلف المفكرين الاقتصاديين في نظرياتهم المختلفة، وفي هذا المبحث نتطرق لآليات تلك النظريات وكيفية عملها مع توضيح العيوب والانتقادات التي تعرضت لها.

## أولاً: آليات التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية :

درس الاقتصاديون الكلاسيك آلية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق التغييرات في الأسعار الداخلية في ظل ثبات سعر الصرف، أو عن طريق تعديل سعر الصرف مع بقاء المستوى المطلق للأسعار الداخلية ثابتاً، وتعود هذه الآلية إلى الاقتصادي "دفيد هيوم" في القرن التاسع عشر، وفيما يلي نتطرق إلى إعادة التوازن وفقاً لهذه الآلية.

## 1. إعادة التوازن عن طريق تغيير الأسعار الداخلية .

كان نظام الصرف السائد آنذاك هو نظام قاعدة الذهب، ولذا فحديث الكلاسيك عن تحقيق التوازن عن طريق التغييرات في الأسعار يتم وفقاً لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب، ويميز بين ثلاثة أنواع من الأسعار، ولكل منهم دوره الخاص في إعادة التوازن.

## 1.1. دور الأسعار الداخلية في إعادة التوازن :

تعتمد النظرية الكلاسيكية في تحليلها لدور أسعار المنتجات على الفرضيات التالية:

- ✓ سيادة حرية التجارة؛
- ✓ النظام النقدي الوحيد السائد هو نظام الذهب؛
- ✓ يتم تسوية الاختلال الخارجي بواسطة الذهب فقط؛
- ✓ مرونة الأجور والأسعار في مختلف الاقتصاديات، بحيث تستطيع مواكبة مختلف الظروف؛
- ✓ اعتماد المصارف التجارية لنسبة ثابتة بين الاحتياطي السائل (نقود قانونية في الصندوق، ودائع لدى البنك المركزي)، وبين حجم الودائع التي تلتزم بها اتجاه الجمهور؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين التغيير في مستوى الأسعار والتغيير في حجم النقود؛

وفقاً لهذه النظرية فإن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات يتحقق بدخول وخروج الذهب من وإلى الدولة، ففي حالة الفائض يعني ذلك دخول كمية كبيرة من الذهب التي يترتب عليها زيادة كمية النقود المعروضة من طرف البنك المركزي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات المحلية مقارنة بأسعار

المنتجات الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات عن الصادرات، ومن ثم يأخذ الفائض في التلاشي تدريجياً وهذا سيؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات، ويوقف بالتالي من تدفق الذهب إلى الداخل. وفي حالة العجز، سوف تتم التطورات بإتجاه عكسي.

ومنه فإن تحقيق التوازن حسب هذه النظرية يكون من خلال حركة مستوى الأسعار النسبية الناتجة عن حركة كمية النقود المرتبطة بحركة الذهب داخل وخارج الدولة.

### 2.1. دور أسعار الفائدة في تحقيق التوازن :

تؤدي أسعار الفائدة دوراً موازياً لأسعار المنتجات في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، خاصة مع ظهور النقود الائتمانية وتطور العمل المصرفي، وذلك من حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية (حركة رؤوس الأموال الساخنة)، وقدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال التوسع في الائتمان المصرفي كنتيجة لانتشار العمل بنظام الاحتياطي النقدي الجزئي.

العجز في ميزان المدفوعات سيضع ضغطاً انكماشياً على الاقتصاد القومي على ثلاث مستويات:

أ . في كمية النقود المصرفية؛

ب . في احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي؛

ج . في احتياطات البنك المركزي الخارجية؛

ما إن تنخفض احتياطات البنك المركزي الخارجية، فيلجأ هذا الأخير إلى اعتماد سياسة نقدية تقييدية، متمثلة في رفع سعر الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وبهذا الارتفاع يكون هناك أثران لأسعار الفائدة ينتج عنهما إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك كما يلي :

أ. الأثر الأول : يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي زيادة أرصدة الدولة وتحقيق التوازن.

ب. الأثر الثاني: ينتج عن ارتفاع أسعار الفائدة انخفاض حجم الائتمان فينخفض كمية النقود، وبالتالي انخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ومن ثمة تزداد الصادرات التي تؤدي إلى زيادة كمية الذهب، وتتكمش الواردات ويعود التوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

### 3.1. تقييم النظرية :

بالرغم من أهمية التحليلات التي قدمها الكلاسيك فيما يخص إعادة التوازن لميزان المدفوعات، إلا

أنها تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات أهمها:

أ. استنادها إلى نظرية كمية النقود، وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة.

ب. إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال، التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات.

ج. لا توضح إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الاسعار لا تستطيع أن تؤدي دورها منفردة إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد.

د. كما أن هذه الطريقة تفترض إيجابية البنك المركزي تجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية، والواقع أن دور البنك المركزي أقل إيجابية مما هو مأمول، أو معتقد فيه.

هـ. بالإضافة إلى ماسبق، أن الآلية التي تعرضها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تفترض شرطا ضروريا لصلاحياتها هو مرونة الأسعار الداخلية، أي أن أثمان خدمات عناصر الإنتاج تتغير مع التغير في كمية النقود، فالتوازن لن يعود إلى ميزان المدفوعات، واستقرار أسعار الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن الأسعار الداخلية، فمرونة الأسعار ليست فقط هامة لذاتها ولكنها أيضا تعد وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الإنتاجية بين استخداماتها البديلة، وما يعنيه ذلك من ضرورة تزامن مرونة الأسعار مع العناصر الإنتاجية.

## 2. إعادة التوازن عن طريق تغيير سعر الصرف:

يقصد بتغيير سعر الصرف إما تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، أو رفع قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية، فقد يؤدي تغيير سعر الصرف إلى إحداث تعديلات في الأسعار، وهذه التعديلات قد تؤدي إلى إحداث توازن بين الصادرات والواردات ومن ثم إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وفيما يلي نوضح آثار تغيير سعر الصرف على الاسعار، ثم نبين مدى فاعلية هذا التغيير على ميزان المدفوعات.

### 1.1. آثار تغيير سعر الصرف على الأسعار :

بعد رفع سعر الصرف في الواقع ، أحد العوامل التي قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وذلك لعدة أسباب منها:

أ . ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة لإنتاج السلع المحلية؛

ب. ارتفاع أسعار الواردات الأخرى مثل السلع الاستهلاكية، يؤدي ذلك إلى غلاء المعيشة، مما يجعل العمال يطالبون بزيادة الأجور، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار؛  
ج. بسبب ارتفاع أسعار الواردات ينتقل جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع المحلية، فيترتب عليها زيادة الطلب، مع عدم إمكانية زيادة العرض، ارتفاع في أسعار هذه السلع؛  
ومع ذلك، فإن ارتفاع الأسعار الداخلية سيكون بصفة عامة أقل سرعة وأقل قوة من ارتفاع سعر الصرف، ويعود ذلك إلى:

✓ وجود العديد من السلع التي تنتج محليا 100 %، فهذه السلع لن تتأثر أسعارها بالارتفاع الناتج عن تخفيض قيمة العملة، إلا بعد فترة، وقد يكون التأثير في بعض الأحيان ضعيفا.  
✓ عدم وجود علاقة مباشرة بين أسعار الخدمات وعوامل الإنتاج من ناحية وأسعار السلع الأجنبية من ناحية أخرى.

ونتيجة لذلك، سيحدث اختلاف بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وكبح الواردات المنظورة وغير المنظورة، ومن ثم يتجه ميزان المدفوعات الجاري نحو التوازن.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي :

أ. أن أهمية ومدى الاختلاف بين الأسعار المحلية والأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل التالية:

✓ مدى اعتماد الدولة على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما كان للتخفيض من قيمة العملة أثر ضعيف.

✓ طبيعة المنتجات المستوردة، ها هي مواد أولية ضرورية للصادرات، أو منتجات استهلاكية.

✓ سلوك الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قراراتها في ضوء سعر الصرف، حيث أن هذا السلوك قد يعجل برفع الأسعار الداخلية.

ب. لكي يتحقق الغرض من التخفيض، أي تزيد الصادرات عن الواردات، وبالتالي يتجه ميزان المدفوعات الجاري نحو التوازن يشترط تحقيق ما يلي:

✓ عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت من قيمة عملتها.

✓ عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، لأنه إذا حدث وانخفضت هذه الأسعار فلن يقل الاستيراد نتيجة للتخفيض.

✓ تمتع الطلب على كل من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة.  
 ✓ إذا كان لتخفيض قيمة العملة الوطنية مزايا وقتية تتمثل في زيادة الصادرات، فإن للتخفيض آثار أخرى تشير إلى أهمها فيما يلي:

♦ يستفيد من تخفيض قيمة العملة ذوي الدخل المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال... الخ، كما يضر هذا التخفيض ذوي الدخل الثابتة، مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات... الخ، ويضر أيضا بأولئك الذين تتعادل دخولهم مع الارتفاع في الأسعار، مثل أصحاب الأجور والمرتببات.

♦ لا يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى التوازن في ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عنه تدهور معدلات التبادل الدولي. فقد تقوم الدولة المخفضة من قيمة عملتها بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تستوردها من الخارج قبل التخفيض ويعتبر ذلك خسارة للاقتصاد القومي.

♦ يزيد تخفيض قيمة العملة من عبء المديونية الخارجية للدولة إذا كانت مقومة بالعملة الأجنبية.  
 ♦ إذا توقع الأفراد تخفيض قيمة العملة المحلية، يقومون بتهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج، كما يحجم الأجانب عن تحويل رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة، فإذا فقد الأفراد ثقتهم في العملة المحلية يعملون على التخلص منها بشراء السلع المادية، مما ينقص من الميل إلى السيولة، وبالتالي تزداد سرعة تداول النقود، مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.  
 أما عن رفع قيمة العملة فآثاره معاكسة لتلك الآثار الناجمة عن التخفيض، حيث يساهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ذي فائض.

## 2.2. فاعلية تغيير سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات :

يعتبر "مارشال" أول من أشار إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان التجاري في حالة توازن " إذا كانت مرونة الطلب لكل دولة أقل من الواحد وإذا كانت في المتوسط أقل من نصف أي 2/1 " .

لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات يجب الأخذ بعين الاعتبار المرونات

الأربعة التالية:

✓ مرونة الطلب الخارجي على الصادرات؛

- ✓ مرونة العرض الداخلي للصادرات (والتي تتأثر بمرونة العرض المحلي من السلع القابلة للتصدير)؛
- ✓ مرونة العرض الخارجي للواردات؛
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على الواردات (والتي تتأثر بمرونة العرض المحلي من السلع القابلة للاحتلال محل الواردات)؛

ويمكن توضيح أثر هذه المرونات على ميزان التجاري عن نحو التالي:

#### أ. أثر ارتفاع سعر الصرف على الصادرات:

- ◆ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية، ويتوقف ذلك على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي منها.
- ◆ إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للصفر، فإن قيمة الصادرات لن تزيد على الإطلاق حتى ولو كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية ما لا نهاية.
- ◆ وأما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد، أي ثبات الإنفاق الكلي على الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية، فإن قيمة الصادرات تكون مستقلة عن مرونة العرض المحلي منها، وتزيد قيمة الصادرات بنفس نسبة انخفاض قيمة العملة المحلية، أما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي أقل من الواحد، فيزداد الارتفاع في قيمة الصادرات كلما قلت الزيادة في حجم الصادرات، أي كلما قلت مرونة عرض الصادرات.
- ◆ أما من ناحية مرونة العرض الداخلي للصادرات، فلن يتغير حجم الصادرات ولا سعرها بالعملة الأجنبية إذا كانت هذه المرونة منعدمة، وفي حالة إذا كانت هذه المرونة لا نهائية فيبقى السعر المحلي ثابتا وبالتالي ينخفض سعر الصادرات بذات نسبة التخفيض في قيمة العملة، حيث أن مرونة العرض الكبيرة تعني أن زيادة طلب المستوردة بسبب انخفاض الأسعار سيقابله استجابة من جهة العرض عند السعر الأجنبي المنخفض وبذلك يبقى السعر على حاله، وفي حالة تراوح المرونة بين الصفر وما لا نهاية، فإن السعر المحلي للصادرات يزيد بزيادة حجمها وبالتالي ينخفض سعرها للأجانب انخفاضا نسبيا أقل من الانخفاض النسبي في قيمة العملة المحلية.

#### ب. أثر تخفيض العملة على الواردات :

- إذا كانت مرونة الطلب المحلي أقل من الواحد، فقيمة الواردات تقل بنسبة أقل كلما زادت مرونة العرض الأجنبي من الواردات، وإذا كان العرض الأجنبي تام المرونة، بحيث تظل الأسعار الخارجية

للواردات ثابتة، فإن السعر المحلي للواردات يزيد بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، أما إذا كان العرض الأجنبي غير تام المرونة فإن انخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات وعندئذ يرفع السعر المحلي بنسبة أقل من نسبة انخفاض قيمة العملة المحلية. أما إذا كانت مرونة الطلب المحلي أكبر من الواحد، فإن قيمة الواردات تقل بنسبة أكبر كلما زادت مرونة العرض الأجنبي. وإذا كانت مرونة الطلب المحلي منعومة، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية، لأن حجمها يبقى ثابتاً، وسعرها الخارجي يبقى ثابتاً أيضاً، بنفس نسبة التخفيض في قيمة العملة. وأخيراً يتحقق أكبر انخفاض في قيمة الواردات إذا كان الطلب المحلي لا نهائي المرونة وكان العرض الأجنبي أيضاً لا نهائي المرونة.

هناك العديد من الانتقادات الموجهة إلى فكرة المرونات، ومن بين هذه الانتقادات ما يلي:

- ♦ من الصعب قبول افتراض مرونة العرض اللانهائية، بسبب وجود الاحتكارات؛
- ♦ ينطبق هذا التحليل فقط على الوضع الذي يكون فيه ميزان المدفوعات متوازناً وهذا أمر نادراً؛
- ♦ لم يأخذ التحليل بعين الاعتبار آثار التخفيض على الدخل القومي، وذلك لأن الآثار قد تضعف أو تنشط من نتائج تخفيض قيمة العملة على الأسعار؛

والخلاصة من كل ما سبق أن النهج الكلاسيكي في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات تتعرض

لبعض الانتقادات بسبب افتراضها:

- ✓ حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج؛
- ✓ حيادية النقود؛
- ✓ وتمتع الأسعار بمرونة كافية؛

وإعطائه الأولوية لمقتضيات الاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف) على حساب الاستقرار الداخلي (الأسعار والنفقات... إلخ)؛

نلاحظ أن بعض افتراضات النظرية الكلاسيكية لم يعد مسلماً بها في وقتنا الحاضر، لذلك فإن

التحليل الاقتصادي، رغم عدم إهماله لتأثير الأسعار الداخلية وسعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات، فقد أعطى دوراً رئيسياً لتغيرات الدخل في إحداث هذا التوازن.

ثانيا: آليات التسوية في ظل نظرية الكنزية :

رفضت النظرية الكينزية الدور الذي تلعبه كمية النقود في النظرية الكلاسيكية بل وأكدت على دور المؤثرات غير النقود والأسعار وخاصة العمالة والدخل القومي في إعادة التوازن.

### 1. التصور الكنزي لإعادة التوازن:

تقوم هذه النظرية على أساس أنه هناك علاقة بين التغيرات في الدخل والتشغيل والاختلال فيميزان المدفوعات، ولقد قامت هذه التحليلات على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف).

وحسب هذه النظرية فإن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات يكون كالاتي:

أ. في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات في دولة (أ) مثلا، فإن هذا العجز يمول بالذهب والحسابات القصيرة الأجل، ومهما كانت وسيلة التمويل هذه فإن حصيلة الصادرات الصافية للدولة (ب) سوف تزداد، وتنتشر آثار تلك الكميات متراكمة في التشغيل والدخل القومي من خلال مضاعفات كل من الاستثمار والتجارة الخارجية مما يؤثر سلبا على الصناعات التصديرية للدولة (ب) ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من الدولة (أ) يتحقق حينها التوازن.

ب. أما في حالة وجود فائض في ميزان مدفوعات الدولة (أ) يؤدي\_ من خلال مضاعف الاستثمار والتجارة الخارجية\_ إلى تغييرات متراكمة في الدخل والتشغيل، ومع أخذ في الاعتبار عاملي التسرب الرئيسيين : الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار، نجد أن جزءا من هذا الفائض يعود للدولة (ب)، وذلك بعد زيادة الطلب على السلع المستوردة إلى أن يتجه ميزان المدفوعات نحو نقطة التوازن ولو بصورة جزئية.

### 2. آلية تسوية الاختلال في الفكر الكنزي .

ولكي نفهم آلية تصحيح الاختلال ميزان المدفوعات عن طريق التغير في الدخل، فإننا نتناول بالتحليل مفهوم مضاعف الاستثمار ومضاعف التجارة الخارجية.

### 1.2 مفهوم مضاعف الاستثمار:

لقد استخدم كنز مضاعف الاستثمار لدراسة أثر الاستثمار على الدخل في اقتصاد مغلق، ويتحدد

هذا المضاعف انطلاقا من المعادلة الآتية:

$$Y = C+S$$

ومن ناحية أخرى نجد :

$$GDP = C+I$$

حيث أن:

$$GDP = Y$$

نستنتج أن :

$$S = I$$

كما أوضح كنز أن أي زيادة مبدئية في الاستثمار  $\Delta I$  يتولد عنها زيادة في الدخل قدرها  $\Delta Y$ ، وتتحدد هذه الأخيرة بالعلاقة الآتية:

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{1-c}$$

حيث أن :

C : تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

وتشير تلك العلاقة إلى أنه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك (c) كبيرا والميل الحدي للاادخار (s) الذي هو عبارة عن مقلوب (c) صغيرا، كلما كانت الزيادة في الدخل ( $\Delta Y$ ) المترتبة عن زيادة الاستثمار كبيرة، حيث أن تلك الزيادة في الدخل سوف تتفق على الاستهلاك والادخار، وأن أي زيادة في الادخار سوف تحول دون زيادة في الدخل، وذلك لاعتبار عنصر من عناصر التسرب على عكس الاستهلاك الذي هو من عناصر الحقن.

## 2.2. مضاعف التجارة الخارجية :

لكي نفهم طبيعة مضاعف التجارة الخارجية، نميز بين حالتين:

حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات، أما الحالة الأخرى هي حالة التغير في ميزان المدفوعات الناتج عن تغير في الدخل.

أ. حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات:

لنفرض أن دولة حققت زيادة في صادراتها بسبب زيادة الطلب الخارجي، ينتج عنه زيادة الدخل والتوظيف في صناعات التصدير، وقد يستخدم جزء من الدخل على الواردات، مما يؤدي ذلك نحو التوازن

في الميزان، أما الجزء الباقي من الدخل الإضافي يستخدم في شراء السلع المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى توسع الصناعات المنتجة لهذه السلع و شيء عفاشيء سيعمل تيار الإنفاق المتتالي على توليد الدخل. وتتوقف هذه الميكانيكية على الميل الحدي للاستيراد  $m$  والذي يمكن التعبير عنه رياضياً بـ:

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta y}$$

حيث أن:

$\Delta M$ : التغير في الواردات.

$\Delta y$ : التغير في الدخل.

فإذا كان هذا الميل مرتفعاً، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون سريعة، وأما إذا كان هذا الميل ضعيفاً، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون بطيئة.

وإذا افترضنا أن الادخار، خلال عملية التضاعف، كان مساوياً للصفر، فإن المضاعف يحسب في هذه الحالة على أساس الميل الحدي للاستيراد فقط، ويبين عندئذ معامل الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات، ويكون عبارة عن مقلوب الميل الحدي للاستيراد حيث أن:

$$mc = \frac{1}{m}$$

مضاعف التجارة الخارجية.  $mc$

ولكن الواقع أنه سيتم ادخار جزء من الدخل الإضافي المتولد عن الزيادة المبدئية في الصادرات، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للادخار أيضاً، عند حساب المضاعف التجاري الخارجية أي:

$$mc = \frac{1}{m + S}$$

: الميل الحدي للادخار. حيث  $S$

كما يجب أن نأخذ في الحسبان أيضاً، الأثر الذي يحدثه التغير في الصادرات أو الواردات في دولة ما (ولتكن  $A$ ) على الوطني في الدولة الأجنبية وانعكاس ذلك على الدخل الوطني في هذه الدولة (أي  $A$ )، وهو ما "La Répercussion Etrangère" يسمى "أثر الارتداد الخارجي"

فإذا افترضنا، أن الواردات الدولية B من الدولة A قد زادت من جراء زيادة صادرات الدولة A وبالتالي زيادة دخلها الوطني، أي الدولة A مما يؤدي إلى زيادة وارداتها كما ذكرنا سابقا، ولكن من ناحية أخرى زيادة واردات الدولة B ستؤدي إلى انخفاض دخلها مما يترتب عنه انخفاض وارداتها في مرحلة تالية، وعلى هذا، فإن صادرات الدولة A تنخفض أيضا، مما يوازن جزئيا الزيادة المبدئية في الصادرات. ومعنى ذلك، أن تغيرات الدخل في الدولة A لا تعتمد فقط على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للائحة فيها، ولكنها تعتمد أيضا على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للائحة في الدولة B، وهكذا فإن المضاعف الذي يأخذ في الحسبان أثر الارتداد الخارجي يكون :

بالنسبة للدولة A :

$$mC_A = \frac{1}{m_A + S_A + m_B \left( \frac{S_A}{S_B} \right)}$$

بالنسبة للدولة B :

$$mC_B = \frac{1}{m_B + S_B + m_A \left( \frac{S_B}{S_A} \right)}$$

نلاحظ أن حديثنا قد اقتصر على حالة الفائض، لذلك نقول أنه في حالة العجز (أي زيادة الواردات عن الصادرات)، فإن آلية المضاعف ستعمل في الاتجاه المعاكس فقط، فإنخفاض الصادرات يؤدي إلى انخفاض الدخل وينتج عنه انخفاض الواردات، ويستمر الانخفاض في الدخل حتى التعادل.

ب. حالة التغير في ميزان المدفوعات المسحوب بتغيرات الدخل:

المقصود هنا هو دراسة أثر تغير الدخل الوطني، لدولة ما. الناتج عن زيادة الاستثمار أو الانفاق الحكومي، على ميزان المدفوعات. فزيادة الدخل الوطني للدولة A - مثلا - تؤدي إلى زيادة وارداتها أيضا، وهذه الزيادة تعمل على زيادة الدخل في الدولة A. وهكذا.

وبذلك، فإن المضاعف في الدولة A يكون على الصورة :

$$mC_A = \frac{1 + \frac{m_B}{S_B}}{m_A + S_A + m_B \left( \frac{S_A}{S_B} \right)}$$

$S_B$ : الميل الحدي للائحة في الدولة الأجنبية.

$m_B$  : الميل الحدي للاستيراد في الدولة الأجنبية.

### 3. تقييم النظرية الكنزوية :

بالرغم من أن النظرية الكنزوية ساعدت على فهم الظواهر التي أهملتها النظرية الكلاسيكية، إلا أنه لم يستطيع تجاوز بعض الحدود والتي كانت محل انتقادات، أهمها ما يندرج ضمن النقاط الآتية :

أ. تجاهل النظرية الكنزوية لتأثير الاختلال في ميزان المدفوعات على الرصيد النقدي للدولة، وذلك بالرغم من الآثار التي يتركه الاختلال على كمية النقود المتداولة، سعر الصرف، الأسعار الداخلية.

ب. إلى جانب ذلك لم يقدم مدخل الدخل التي تعتمد النظرية الكنزوية أي ضمانات من شأنها تحقيق التوازن بصورة تلقائية وكاملة.

ج. كما أن هذه النظرية تتضمن وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهو نفس التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأسعار.

د. ومن جهة أخرى لم تأخذ هذه النظرية دور الأسعار كأحد العوامل الهامة في إعادة التوازن، بل اعتبر الدور

التي تقوم به دورا ثانويا.

هـ. بالإضافة إلى ذلك، اقتصر تفسير النظرية الكنزوية للاقتصاد على ظروف الانكماش فقط، ولم تقدم أي تفسير فيما يخص ظروف الانتعاش حيث يقترب الواقع من حالة التشغيل الكامل.

ثالثا: تفاعل تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في توازن ميزان المدفوعات "مدخل الاستيعاب".

إن توازن ميزان مدفوعات في الواقع العملي مرتبط بالتغيرات الآنية والمشاركة لأسعار الدخل معا. وعقب الحرب العالمية الثانية ظهر تحليل يأخذ بعين الاعتبار كلا من آثار الدخل عند دراسة المدفوعات الخارجية، وأطلق على هذا التحليل بمدخل الاستيعاب "L'noitprosba'Ledehocrpa".

1. مفهوم مدخل الاستيعاب.

وفق مفهوم مدخل الاستيعاب ، فإن ميزان المدفوعات هو الفرق بين الدخل الوطني والإنفاق الوطني لاقتصاد ما.

حيث أن:

$$y = C + I + G + X - M$$

$$X - M = y - (C + I + G)$$

$$X - M = y - D$$

= الانفاق على الاستهلاك + الانفاق على الاستثمار + الانفاق الحكومي D حيث يمثل

وفي الواقع، فإن "مدخل الاستيعاب" في نطاق تعريفه لميزان المدفوعات، له فائدة، مزدوجة:

أ. من ناحية، يظهر مشاكل ميزان المدفوعات على أنها اساسا مشاكل نقدية.

فالعجز في ميزان المدفوعات، يعني أن الإنفاق الوطني أكبر من الدخل الوطني. هذه الزيادة في الانفاق يمكن موازنتها عن طريق تقليص حجم الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى انكماش الطلب على الاستثمار، ومعنى ذلك اختفاء العجز في ميزان المدفوعات. ولكن ذلك يتطلب وقتا، لذا يجب على السلطات النقدية أن تغطي هذا العجز عن طريق احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية (في حالة الصرف الثابت).

ومن ذلك يتبين أن مشكلات ميزان المدفوعات هي ذات طبيعة نقدية، ولكن هذا لا يعني أن العوامل التي أدت إلى هذا الاختلال هي عوامل نقدية فقط، وأن السياسة النقدية هي أداة السياسة الاقتصادية الأكثر ملائمة في تصحيح اختلال الميزان.

إذن فاختلال ميزان المدفوعات يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل نقدية، مثل سوء إدارة النقد والإئتمان، كما يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل حقيقية، أي متعلقة بالهيكل الاقتصادي، ولكن طبيعة الاختلال تبقى دائما نقدية.

ب. ومن ناحية أخرى، يظهر هذا المدخل أن مشكلات ميزان تتعلق بالسياسة الاقتصادية، فإن تحليل ميزان المدفوعات في ظل مدخل الاستيعاب يبحث عن الطريقة التي يمكن بها توفيق بين أدوات السياسة الاقتصادية ليتحقق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) في ذات الوقت الذي يتحقق فيه توازن ميزان المدفوعات. فعجز ميزان المدفوعات يمكن القضاء عليه إما بسياسة تخفيض الإنفاق وإما بسياسة تحويل الإنفاق إلى منتجات وطنية بدلا من المنتجات الأجنبية.

## 2. مدخل الاستيعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل:

نفرض أن هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية، ولتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها. فما هي آثار هذا التخفيض؟

يتسبب هذا التخفيض في تغيير الميزان التجاري فيصبح  $\Delta(X-M)$ ، وهذا التغيير هو محصلة لأثر

التخفيض على الدخل وأثر التخفيض على الإنفاق أي :

$$\Delta(X-M) = \Delta y - \Delta D$$

ولكن الأثر على الاستيعاب ناتج عن أثرين هما :

♦ الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي، ونرمز له بـ  $Dd$ .

♦ الأثر على الاستيعاب المسحوب بتغيرات الدخل، والذي سنرمز له بالرمز  $a \Delta y$ .

حيث أن:

$a$  : الميل الحدي لاستيعاب الدخل، أو الميل الحدي للإنفاق.

$\Delta y$  : التغيير الذي حدث في الدخل.

وعلى ذلك، فإن الأثر الإجمالي للتخفيض على الاستيعاب يكون :

$$\Delta D = dD + a\Delta y$$

$$(X-M) = \Delta y - (dD + a\Delta y)$$

$$\Leftrightarrow \Delta(X-M) = (1-a)\Delta y - dD \quad (1)$$

من المعادلة يتضح لنا أن تغيير الميزان التجاري يعتمد في نفس الوقت على أثر التخفيض على

الدخل من ناحية، والأثر على الأسعار من ناحية ثانية.

وفيما يلي نحاول أن نوضح هذه الآثار ببعض التفصيل:

### 1.2. آثار على الدخل:

يتسبب التخفيض في زيادة مباشرة للدخل الوطني، نرمز لها بـ  $d_1\Delta y$ ، وهذه الزيادة راجعة إلى

الموارد المعطلة. كما يتسبب التخفيض أيضا في انخفاض الدخل الوطني، سنرمز له بالرمز  $d_2\Delta y$ ، وهذا

الانخفاض يكون راجعا إلى أثر تدهور معدلات التبادل .

إذن:

$$\Delta y = d_1\Delta y + d_2\Delta y$$

حيث :  $d_2\Delta y$  سالبة.

وعلى ذلك فيمكن كتابة المعادلة (1) على النحو التالي :

$$\Delta(X-M) = (1-a)d_1\Delta y + (1-a)d_2\Delta y - dD \quad (2)$$

من هذه العلاقة يتضح لنا أن التغير في الرصيد الميزان التجاري لا يعتمد فقط على قيمة  $a$  وإنما على  $d_1\Delta y$  و  $d_2\Delta y$  أيضا.

#### أ. أثر الموارد المعطلة (عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج) :

عند تخفيض قيمة العملة المحلية تزيد حصيللة الصادرات، مما يتسبب عن طريق آلية مضاعف التجارة الخارجية، في زيادة الدخل، ولكن هذه الزيادة لا تحدث إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة، أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض. وفي ظل هذا الافتراض فقط، يكون أثر الموارد المعطلة موجبا وإلا فإن قيمته مساوية للصفر إذا لم تكن هناك موارد معطلة.

وحتى إذا كانت  $d_1\Delta y > 0$  ، فلكي تكون  $(1-a)d_1\Delta y > 0$  يجب أن تكون  $a > 1$  ، كما أنه في بعض الحالات يمكن أن يزداد الاستيعاب (الانفاق) بنسبة أكبر بكثير من الدخل ، ولذلك يمكن التوصل إلى ما يلي :

1- إذا كان هناك موارد عاطلة وكانت  $a < 1$  : فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة العمل وزيادة الدخل الوطني وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات الجارية، وذلك بشرط أن يكون أثر معدلات التبادل منخفضا أي أن :

$$d_1\Delta y > |d_2\Delta y|$$

2- إذا كانت هناك موارد معطلة وكانت  $a < 1$  : فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة العمل وزيادة الدخل الوطني، ولكن من المحتمل تدهور ميزان المدفوعات الجارية، إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في الاتجاه المعاكس وبدرجة أكبر.

3- في حالة التشغيل الكامل فإن  $d\Delta y$  ستكون مساوية للصفر ولن يؤدي التخفيض إلى تحسين ميزان المدفوعات الجارية إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في هذا الاتجاه.

#### ب. أثر معدلات التبادل:

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدولة التي قامت بالتخفيض، يعني أن أسعار وارداتها ستكون مرتفعة بالنسبة لأسعار صادراتها، وسبب ذلك في الدولة

النامية، هو أن الصادرات أقل تنوعا من الواردات، مما يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية للتخفيض من أسعار الواردات.

وتدهور معدل التبادل سيتسبب في انخفاض الدخل بالمقدار  $d2\Delta y$  حيث أن  $d2\Delta y < 0$  ، ومن ثم انخفاض الانفاق بالمقدار  $da2\Delta y$  وبالتالي تغير ميزان المدفوعات الجارية بمقدار  $(1-d)(a2\Delta y)$ ، حيث  $d2\Delta y < 0$

فإذا كانت  $a > 1$  فإن أثر معدلات التبادل على ميزان المدفوعات الجارية سيكون موجبا، أي سيتحسن الميزان. أما إذا كانت  $a < 1$ ، فإن أثر معدلات التبادل على ميزان المدفوعات الجارية سيكون سالب، ويؤدي إلى تدهور ميزان المعاملات الجارية.

## 2.2. آثار على الأسعار:

حتى إذا لم يكن لآثار الدخل أي تأثير على ميزان المدفوعات الجارية، أو أدت هذه الآثار إلى تدهور الميزان، فإن التخفيض يعمل على تحسينه. ويكفي لذلك أن يكون الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب قويا. ونعني بالأثر المباشر انخفاض الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار المتولد من ارتفاع الأسعار الداخلية الناتجة عن تخفيض. ولتحديد هذا الأثر، يفترض هذا المدخل حالة التشغيل الكامل حتى لا يزداد الدخل الحقيقي عند التخفيض، كما يفترض أيضا المرونة الكاملة لكل من العرض الأجنبي من الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات حتى لا تتغير أسعار الصادرات والواردات، وبالتالي معدلات التبادل. وفي ظل هذه الافتراضات لا يكون هناك أي أثر للدخل بل يقتصر الأثر على آثار الأسعار في الدولة التي قامت بالتخفيض.

وهذا الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب يرجع في الحقيقة إلى مجموعة من العوامل التالية:

### أ. أثر الاحتياطي:

عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي ينتج عن التخفيض أن تنخفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات الحائزين للنقود، وتظل الاحتياطيات محتفظة بنفس قدرتها الشرائية، ويتطلب ذلك قيامهم بتخفيض إنفاقهم الحقيقي بالنسبة إلى دخولهم الحقيقية، أو بيع بعض أو كل ما لديهم من أصول مالية لزيادة سيولتهم النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي إلى كبح الاستثمار وسيؤدي إلى انخفاض الاستيعاب، وإذا كانت حركة رؤوس الأموال الدولية ممكنة فمن الممكن أن يخفّي أثر الاحتياطيات أو يقل.

## ب. أثر الخداع النقدي :

يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الإيجابي للتخفيض. إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الإسمية، حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الإسمية بنفس نسبة الارتفاع في الأسعار، ولذلك أثره الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب.

## ج. أثر إعادة توزيع الدخل :

يعمل ارتفاع المستوى العام للأسعار على إعادة توزيع الدخل من ذوي الدخول المتغيرة، ومن ذوي الميل الحدي للإنفاق الكبير إلى ذوي الميل الحدي للإنفاق الصغير، وهنا ينتظر أن ينخفض الاستهلاك انخفاضاً جوهرياً، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث أن من يكون له ميل للاستهلاك منخفض يكون ميلاً للاستثمار مرتفع.

## د. آثار أخرى: تتمثل في :

✓ ارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية المستوردة بسبب التخفيض وهذا يقلل من الاستثمار أكثر مما يؤثر على الاستيعاب.

✓ أثر كبح الواردات بسبب ارتفاع أسعارها.

✓ أثر توقع ارتفاع الأسعار: حيث أن توقع ارتفاع الأسعار بعد التخفيض من قيمة العملة يؤدي إلى زيادة المخزون، مما يؤدي إلى زيادة الاستيعاب.

وفي الأخير يكون للتخفيض من قيمة العملة أثر سلبي إذا نتج عنه مع بقاء الدخل دون تغيير انخفاض الإنفاق، وزيادة بنفس المقدار في الصادرات أو انخفاض مماثل في الواردات، ويعمل ارتفاع الأسعار الناتج عن التخفيض على انخفاض الإنفاق، ولذلك أثر إيجابي على الميزان التجاري.

ولكن الكثير من الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب هي آثار مؤقتة، فآثار الاحتياطي قد يزول بزيادة عرض النقود، والبعض من هذه الآثار لا يكون متناسبا مع أهمية التخفيض، فالتخفيض البسيط يمكن أن لا يؤدي إلى ظاهرة الخداع النقدي أو اختلال الأسعار، أما في حالة التخفيض الكبير فالنتائج تكون غير ذلك.

## 3. تقييم مدخل الاستيعاب.

تعرض مدخل الاستيعاب إلى إنتقاديين أساسيين هما:

## 1.3. دور الأسعار النسبية :

لم يأخذ بعين الاعتبار هذا المدخل التغيرات في الاسعار النسبية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالتالي همش آثارا هامة تعمل على تحسين ميزان المدفوعات الجارية، وهذه الآثار هي :

♦ أثر الإحلال : حيث أن إحلال السلع المحلية محل السلع المستوردة من شأنه أن يرفع من الأسعار الداخلية. كما أن السلع المخصصة للتصدير تصبح مرتفعة الأسعار نسبيا مقارنة بأسعار السلع المخصصة للداخل، فيميل المنتجون إلى تعديل خططهم الإنتاجية لصالح التصدير، مما يخفض من عرض السلع المخصصة للداخل، وبسبب الاتجاه نحو سلع التصدير تختل الأسعار النسبية، مما يمكن أن يقلل من القيمة الحقيقية للاستيعاب.

♦ الأثر المباشرة لمعدلات التبادل على الاستيعاب : حيث أن لتغير معدلات التبادل أثر على التغيرات في الأسعار النسبية التي تتولد عنها آثار الدخل وآثار الاحلال.

## 2.3. دور المرونة السعرية :

عند دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان الدفعوات الجارية يجب الأخذ بعين الاعتبار مرونة الاسعار وذلك للأسباب التالية:

♦ اعتماد الأثر الناجم عن وجود موارد معطلة على إمكانية التوسع في إنتاج وبيع سلع التصدير على المرونة السعرية للعرض والطلب على الصادرات (أي على مرونة العرض المحلي والطلب الخارجي).

♦ لا يمكن تحديد أثر معدلات التبادل دون معرفة المرونة السعرية للعرض من الطلب على الصادرات والواردات.

يمكن أن يتسبب تخفيض الاستيعاب الناجم عن تخفيض قيمة العملة، في انخفاض العمالة والدخل، حيث أن الموارد الإنتاجية يمكن أن تبقى دون استخدام أو تحول إلى تلك الصناعات التي تنتج سلعا للتصدير أو تلك التي يمكن إحلالها محل الواردات.

إذن نقول أن الأثر النهائي للتخفيض على الاستيعاب يتوقف على المرونة بالنسبة للأسعار (مرونة العرض مرونة الطلب، ومرونة الإحلال).

ورغم هذه الانتقادات فقد أظهر هذا المدخل أهميته، لأنه يأخذ في الحسبان كلا من آثار الأسعار وآثار الدخل كما أنه يساهم، من ناحية أخرى، في التعريف على ظروف النمو الاقتصادي المتناسق (أي اهتمامه بالتوازن الداخلي والخارجي على السواء).

وإذا كان التوازن الخارجي يتم عن طريق تفاعل هذه الآثار مجتمعة، فقد تقف الدولة في وجه التغيير في عامل أو أكثر لاعتبارات تتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية الداخلية، وعندئذ فلا مفر أمام الدولة من فرض رقابتها على التجارة الدولية لتحقيق التوازن الخارجي.

## المبحث الرابع: سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

نتطرق في هذا المبحث آليات التسوية للاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك بالتطرق للأدوات والإجراءات المستخدمة في تلك السياسات والتي تتعلق بسياسة الرقابة على الصرف، والسياسة التجارية، والسياسة المالية والنقدية، وكذلك مع التعرض إلى كيفية عمل تلك السياسات .

## أولاً: سياسة الرقابة على الصرف :

لا تهدف سياسة الرقابة على الصرف إلى إيجاد نظام نقدي معين على المستوى الدولي، وإنما تهدف إلى تنظيم أو حصر التدفقات الخاصة بالمعاملات التجارية ورؤوس الأموال، والتي تؤثر على عرض وطلب العملات، كما تقوم أيضاً بتنظيم الشروط التي تتحكم في طلب وعرض تلك العملات، هذه القواعد التنظيمية تعمل على تحديد عمليات تحويل ونقل العملة الوطنية والعملات الأخرى، كما يمكن أن تشمل هذه السياسة أيضاً عملية تثبيت السلطات لسعر الصرف، أو سلة من أسعار الصرف .

## 1. خصائص سياسة الرقابة على الصرف:

تتجلى الرقابة على الصرف في فرض احتكار التعامل في النقد الأجنبي لصالح الدولة، ومن أهم صور هذه السياسة مايلي :

## أ. الالتزام ببيع أرصدة النقد الأجنبي :

حيث يتوجب على المقيمين عرض ما لديهم من أرصدة نقدية أجنبية تجمعت لديهم سواء في الداخل أو في الخارج للبيع على السلطات النقدية، وكذلك الأوراق المالية الأجنبية (كالأسهم والسندات)، وقد يقتصر الأمر على مجرد قيد هذه الأوراق لدى السلطات المختصة لضمان تحصيل ما تدره من دخل، أو تمهيدا للاستيلاء عليها إذا دعت الضرورة لذلك .

## ب. منع تصدير القيم المنقولة :

وذلك بحضر تصدير العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والمجوهرات والموجودات ذات القيمة العالية كاللوحات والطابع البريدية، والحاجات الأثرية، ويعزى ذلك المنع كون خروج هذه القيم تعتبر بمثابة خروج رأس المال، لذلك تقوم سياسة الرقابة على الصرف بمنع التعامل في مثل هذه القيم .

## ج. منع استيراد العملة الوطنية :

يعتبر منع استيراد العملة الوطنية بمثابة وسيلة للحيلولة دون تصدير العملة الوطنية والقضاء على أسباب ظهور سوق سوداء لها في الخارج، ولما كانت قيمة العملة الوطنية في الأسواق الأجنبية نابعة من

قيمتها أو من قوتها الشرائية في أسواقها الوطنية فإن حضر استيرادها يضمن بقاء قوتها الشرائية وقيمتها في الخارج.

#### د. احتكار سوق المعادن الثمينة :

يعبر ارتفاع ثمن المعادن الثمينة في الداخل عنه في الخارج عن المغالاة في سعر الصرف الرسمي، ولما كانت السوق الحرة في المعادن الثمينة كالذهب والفضة تعكس مدى انخفاض العملة الوطنية عن سعرها الرسمي المحدد فإن الدولة قد تحتكر التعامل في هذه المعادن لاسيما وأن إطلاق الحرية في أسواقها يؤدي إلى تهيئة فرص تهريب رؤوس الأموال والإفلات من قيود الرقابة على الصرف.

#### هـ. الرقابة على المبادلات الخارجية :

إن هيمنة السلطات العامة على بعض نواحي المبادلات الخارجية ضرورة يبررها التطبيق الفعال لحظر تصدير رأس المال والرقابة على الصرف على اعتبار أن تحقيق أغراض الرقابة لا يتم بمجرد سيطرة السلطات العامة على سوق الصرف.

#### و. تجميد الحقوق الأجنبية :

ويقصد بها وقف تحويل الديون من الداخل إلى الخارج، وقد يتناول هذا التجميد القروض والديون التجارية والفوائد والأرباح المستحقة للخارج، وغالبا ما يتم هذا التجميد ابتغاء تخفيف حجم التحويلات إلى الخارج وتخفيف الضغط على الميزان الخارجي، أو حماية المدين الوطني من انخفاض سعر الصرف في حالة تقويم الدين بالعملة الأجنبية، ولعدة اعتبارات أخرى.

#### 2. أهداف الرقابة على الصرف:

تتبع معظم دول العالم سياسة الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف تراها السلطات النقدية أنها تسهل عملية الوصول إلى نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية، ومن بين تلك الأهداف نجد ما يلي:

#### أ. علاج الاختلال في ميزان المدفوعات :

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات متعلق أساسا بالميزان التجاري تلتجئ الدولة إلى سياسة الرقابة على الصرف، تعتمد من خلالها إلى تقييد الواردات عن طريق احتكار التعامل بالنقد الأجنبي وذلك برفض السلطات النقدية بيع العملات الأجنبية للمستوردين إلا في حدود تعينها الدولة، وقد تفرض تلك الرقابة قيودا على تصدير رؤوس الأموال منعا لخرجها.

ب. المحافظة على القيمة الخارجية للعملة حتى تضمن حركة إيجابية للصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال.

ج. ضمان تنافسية الصناعات المحلية، وذلك بتشجيع استيراد السلع الضرورية (الوسيطية والاستهلاك الأساسية)، والعزوف عن استيراد السلع الكمالية.

د. تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية وتخفيف عبء الديون الخارجية وذلك عن طريق توفير العملات الأجنبية في السوق الوطني، والتي تتطلب توجيهها أكثر دقة لرؤوس الأموال الأجنبية والرقابة على الاستثمار ذات الأولوية.

هـ. الحد من هروب رؤوس الأموال.

**ثانيا : دور السياسة المالية والنقدية في تسوية الإختلال الداخلي والخارجي:**

تؤدي السياسة المالية والنقدية دورا متكاملًا في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وهو ما نوضحه في هذا المطلب.

### 1. التوازن الداخلي والخارجي:

هناك مبدأ عمل عليها السياستين المالية والنقدية، وهي كما يلي:

#### 1.1. مبدأ عمل السياسة المالية والنقدية :

تعمل السياسة النقدية على تغيير في عرض النقود، أما السياسة المالية تعمل على تغيير الإنفاق بواسطة تغيرات الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو كليهما. وفيما يلي نحاول شرح مبدأ عمل السياستين:

**أ. السياسة النقدية :**

تتضمن السياسة النقدية تغييرا في عرض النقود الذي يؤثر على أسعار الفائدة المحلية، بحيث تكون السياسة النقدية سهلة عندما تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود التي تتضمن تخفيض أسعار الفائدة بما يحفز الزيادة في مستوى الاستثمار والدخل في الدولة، وينعكس ذلك بالارتفاع في الواردات، ومن جهة أخرى تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الخارج مقابل انخفاض التدفقات نحو الداخل، كما يمكن أن تكون السياسة النقدية محكمة في حال قيام السلطات النقدية بتخفيض عرض النقود بما يحقق ارتفاعا في أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تثبيط الاستثمار والدخل والواردات وأيضا زيادة في تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الداخل وتراجع التدفقات نحو الخارج.

ب. السياسة المالية :

تكون السياسة المالية توسعية بزيادة التوسع في الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، وذلك من أجل إحداث زيادة في الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الدخل عن طريق معامل التضاعف، مما يقود إلى تحفيز الواردات، كما يمكن أن تكون السياسة المالية مقيدة، والتي تشير إلى خفض الإنفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض الإنتاج المحلي وينعكس ذلك بالانخفاض في الدخل وتثبيط الواردات.

وتجدر الإشارة إلى أن إتباع أحد أو كلتا السياستين المالية والنقدية يكون وفقا لحالة التوازن الداخلي والخارجي الذي يختلف من دولة لأخرى، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة درجة العلاقة التي تربط التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي.

2.1. علاقة التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي :

تكمن علاقة التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي في العلاقة التي تربط الميزانية العامة بميزان العمليات الجارية، ويمكن توضيح ذلك انطلاقا من معادلات الناتج المحلي الخام الآتية :

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق :

$$PIB = C_p + I_p + G + X - M \dots \dots \dots (1)$$

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر استخدامات الدخل :

$$PIB = C_p + S_p + T + R \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

Cp : الاستهلاك الخاص.

G : الانفاق الحكومي. Sp : الادخار الخاص.

X : الصادرات من السلع والخدمات. Ip : الاستثمار الخاص.

M : الواردات من السلع والخدمات. R : صافي تحويلات إلى الخارج.

ويمكن كتابة العلاقة التالية انطلاقا من المعادلتين (1) و(2):

$$C_p + I_p + G + X - M = C_p + S_p + T + R$$

ومنه :

$$(I_p - S_p) + (G - T) = M - X + R \dots \dots \dots (3)$$

وتبين المعادلة (3) أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي وصيد (الاستثمارات- الادخار) للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية العامة، ومنه فإن العجز الشامل في الميزانية لا بد أن يقابله أحد الخيارات التالية:

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته؛  
- إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي؛

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص/ وبعجز في الحساب الجاري الخارجي؛

وتطرح هذه المعادلة إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية وعجز الحساب الخارجي، وتسمى حالة تزامن العجز الموازين والعجز الخارجي بـ"العجز التوأم".

### 3.1. أثر معالجة الاختلال الداخلي على الاختلال الخارجي.

تؤدي السياسة المالية والسياسة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلال الداخلي إلى إحداث آثار على التوازن الخارجي وذلك حسب الحالات الموضحة في الجدول الآتي:  
الجدول رقم (6): علاقة الاختلال الداخلي بالاختلال الخارجي.

الاختلال المزدوج	السياسة المالية	السياسة النقدية	الميزان الخارجي
التضخم/ العجز	مقيدة (تخفيض الإنفاق)	محكمة (رفع سعر الفائدة)	توازن الميزان
الانكماش/ العجز	توسعية (زيادة الإنفاق)	سهلة (تخفيض سعر الفائدة)	زيادة تدهور الميزان
التضخم/ الفائض	مقيدة (تخفيض الإنفاق)	محكمة (رفع سعر الفائدة)	توازن فائض الميزان
الانكماش/ الفائض	توسعية (زيادة الإنفاق)	سهلة (تخفيض سعر الفائدة)	توازن الميزان

المصدر: دومينيك سلفاتور، ترجمة محمد رضا العدلي، الاقتصاد الدولي - نظريات ومسائل - دار ماكجر وهيل للنشر، 1984، ص: 191.

ويميز حسب هذا الجدول أربع حالات يمكن تنتج عن معالجة الاختلال الداخلي وهي كما يلي:  
أ. حالة التضخم المقترن بالعجز: يتم معالجة التضخم عن طريق استخدام سياسة مالية مقيدة تتمثل في تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، وسياسة نقدية محكمة عن طريق رفع سعر الفائدة ووضع قيود على

القروض وإصدار السندات، ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى خفض مستوى الإنفاق وما ينتج عنه من خفض لمستوى الطلب الخارجي والداخلي وإزالة التضخم، ومن جهة أخرى تؤدي تلك الإجراءات إلى خفض الواردات عما كانت عليه سابقاً، كما يؤدي رفع سعر الفائدة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى داخل الدولة، وفي نفس الوقت يحد من خروجها إلى الخارج، مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وقد يزول نهائياً أو ينقلب إلى فائض.

**ب. حالة الانكماش المقترن بالعجز:** تعني حالة الانكماش وجود فائض في العرض الكلي عن الطلب الكلي، وتتطلب هذه الحالة اتخاذ إجراءات معاكسة للحالة الأولى، لذلك يتم معالجة هذه الحالة عن طريق سياسة مالية توسعية تتضمن زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب من أجل امتصاص فائض العرض، وسياسة نقدية سهلة تتمثل في تخفيض أسعار الفائدة، إلا أن هذه الإجراءات يمكن أن تزيد من تدهور ميزان المدفوعات نتيجة زيادة القدرة الشرائية عن المنتجات المحلية والأجنبية وما يعنيه ذلك من زيادة في الواردات، وهذا بالإضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج بحثاً عن سعر فائدة أفضل.

**ج. حالة التضخم المقترن بالفائض:** تتضمن معالجة التضخم عن طريق السياسة المالية المقيدة والسياسة النقدية المحكمة القيام بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب إلى جانب زيادة أسعار الفائدة، وتؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض مستوى الطلب على المنتجات المحلية والأجنبية، وما ينجم عن ذلك من انخفاض في الواردات، وفي نفس الوقت زيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل مقابل تراجع التدفق نحو الخارج، وأمام فائض ميزان المدفوعات فإن الدولة سوف تحقق فائضاً أكبر.

**د. حالة الانكماش المقترن بالفائض:** أمام حالة الانكماش تجد الدولة نفسها مضطرة لمواجهة الزيادة في مستوى العرض الكلي عن مستوى الطلب الكلي فتلتجئ إلى سياسة مالية توسعية متمثلة دائماً في زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب إلى جانب سياسة نقدية سهلة عن طريق تخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات، ومن جهة أخرى ينتج عن تخفيض سعر الفائدة خروج رؤوس الأموال نحو الخارج، وتكون نتيجة ذلك هو حصول التوازن الداخلي والخارجي معاً.

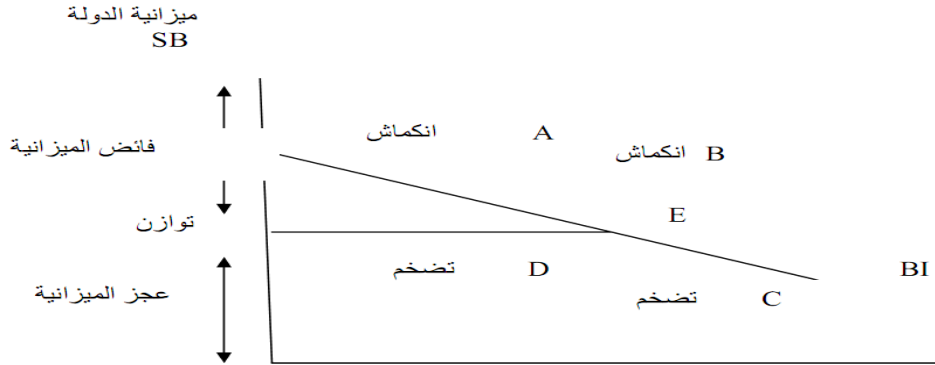
## 2. المعالجة الآتية للاختلال الداخلي والخارجي:

تعمل الدولة من خلال ضبط أدوات السياسة المالية والنقدية إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، بحيث يتم اختيار التوليفة المناسبة من السياستين لحالات التضخم أو الانكماش، والفائض أو العجز.

1.2. المعالجة المستقلة للاختلال الداخلي :

لتوضيح كيفية تصحيح الاختلال الداخلي نقوم بإدراج المنحنى أدناه الذي يعبر عن التوازن الداخلي (BI) بدلالة الميزانية العامة (SB)، وسعر الفائدة (I) :

الشكل رقم (4) : المعالجة المستقلة للاختلال الداخلي .



المصدر : محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجته الاختلال الخارجي -التجربة الجزائرية-رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999- 2000، ص 84.

أ. الوضع عند النقطة A: تتضمن النقطة A نفس قيمة رصيد الميزانية SB على المنحنى BI غير أن سعر الفائدة عندها أكبر وهو ما يعني وجود سياسة نقدية محكمة مع سيادة وضع انكماش عند هذه النقطة شأنها في ذلك شأن النقطة B أو أية نقطة أخرى تقع على يمين المنحنى BI.

ب. الوضع عند النقطة D: تتضمن النقطة D نفس قيمة رصيد الميزانية SB المقابلة على المنحنى، غير أنها تتضمن سعر فائدة أقل من ذلك المقابل على المنحنى ، وهو ما يعني وجود فائض في الطلب الكلي أو تضخم والوضع مشابه أيضا بالنسبة للنقطة C أو أية نقطة أخرى على يسار المنحنى.

وبناء على ذلك فإنه انطلاقا من أية نقطة على الخط BI فإنه أي زيادة في سعر الفائدة (سياسة نقدية محكمة) سوف تؤدي إلى حدوث انكماش وفي المقابل فإنه للقضاء على الانكماش والعودة إلى منحنى التوازن وبغض النظر عن الميزان الخارجي فإنه يستوجب إتباع سياسة مالية نقدية سهلة (تخفيض سعر الفائدة) أو إتباع سياسة مالية توسعية (تخفيض الفائض أو زيادة العجز) أي إحداث حركة نحو الأسفل، وانطلاقا من أية نقطة على يسار المنحنى (وجود تضخم) يمكن العودة إلى التوازن إما بزيادة سعر الفائدة

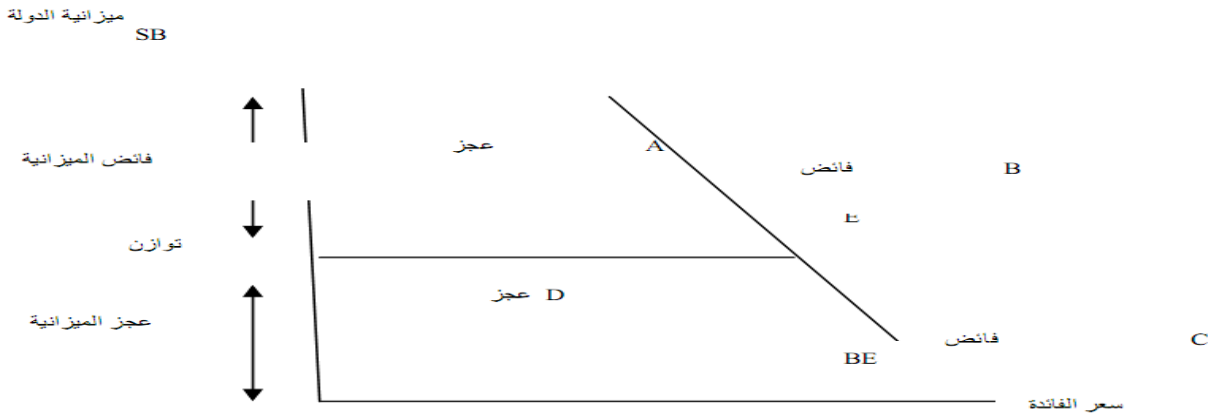
(سياسة نقدية محكمة) أو إتباع سياسة مالية مقيدة (زيادة الفائض أو تخفيض العجز) أو السياستين معا وهذا لغاية الوصول إلى وضع التوازن الداخلي.

## 2.2. المعالجة المستقلة للاختلال الخارجي :

كما هو الحال عند التوازن الداخلي، حيث يتطلب التوازن الخارجي تشكيلة مؤلفة من رصيد

الميزانية العامة وسعر الفائدة، ونحاول توضيح ذلك من خلال المنحنى الآتي :

الشكل رقم (5) : المعالجة المستقلة للاختلال الخارجي .



المصدر : محمد راتول، مرجع سابق ، ص 86.

يظهر منحنى التوازن الخارجي بدلالة رصيد ميزانية الدولة (SB) وسعر الفائدة ا، بحيث تمثل كل نقطة على هذا المنحنى تشكيلة من سعر الفائدة ورصيد الميزانية التي يتحقق عندها التوازن الخارجي، وأي نقطة إلى يمين أو يسار هذا المنحنى تشكل نقطة اختلال ، ويتضح ذلك بتفحص النقاط التالية :

أ. الوضع عند النقطة A:

إن النقطة A تحتوي على نفس القيمة SB المقابلة على المنحنى لكنها تتضمن سعر فائدة أقل من ذلك المقابل على المنحنى، وكما سبقت الإشارة إليه فإن سعر الفائدة المنخفض يتضمن تدفق أقل لرؤوس الأموال اتجاه الداخل وتدفقات أكبر لرؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وبالتالي فإن الوضع عند هذه النقطة وضع العجز وهو الشيء نفسه بالنسبة للنقطة D أو أية نقطة أخرى إلى يسار المنحنى.

ب. الوضع عند النقطة B:

بنفس المنهج المتبع يمكن القول أن النقطة B تتضمن نفس رصيد الميزانية SB المقابل على المنحنى لكن بسعر فائدة أكبر، وهو ما يعني وجود تدفق أكبر لرؤوس الأموال الخارجية تجاه الداخل

وتدفق أقل لرؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وعليه فهذه النقطة يمكن أن تتضمن فائض في ميزان المدفوعات كما هو الحال أيضا عند النقطة C أو أية نقطة أخرى إلى يمين المنحنى.

ومنه فإن إعادة التوازن الخارجي بغض النظر عن التوازن الداخلي انطلاقا من النقطة A أو أية نقطة إلى يسار من المنحنى تتطلب رفع سعر الفائدة لتحفيز رؤوس الأموال إلى الدخول وكبح رؤوس الأموال الوطنية من الخروج.

بينما إعادة التوازن من النقطة B أو أية نقطة أخرى إلى يمين المنحنى تتطلب خفيضا في سعر الفائدة للسماح بتقليص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وزيادة تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهو ما يسهل إعادة التوازن إلى الميزان الخارجي.

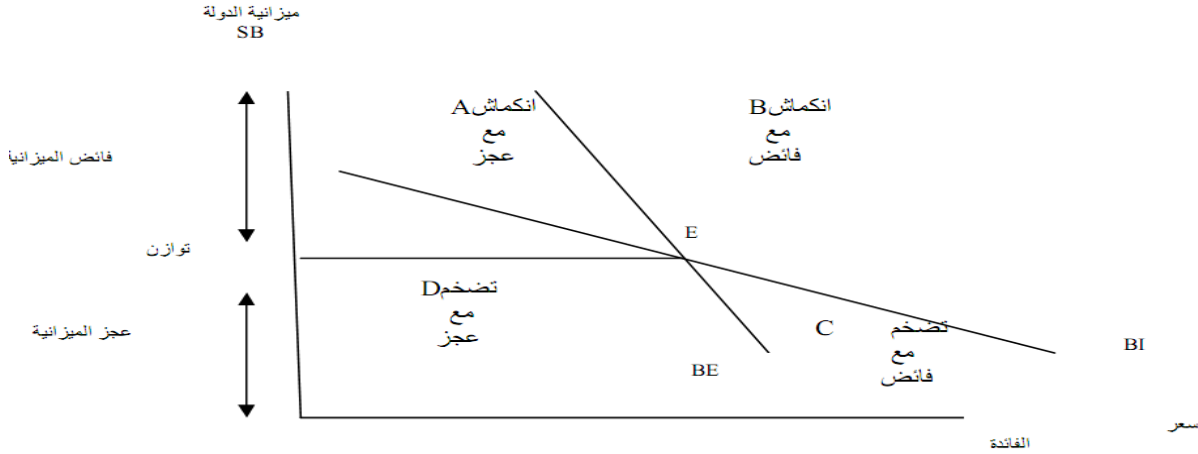
### 3.2. المعالجة الآتية للاختلال الداخلي والخارجي:

يحدد التوازن الآتي للاختلال الداخلي والخارجي عن طريق سياسة مالية (مقيدة أو توسعية) وبالتنسيق مع سياسة نقدية (محكمة أو سهلة)، ولأجل ذلك تقوم السلطات بالجمع بين السياستين حتى يتم تحقيق التوازن بين الطلب الكلي (السوقي الانتاج والنقد) والعرض الكلي (السوقي الإنتاج والنقد)، ومن ثمة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتكون بذلك قد تجنبت حالة التضخم الناجمة عن فائض الطلب، أو حالة الركود الناجمة عن فائض العرض عن الطلب، أما بيانيا فيتحدد التوازن بتركيب منحنى التوازن الداخلي (BI) ومنحنى التوازن الخارجي (BE)، وتمثل نقطة تقاطع المنحنيين نقطة التوازن الآتي بتوليفة الميزانية وسعر فائدة، وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل رقم (6):

حيث يبين الشكل أدناه المنحنى الذي يعبر عن التوازن المزدوج عند النقطة (E) التي وحدها تتضمن التشكيلة المناسبة من الميزانية (SB) وسعر الفائدة (I)، وإن أي نقطة خلافها تتضمن الاختلال، وعليه فلإعادة التوازن من أي نقطة أخرى يجب الأخذ في الاعتبار الوصول إلى النقطة (E) وبنفس التوليفة، فإن كان وضع البلد عند النقطة A حيث يسود انكماش وعجز في ميزان المدفوعات، فإن الأمر يتطلب إزاحة هذه النقطة إلى اليمين وإلى الأسفل، بحيث ينبغي استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية معا، إذ ينبغي تخفيض فائض الميزانية (سياسة مالية توسعية)، أي زيادة الإنفاق وفي نفس الوقت الاتجاه نحو اليمين برفع سعر الفائدة (سياسة نقدية محكمة)، وذلك كله بالقدر الذي يجعل النقطة A تتجه نحو نقطة التوازن E، وينطبق الأمر كذلك على النقطة B التي تتضمن انكماشاً داخليا وفائضا خارجيا- وحتى يعود التوازن من جديد- فإنه ينبغي الاتجاه نحو اليسار عن طريق سياسة مالية نقدية سهلة (خفض سعر

الفائدة) إلى الأسفل عن طريق سياسة مالية توسعية، وبنفس التفكير يتم إعادة التوازن من أية نقطة أخرى غير توازنية، وبتابع سياسة مالية توسعية أو نقدية وسياسة نقدية سهلة أو محكمة حسب ما تقتضيه كل حالة على حدا.

الشكل رقم (6): المعالجة الآتية للاختلال الداخلي والخارجي.



المصدر : محمد راتول، مرجع سابق، ص 83.

### ثالثاً: أدوات السياسة التجارية:

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات منها نظام الحصص والرسوم الجمركية.... إلخ.

#### 1. نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:

تعتبر نظام الحصص و تراخيص الاستيراد من بين أدوات السياسة التجارية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

يلي :

##### 1.1. نظام الحصص :

ويقصد بنظام الحصص فرض القيود على الاستيراد، ونادراً ما يكون على الصادرات، ويتم ذلك

خلال فترة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها.

وتتعدد أنواع الحصص المفروضة على الواردات، إذ يميز بين أربعة أنواع كما يلي :

أ. **حصّة التعريفية:** وتعتبر أقدم الحصص تاريخياً، إذ يتم بموجبها السماح للمستوردين بإستيراد كمية محددة من الواردات التي يفرض عنها رسم جمركي منخفض، وأن أي كمية تزيد عن هذا الحد فإنها تخضع لرسوم جمركية مرتفعة.

ب. **الحصّة الفردية:** إذ تقوم الدولة بتحديد الكمية المسموح بإستيرادها بدون تفاوض مع الدولة المصدرة، وقد تقوم الدولة بتوزيع تلك الحصّة على مجموعة من الدول مراعاة للعلاقات الخارجية الدولية.

ج. **الحصّة المزدوجة :** وفي هذا تحدد حصص الاستيراد بالاتفاق مع الدولة المصدرة لسلعة ما، ثم تقوم الدولة المستوردة بمنح الحصص إلى الدول الأخرى، والغرض من ذلك منع احتكارات الدول المصدرة.

د. **حصّة الخلط :** يطبق هذا النوع على المواد الغذائية والمواد الأولية المستوردة، وتهدف الدولة من خلالها إلى من مساهمة تلك المواد في الصناعة المحلية، والحد من تبعية الدولة الكاملة للخارج، كأن تقسم الدولة مثلاً حصّة المطاط المستورد إلى طبيعي وصناعي، ومن أمثلة هذا النوع نجد البرازيل مثلاً تشترط أن يحتوي الخبز على نسبة معينة من الدقيق المحلي.

وتسعى الدولة من وراء تقييد الواردات إلى مايلي :

✓ قد يكون المنع لأسباب اقتصادية كالوقوف في وجه الواردات الأجنبية ومنافستها للمنتجات المحلية.  
✓ قد تتولى الدولة احتكار سلعة معينة نظراً لأهميتها الإستراتيجية، لذلك نجدها تعمل على تحديد الكمية التي يمكن استيرادها، وذلك حسب احتياجاتها من تلك السلعة.

✓ كما يمكن أن تلتجئ الدولة لهذا الإجراء لظروف طارئة، كما هو الحال مثلاً في حالات الحروب حين تمنع الدولة استيراد سلعة معينة من دولة أخرى معادية.

✓ قد يرجع سبب المنع لأمر تتعلق بسلامة أفراد المجتمع مثل المخدرات....إلخ.

✓ فشل النظام الجمركي من الحد من الواردات، وخاصة عندما يكون عرض السلعة المستوردة عديم المرونة.

✓ كما أن نظام الحصص يمكن أن يحقق نتائج تعجز سياسة الجمركية عن تحقيقها، وتكون حينها قدرة الدولة في تحقيق منع الاستيراد أكثر من فرض الضريبة الجمركية.

وبالرغم من أن نظام الحصص يعتبر فعالاً في تقييد الواردات إلا أنه يتضمن بعض العيوب، والتي من أهمها :

✓ هناك تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من جمود وتحكم بيروقراطي.

✓ أن هذا النظام يشجع المنتج المحلي على ممارسة الاحتكارات ومن المنافسة الأجنبية.  
 ✓ يؤدي الأخذ بهذه السياسة إلى عزل السوق الوطنية و حرمانها من الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات المختلفة.

### 2.1. تراخيص الاستيراد :

ويقصد بذلك أن لا يسمح بعمليات الاستيراد إلا بعد الحصول على إذن أو ترخيص مسبق من السلطة العامة، فهو بمثابة تصريح للتاجر بإستيراد سلعة معينة ، وتهدف الدولة من وراء هذا الإجراء إلى ما يلي :

- ✓ تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها.
- ✓ حماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع المستوردة، وهو ما يفسر تحفظ بعض الدول من منح تراخيص الخاصة بالسلع غير المرغوب فيها.
- ✓ تنظيم الحصص المسموح بها من طرف السلطات العامة.

### 2. الرسوم الجمركية وإعانات التصدير :

يمكن تلخيص الرسوم الجمركية و إعانات التصدير فيما يلي :

#### 1.2. الرسوم الجمركية:

يقصد بالرسم الجمركي جزافية تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية دخولا في شكل واردات، أو خروجا في شكل صادرات، والغالب يتم فرضها على الواردات كوسيلة لتطبيق السياسة الحمائية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية التي تطبقها الدولة في وقت معين بالتعريف الجمركية، وتقسّم الرسوم الجمركية وفقا لطرق تحديدها إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي :

أ. الرسوم القيمية :

ويحدد هذا النوع بناء على نسبة من قيمة السلعة، كأن يحدد الرسم بمقدار 25% أو أية نسبة أخرى من قيمة السلعة المستوردة، والملاحظ في هذا النوع من الرسوم أنه لا يشترط أن يكون الرسم واحدا في جميع أنواع السلع، فغالبا ما تكون النسبة مرتفعة بالنسبة للسلع الكمالية، وتكون أقل بالنسبة للسلع الاستهلاكية والتي تعد ضرورية.

وتمتاز هذه الطريقة بسهولة تقدير الضريبة فيها، إذ يكفي معرفة قيمة السلع المستوردة في بلدها، أو تكاليف وصولها إلى المنطقة الجمركية، ومن مزايا هذه الطريقة أيضا أنها تجعل قيمة الضريبة متناسبة مع ثمن السلعة مما يضمن قدرا من العدالة الضريبية.

ومن جهة أخرى يعاب على هذه الطريقة أنها كثيرا ما يصعب تحديد القيمة الحقيقية للسلعة عند تعمد المستورد إلى إخفاء القيمة الحقيقية، وإظهار قيمة مخالفة الحقيقية، حتى يدفع ضرائب أقل، كما يمكن أيضا أن تخضع قيمة السلعة إلى تفسيرات متباينة، فهل يقصد بقيمة السلعة في الدولة المنتجة أو في بلد الوصول، وهل يقصد بقيمة السلعة وقت إنتاجها أو في الوقت الحالي، كل هذه العوامل قد تكون في غير صالح المستورد أو الجمارك.

#### ب. الرسوم النوعية:

توضع هذه الرسوم على أساس نوع السلعة، إذ تقوم مصالح الجمارك بإعداد قوائم توضح من خلالها أصناف السلع المختلفة، والمبلغ الذي يتم دفعه كرسوم لاستيراد الوحدة منها.

ويؤخذ على هذه الطريقة العديد من العيوب والتي نجد منها مايلي :

✓ تعقيدات وضع التعريفية: حيث يتطلب على الإدارة أن تكون على علم تام بتفاصيل السلع المختلفة ومشتقاتها، وكذلك أهمية كل منها للاستهلاك المحلي، وتأثير استيرادها على الإنتاج القومي، كما يجب عليها أيضا إدخال تعديلات على بنود التعريفية من زمن إلى آخر تماشيا مع مقتضيات الاقتصاد القومي، كما في حالة تعرض الاقتصاد العالمي لأزمات اقتصادية.

✓ التناسب العكسي للحماية الجمركية مع مستوى الأسعار، فمثلا عند انخفاض أسعار السلع تشكل الضريبة نسبة كبيرة من ثمن السلعة.

✓ يصعب في بعض الأحيان تحديد الرسم النوعي على بعض السلع كما في حالة التحف والقطع الفنية.

#### 2.2. إعانات التصدير :

حيث تقوم الدولة في بعض الأحيان بتقديم إعانات للمصدرين يكون الغرض منها هو تمكين المنتجين الوطنيين من التنافس في الأسواق العالمية وزيادة نصيبهم منها، وقد تكون الإعانة مباشرة أو غير مباشرة مثل منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مراكزهم المالية.

وتتخذ الإعانة أحد الصور التالية :

- أ. إعفاءات ضريبية : ومثال ذلك ما تتبعه الحكومة الفرنسية من إعفاء السكر من الضريبة.
- ب. منح تخفيضات في تكاليف النقل بالسكك الحديدية المملوكة للحكومة.
- ج. منح المنتجين أو المصدريين لهذه السلعة قروضا مصرفية وبفائدة ضئيلة جدا.
- ومن جهة أخرى يعاب على هذه السياسة في أنها يمكن أن تكون قليلة الفائدة في حال فرض الدولة المستوردة رسوم تعويضية على الواردات من تلك الدولة، كما أنه في العادة ما يقابل دعم الصادرات في الدولة ما إجراء مماثل في الدول الأخرى بغرض تقوية منافسة المنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

# الفصل الرابع

الفصل الرابع:

سعر الصرف

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح مفهوم سعر الصرف، وسنقوم بداية بتعريف سعر الصرف، لنعرج بعد ذلك إلى أهم أشكاله ووظائفه، إضافة للعوامل المؤثرة فيه.

## أولاً: مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف هو كأي سعر آخر يمكن التعامل معه في نظرية الائتمان\*، حيث تعد إحدى العمليتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة.

كما يمثل سعر الصرف "السعر الذي يتم به مبادلة عمليتين مختلفتين، وهو عدد الوحدات من العملة المحلية معبر عنها بوحدات من العملة الأجنبية"<sup>1</sup>.

أو هو نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عمرة أخرى، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة، ويربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

ويطلق على سعر الصرف أيضاً عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية، أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية واحدة. وبالتالي فإن هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

التسعير المباشر (التسعير المؤكد) نقصد به عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا.

\* نظرية الائتمان من أهم النظريات الاقتصادية التي تعتمد عليها الكثير من الدول في تحديد ثمن العملة في السوق، وتتناول كيفية تحديد ثمن أو سعر السلعة أو الخدمة في السوق، وتبحث في العوامل المحددة لسعر السلعة أو أسباب تغير ذلك السعر، ووفق التحليل الاقتصادي فإن الثمن يتحدد عن طريق التفاعل بين قوة الطلب والعرض على السلعة في السوق وتحديد الثمن يختلف في نوع السوق (سوق المنافسة الكاملة، المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار).

<sup>1</sup> -Larbi Dohni, carol Hainaut, les taux de change (déterminants, opportunités et risques), Edition de Boeck université, Bruxelles, 2004, p16.

أما التسعير غير المباشر (التسعير غير المؤكد) فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

وفي الأخير يمكن القول أنه أيا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنه تشترك في توضيح الآتي:

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- أن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده، مع وجود عوامل أخرى ضافية تؤثر في هذا السعر.

#### ثانيا: أشكال سعر الصرف

من الواضح جليا أنه لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات دول أخرى من خلال التسعيرات المعلن عنها في فترة معينة، وإنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أشكالا عديدة، لكل منها دلالتها الاقتصادية وبالتالي استعمالها الخاص بها، ويمكن إجمالها في الآتي:

#### 1. سعر الصرف الأجنبي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات بالنسبة لعملة معينة وهذا مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عطوان مروان، الأسواق النقدية والمالية "البورصات ومشكلات في عالم النقد والمال"، ط4، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 7، 8

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

## 2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ في الاعتبار التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، فهو إذا يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات، فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

$$TcR = TcN \times \frac{Pus}{PdZ}$$

فيمكننا أن نكتب:

TcR: سعر الصرف الحقيقي

TcN: سعر الصرف الاسمي

Pus: مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية

PdZ: مؤشر الأسعار في الجزائر

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار، يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر.

## 3. سعر الصرف الفعلي الاسمي:

هو القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية، مقارنة بسنة الأساس أو يعرف بأنه متوسط لأسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبا بالقياس إلى فترة أساس معينة، ويمكن احتسابه كالاتي:

$$TcNE = \sum_P Z_P \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})} \times 100 = \sum_P Z_P INER_{pr} \times 100$$

حيث: TcNE سعر الصرف الفعلي الاسمي.

Zp: حصة الدولة (p) من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

$(e^{pr})_t, (e^{pr})$ : سعر صرف عملة البلد (p) بالعملة المحلية في سنتي المقارنة والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

## 4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، وبالتالي فإن سعار الصرف الفعلي الحقيقي يقيس سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني، ويتم إنشاء مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$XR_r = \frac{XR_n \times P_{dom}}{P_{row}}$$

حيث أن:  $XR_r$  : هو سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

$XR_n$  : هو سعر الصرف الفعلي الاسمي، وفقاً لقياس الأسعار الأجنبية من العملة المحلية.

$P_{dom}$  : هو مستوى الأسعار المحلية. ويقاس عادة مع ارتفاع أسعار الاستهلاك أو الجملة. ويمكن استخدام تكاليف عمل الوحدة كبديل لأسعار الجملة.

$P_{row}$  : هو مستوى الأسعار بالنسبة لبقية العالم، وذلك باستخدام شركاء البلاد التجاريين الرئيسيين باعتبارها الوكيل. وتستخدم أسهم التجارة والأوزان. ويمكن استخدام تكاليف عمل الوحدة كبديل لمستوى الأسعار.

فإذا كان سعر الصرف الحقيقي ( $XR_r$ ) في حالة ارتفاع، فإنه يعني أن البلد يشهد تدهوراً في التكلفة التنافسية لأن شركائه التجاريين لديهم نسبة كبيرة من التضخم. مثل هذا التدهور يعني صعوبة أكبر في بيع الصادرات وزيادة حجم الواردات.

## ثالثاً: وظائف سعر الصرف

يؤدي سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي:

<sup>1</sup> – Robert M. Dunn, H. Mutti, International Economics, Sixth Edition, Routledge, New York, 2004, p304.

1. وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
2. وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
3. وظيفة توزيعية: يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم فإذا افترضنا ان اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات.

#### رابعاً: العوامل المؤثرة

إن من أهم العوامل التي تؤدي إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف ما يلي:

1. أسعار الفائدة: إن تغير معدل الفائدة له تأثير مباشر على طلب الأصول المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها على سعر الصرف، وأول من صاغ هذه النظرية هو كينز (J.M.Key nz)، فالبلاد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني أسعار الفائدة الحقيقية عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.
2. التضخم: إن التغير في معدلات التضخم النسبية يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري الدولي، والذي يؤثر بدوره في العرض والطلب على العملات المختلفة، وبالتالي التأثير في أسعار الصرف، فعند زيادة معدلات التضخم في بلد ما مع بقاء مستويات الأسعار ثابتة، فإن الطلب على منتجات البلدان الأخرى سوف يزداد في هذا البلد وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المحلية، وبزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، سوف يزداد عرض عملة البلد المحلية وفي نفس الوقت سوف يزداد الطلب على العملات الأجنبية لشراء منتجاتها، وهكذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية .

3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي تأثير غير مباشر على سعر صرف العملة المحلية، فارتفاع الناتج المحلي يعكس زيادة إنتاجية المؤسسات المحلية، مما يؤدي على انخفاض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة إلى الارتفاع، ومع ذلك فإذا تفهقرت إنتاجية المؤسسات المحلية بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح غالية الثمن نسبياً، وتميل عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

4. الموازنة العامة للدولة: تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، فإذا اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع سعر صرف العملة المحلية.<sup>1</sup>

5. السياسة الضريبية: إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، وعلى الرغم من أن هذه السياسات والإجراءات لا تؤثر بشكل مباشر على سعر صرف العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن تؤخذ في الحسبان، لما لها من آثار على الدخل وحوافز الإنتاج، وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.

6. المضاربة: تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملة إلى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها، أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستخف في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى.

7. الاضطرابات السياسية: إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً في المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية، وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف.

<sup>1</sup> - حيدر نعمة بخيت، نصر حمود مزان، أثر عرض النقد ( $M_1$ ) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995"، مجلة دراسات نجفية، جامعة الكوفة، العراق، العدد الخامس، 2006، ص 419

## المبحث الثاني: أنواع أنظمة الصرف

تنقسم أنظمة الصرف من حيث كيفية تحديد سعر الصرف كما يصنفها صندوق النقد الدولي إلى ما يلي:

أولاً- نظام الصرف الثابت: يتحدد في ظلّه سعر الصرف وفق ما تهدف إليه السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي للدولة المعنية، والتي تتدخل في سوق الصرف لشراء وبيع العملة بما يمكن من تثبيتها عند المستوى المستهدف. وتجدر الإشارة هنا أن تغيير سعر صرف العملة المعنية إلى مستوى مستهدف أعلى من المستوى أن هنالك "رفعا" في قيمة العملة، في حين أنه لو تغير سعر صرف العملة المعنية إلى المستوى السابق يعني مستوى مستهدف أدنى من المستوى المستهدف سابقا يعني أن هنالك "تخفيضا" في قيمة العملة.

تاريخيا، كان نظام الصرف الثابت أحد الركائز الأساسية في النظام النقدي الدولي منذ عهد نظام قاعدة الذهب، أين تم ربط قيمة كل عملة بنسبة محددة مع الذهب ثم مع الدولار الأمريكي في ظل نظام الصرف- ذهب الذي اعتبر فيه الدولار الأمريكي عملة دولية تعمل نفس عمل الذهب، واستمر على ذلك الحال بعد مؤتمر برينتونوودز حتى سنة 1973 عندما تم الإعلان رسميا عن التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو نظام الصرف المرن بعد انهيار نظام برينتونوودز سنة 1971.

## 1- أشكال نظام الصرف الثابت:

يكون نظام الصرف الثابت وفق الأشكال التالية:<sup>1</sup>

أ- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة عملة بلد آخر (الدولة) (الرسمية)، أو أن يكون البلد عضوا في اتحاد نقدي أو اتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة. وبعتماد هذا النوع من النظم تتخلى السلطات النقدية عن كل حق في السيطرة المستقلة على السياسة النقدية المحلية.

ب- مجلس العملة: هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها

<sup>1</sup> روبا دوتاغوينا وآخرون: التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى، وبأي سرعة؟ ، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2006 ص2.

القانونية. ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية كالرقابة النقدية والمقرض الأخير، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الإستراتيجية. غير أنه قد يظل من الممكن الإحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.

ج- ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت: تنطوي هذه الترتيبات على ربط العملة المحلية (رسمياً) أو بحكم الواقع على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو بسلة تضم عملات أهم شركائه التجاريين أو المالكين، مع إعطائها أوزاناً ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية. وفي هذه الحالة، يكون السعر المركزي قابلاً للإلغاء ويسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن  $\pm 1\%$  حول سعر الصرف المركزي، أو تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 2 لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. وتظل السلطة النقدية متأهبة للتدخل حسب الضرورة للحفاظ على سعر التعادل الثابت من خلال التدخل المباشر (بيع/شراء النقد الأجنبي في السوق) أو التدخل غير المباشر الإستخدام المكثف لسياسة أسعار الفائدة، أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي، أو استخدام الضغط المعنوي، أو تدخل المؤسسات العامة الأخرى. وتحظى السياسة النقدية في هذه الترتيبات بدرجة أكبر من الإستقلالية رغم محدوديتها مقارنة بترتيبات أسعار الصرف بغير عملة قانونية مستقلة وترتيبات مجلس العملة، لأنها تظل تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه التقليدية، وتتيح للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف وإن كان بمعدل تواتر غير مرتفع نسبياً.

#### 1-1- مزايا وسلبيات نظام الصرف الثابت:

تبرز أهم مزايا نظام الصرف الثابت في:

- تعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين من خلال زوال خطر سعر الصرف بما يساهم في تعزيز التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال؛
  - الحد من المضاربة على الأجل المستقبلية؛
  - تعزيز انضباط السياسات الاقتصادية الكلية بما يخدم ثبات سعر الصرف.
- أما سلبيات نظام الصرف الثابت فتبرز في:
- تقييد السياسة النقدية وتوجيهها فقط لاستهداف مستوى سعر الصرف دون غيره من بقية المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية؛

-تعزيز التوجه نحو المضاربة على القيمة إذا ما كانت العملة مقومة عند مستوى لا يعكس قيمتها الحقيقية؛ إجبارية البنك المركزي على ضرورة الإحتفاظ الدائم برصيد من العملات الأجنبية لاستخدامه في التدخل على مستوى سوق الصرف تصحيحا لأية انحرافات في سعر صرف العملة عن المستوى المحدد لها.

**3-2- نظام الصرف الوسيط:** هو النظام الذي يتحدد في ظلّه سعر الصرف وفق صيغة تجمع بين تدخل البنك المركزي من جهة وتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف من جهة أخرى، حيث برز هذا النوع من نظام الصرف بالأساس ليكون كمحطة عبور وانتقال وسيطة من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن لتفادي أية صدمات مالية محتملة ويكون الانتقال سلسا.

برز نظام الصرف الوسيط وفق الأشكال التالية:

**3-2-1- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية:** تظل قيمة العملة في هذا الترتيب محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن  $1\%$  حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى و لندنيا أمثلة هذا النوع من الربط آلية سعر الصرف الأوروبية في النظام النقدي وبيّتح هذا النظام قدرا محدودا من لسعر الصرف أكثر من  $2\%$ . ومن الأوروبي والتي خلفتها آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية في 1 جانفي 1999 الصلاحية في تنفيذ السياسة النقدية تبعا لمدى اتساع نطاق التقلب (الهامش).

**3-2-2- نظم الربط الزاحف:** تعدل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب تعديلا دوريا طفيفا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والمتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين وغيرها من المؤشرات. ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدل تلقائيا باستبعاد أثر التضخم في فترات سابقة، أو تحديده بسعر صرف ثابت معن سلفا و/أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقعة، ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية.

**3-2-3- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب زاحفة:** تظل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب ضمن هامش للتقلب لا تقل عن  $1\%$  حول السعر المركزي، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر  $2\%$  الصرف أكثر من مع تعديل السعر المركزي أو هامش التقلب دوريا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة. وفي هذه الحالة تكون درجة المرونة في سعر الصرف دالة لاتساع

نطاق التقلب، وتكون النطاقات إما متسقة حول سعر مركزي زاحف أو تتسع تدريجياً بغير اتساق بين الحدين الأقصى والأدنى. ويفرض الإلتزام بنطاق لتقلب سعر الصرف قيوداً على السياسة النقدية، حيث تكون درجة استقلاليتها دالة لاتساع نطاق التقلب.

**3-3- نظام الصرف المعموم (المرن):** هو النظام الذي يتحدد في إطاره سعر صرف عملة الدولة المعنية انطلاقاً من تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف. إذ أن تغيير سعر الصرف إلى مستوى أعلى يعني أن هنالك "ارتفاعاً في قيمة العملة في حين أن تغييره إلى مستوى أدنى يعني أن هنالك "انخفاضاً في قيمة العملة. تاريخياً، وبعد انهيار نظام بروتوودز عام 1971 شهدت أسواق الصرف الأجنبي فترة من التكيف شملت تعديل أسعار الصرف الثنائية التي كانت سائدة في ظل نظام بروتوودز لتتلاءم مع حالات العجز أو الفائض في موازين مدفوعات دول العالم واستمرت حالة التكيف هذه حتى عام 1973 حيث أعلنت معظم دول العالم الرئيسية تحولها إلى نظام الصرف المعموم الذي يتحدد في إطاره أسعار الصرف وفقاً لقوانين السوق أي وفقاً لقوى العرض والطلب.

### 3-3-1 أشكال نظام الصرف المعموم

يأخذ نظام الصرف المعموم شكلين رئيسيين هما:<sup>1</sup>

أ- **التعويم الموجه:** تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفاً لهذا التأثير تجنباً لهجمات مضاربة قد تنتج عن ذلك. ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات ومستوى الإحتياجات الدولية وتطورات السوق الموازية. وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشراً أو غير مباشر.

التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استثنائي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضاً محدوداً في معدل تغيير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معيناً له.

### 3\_3\_2 مزايا وسلبيات نظام الصرف المعموم

تبرز أهم مزايا نظام الصرف المرن في:

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 4.

تحرير استخدام السياسة النقدية في استهداف المؤشرات الاقتصادية الكلية بكل حرية دون تقييد؛ عدم حاجة البنك المركزي للإحتفاظ برصيد دائم من العملات الأجنبية؛ الحد من المضاربة على القيمة.

ورغم ذلك فإن لنظام الصرف المرن سلبيات أهمها:

تعزيز من اللايقين وتراجع الثقة بين المتعاملين الإقتصاديين نتيجة تقلبات سعر الصرف مما يؤثر سلبا على حركة التجارة الدولية وروؤوس الأموال؛ تعزيز التوجه نحو المضاربة على الآجال المستقبلية الحد من فعالية السياسات الإقتصادية الكلية.

### 3-3-3 شروط التحول نحو نظام الصرف المرن:

يتطلب التحرك نحو نظام صرف مرن توافر جملة من الشروط الأساسية لتفادي التعرض

لاختلالات كبيرة في قيمة العملة ومن ثم في الإستقرار النقدي والمالي للإقتصاد المعني تتمثل في:

- **تطوير سوق الصرف:** من حيث العمق أي لا يمكن التأثير في مستوى أسعار الصرف بسهولة ومن حيث السيولة أي لا توجد عوائق وصعوبات في إتمام المعاملات فيه وهذا الشرطان جد ضروريان في توفير الإستجابة الكافية لقوى العرض والطلب في السوق ومن ثم الحد من التقلبات المفرطة عن المستوى التوازني لسعر الصرف الذي يتوافق وأساسيات الإقتصاد المعني.

- **تدخل البنك المركزي:** إن التحرك نحو مرونة سعر الصرف لا يمنع من تدخل البنك المركزي لتصحيح الإنحرافات وتوفير الإحتياجات من العملات وخصوصا لدعم استقرار سوق الصرف ومن ثم يتوجب على البنك المركزي صياغة سياسات تحدد كيفية تدخله في سوق الصرف والهدف الذي يسعى لتحقيقه وتوقيت ذلك التدخل. فالبنوك المركزية عليها توخي الإنتقائية في تدخلاتها في سوق الصرف لأنها من جهة مطالبة برصد حالات الاختلال والاضطراب للحد منها ومعالجتها، ومن جهة أخرى عليها الحد من تدخلاتها في سوق الصرف لتعزيز الاعتقاد لدى المتدخلين فيه باعتمادها على نظام الصرف المرن.

وضع ركيزة اسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت على الرغم من تطبيق عديد البنوك المركزية لنظام الصرف المرن دونما ركيزة إسمية رسمية لسياساتها النقدية كما هو الحال في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بحكم المصداقية الكبيرة التي تتمتع بها والتي تسمح بكسب ثقة المتعاملين في أسواق الصرف، إلا أن الدول الأخرى خصوصا النامية منها التي تعاني من ضعف المصداقية في بنوكها المركزية وسياساتها الإقتصادية عموما تحتم وضع ركيزة إسمية عند التخلي عن نظام الصرف الثابت والذي تستند إليه البنوك المركزية في الإقتصديات المعنية في بناء سياساتها النقدية

قصد الحد من اللايقين وعدم الثقة في قراراتها. إذ يبرز في هذا الصدد هدف التضخم كأحد أهم الركائز الإسمية البديلة عند التخلي عن نظام الصرف الثابت بحكم ما يوفره من إشارات على الإستقرار النقدي. -وضع نظم فعالة لتقييم وإدارة مخاطر سعر الصرف: إن التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن يترتب عنه بروز مخاطر سعر الصرف التي قد ينتج عنها تأثيرات سلبية حادة تهز استقرار النظام المالي ككل، وهو ما يستدعي العمل على وضع إطار متكامل لإدارة مخاطر سعر الصرف يركز على أربعة عناصر رئيسية هي: وضع نظام معلومات لرصد المصادر المختلفة لخطر سعر الصرف ضبط الأدوات اللازمة لقياس خطر سعر الصرف صياغة الإجراءات اللازمة للحد من خطر سعر الصرف على المستوى الداخلي وما تعلق منها أيضا بالمستوى الخارجي.

وزيادة على أهمية اختيار نظام الصرف المناسب لتحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز التطور الاقتصادي، فإن السلطة النقدية تركز أيضا على تحديد شروط تداول العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية أو ما يعرف بـ"القابلية للتحويل" التي تتميز بها العملة الوطنية. إذ نجد أن العديد من الدول تعمل على تثبيت أسعار صرفها وضبط المبادلات والمعاملات بين المقيمين وغير المقيمين بإخضاعها إلى تراخيص إجبارية لتحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية في إطار ما يعرف بـ"سياسة الرقابة على الصرف" والتي تكون في إطارها العملة الوطنية "عملة غير قابلة للتحويل". كما يمكن أن تلجأ دول أخرى إلى تحرير التعامل بالعملة الوطنية مع العملات الأجنبية بما يجعل العملة الوطنية على أنها عملة قابلة للتحويل" ، أين تكون القابلية للتحويل على مستويين هما:

-القابلية للتحويل على مستوى العمليات الجارية: تكون في إطارها العملة الوطنية قابلة للتداول بكل حرية مع العملات الأجنبية بغرض تسوية معاملات الحساب الجاري من تصدير واستيراد للسلع والخدمات، وهي الحالة المطبقة في غالبية الاقتصاديات العالمية.

-القابلية للتحويل على مستوى العمليات الرأسمالية: تكون في إطارها العملة الوطنية قابلة للتداول بكل حرية مع العملات الأجنبية بغرض تسوية معاملات تدفقات رؤوس الأموال التي تكون دون قيود: الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمارات المحفظة المالية والإقراض والاقتراض ويقل تطبيق هذا النوع من القابلية للتحويل في عدد الدول نتيجة ما يرتبط بها من تحرير لحركة رؤوس الأموال من جهة وما يمكن أن تسببه من اختلالات للأنظمة المالية المحلية وما ينتج عنها من جهة أخرى من تأثيرات سلبية على احتياطات الصرف بما يهدد من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وامتصاص الصدمات في المستقبل.

## المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية يرجع الفضل في طرح هذه النظرية إلى الاقتصادي غوستاف كاسل في بداية العشرينيات من القرن العشرين ومفاد هذه النظرية هو أن القيمة التوازنية للعملة في الأجل الطويل تتحدد بالنسبة ما بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية معنى ذلك أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل أو في الخارج.

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

**1 - الصيغة المطلقة** تأسست نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة على فكرة بسيطة مفادها : أن كل وحدة نقدية من العملة المحلية تسمح لنا بالحصول على كمية من السلع والخدمات هو نس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي نحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية<sup>1</sup>

فإذا كان سعر الصرف E ومؤشر الأسعار المحلية p ومؤشر الأسعار الأجنبية p1 فإنه يمكن التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$E = P/P1$$

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة السابقة تكون كالآتي:

$$E \cdot P1 \cdot X = P$$

الصورة النسبية لتعادل القوة الشرائية تتصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فتقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، إذا وجدت معدلات

<sup>1</sup>Bernard GUILOCHON. Anne KAWECKI: Economie Internationale. 4<sup>ème</sup> Edition . DUNOD. Paris. P:279.

مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن توضيح ذلك خلال ما يلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف X سعر الصرف القديم  
علما أن :

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي  
أهم الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية :

لقد تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة باعتبارها أول نظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد " كاسل " على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، ولعل أهم هذه الانتقادات مايلي:  
-صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيراً دقيقاً فمعظم هذه الأرقام تحتوي على الكثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف ؛

-يشترط لصحة هذه النظرية في حساب أسعار الصرف وتغيراتها أن لا تكون هناك أية قيود على عمليات التجارة الخارجية افتراض حرية التجارة (الخارجية ولكن هذا الافتراض يتنافى مع الواقع حين تزداد القيود المفروضة<sup>1</sup>؛

النظرية تفترض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، فالأسعار هي ! السبب وسعر الصرف هو النتيجة، ومعنى هذا أن ،مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف والواقع أنه كما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف قد يؤثر هو فيها (إشكالية تحديد السبب والنتيجة) ؛

-لا تأخذ هذه النظرية في الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف؛

-يؤخذ أيضا على هذه النظرية في صورتها النسبية أنه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف بين عملتين في حالة توازن ومن ثم يكون من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة التي يسود فيها سعر صرف معين يتخذ أساسا للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه؛

<sup>1</sup>مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992 ص: 84 .

-يرى كينز أن هذه النظرية تتجاهل تماما نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود أي أثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات رغم الانتقادات السابقة التي وجهت للنظرية إلا أنها أبرزت جانبا مهما من محددات أسعار الصرف وذلك من خل تفسير تحركات سعر الصرف تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل أي (على مدى عدة سنوات)

خاصة إذا اختلفت معدلات التضخم السائدة في الدول المختلفة بدرجة كبيرة، وأيضا لا تزال هذه النظرية مرجعا من الاقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي.

**ثانيا : النظرية الكمية:** إن مضمون هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل آخر يؤدي إلى خروج في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

الذهب

**ثالثا: نظرية الأرصدة :** وفقا لهذه النظرية فإن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس وضعية رصيد ميزان المدفوعات ، فإذا حقق هذا الميزان فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية ، ويحدث العكس عندما يكون هناك عجزا في ميزان المدفوعات والذي يعني أن هناك زيادة في عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية

**رابعا : نظرية كفاءة الأسواق :** تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفاء للمعلومات الاقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات ويعتبر السوق بأنه سوق كفاء إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام بعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما ، وقد أوضح أن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه من الحالة المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت

وطبقا لمنهج fama يوصف السوق بأنه ضعيف الكفاءة عندما لا يكون بإمكان أي متعامل في السوق أن يحقق عوائد غير عادية من خلال استخدام التاريخ السابق للأسعار والعوائد وغن حصل أنه بزيادة مجموعة المعلومات والمتعلقة بالعرض النقدي أو أسعار الفائدة والدخل لم يصبح في إمكان أي مشارك في السوق القدرة على تحقيق أرباح غير عادية ، عندئذ يقال أن السوق شبه قوي من ناحية الكفاءة أما الشكل القوي للكفاءة فيتحقق عندما تكون هناك استجابة للمتعامل في السوق بأن يحقق أرباحا غير عادية باستخدام قواعد التجارة البينية إما على معلومات عامة أو خاصة إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك فقد أظهر اختبار كل من: Giddy

وكذلك Hunt على التوالي 1975 و 1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر كدراسات DufeyCurney et mac-donald في 1989 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا

**خامسا: نظرية الإنتاجية :** استنادا لهذه النظرية ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي يجب يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة ، فكلما زادت هذه إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للاقتصاد الوطني ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة.

**نظرية تعادل أسعار الفائدة :**

إن معدل التدهور أو التحسن في عملة ما اتجاه عملة أخرى إنما يرجع حسب هذه النظرية إلى التباين في معدلات الفائدة، فالرفع من سعر الخصم في دولة معينة من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة وهو ما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، بمعنى أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى فيزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف ويحدث العكس تماما عند انخفاض سعر الخصم.

بعبارة أخرى نظرية تعادل معدلات الفائدة تشير إلى أن معدل تأخير الاستلام ومعدل تأجيل التسليم لعملة أجنبية يجب أن يعكس فروق معدلات الفائدة بين البلدين بمعنى أن أسعار الصرف الآجلة للعملات الأجنبية تتغير وتعديل على أساس تعادل معدلات الفائدة.

إلا أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات التي تقلل من أهميتها نذكر منها:

- المحكمين لا يقدمون كثيراً على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم ؛
- إمكانية وجود حواجز على حركة انتقال رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف؛
- أسعار الفائدة تشكل عاملاً واحداً مهماً و لكن هنالك عوامل أخرى مؤثرة كالسيولة مثلاً.

# الفصل الخامس

الفصل الخامس:

التجارة الخارجية نظريتها وتقنيات

تمويلها

## المبحث الأول: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

تهتم نظريات التجارة الدولية بتحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة، وبذلك فهي تهدف للإجابة على سؤالين: الأول هو لماذا تقوم التجارة بين الدول؟ أما السؤال الثاني فهو ما المكسب من قيام التجارة الدولية وكيفية توزيع هذا المكسب على الدول أطراف التبادل التجاري، وبالتالي دراسة كيفية تحديد معدل التبادل.

## المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية:

يعود ظهور النظرية الكلاسيكية إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل على مذهب التجاريين المركنتليين الذين كانوا يرون أن المعادن النفيسة هي المقياس الأساسي لقوة الدولة في ذلك الحين، مع ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، بحيث تجلب التجارة مع الأطراف الأخرى أكبر قدر من الغنائم (معادن نفيسة) الناتجة عن فرض قيود على التجارة الخارجية باعتبارها مقياس لقوة الدولة الاقتصادية، وعلى خلاف ذلك هاجم الفكر الكلاسيكي آراء المذهب التجاري وأخذ على عاتقه تبيان فوائد التبادل التجاري الحر بين الدول و أن حرية التبادل التجاري هي الطريقة المثلى لزيادة ثروة الدولة.

## أولاً: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث:

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم نقداً للفكر التجاري حيث بدأ بتعريف ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية (قدرتها على إنتاج السلع والخدمات) وليس قدرتها على تركيب الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة لذلك فإن الاهتمام يجب أن ينص على البحث عن السبل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية بدلاً من جمع المعادن النفيسة كما أننا لا نستطيع أن نغض النظر عن حقيقة أن فائض الميزان التجاري ينشط الناتج المحلي والعمالة والمشكلة بالنسبة للتجاربيين كانت إخفاقهم في بيان أهمية المسألة المتعلقة بالتجارة الدولية<sup>1</sup>.

وقد أقر آدم سميث أنها تقوم أساساً (التجارة الدولية) لتفسير فائض الإنتاج المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية، وبذلك ينتقل الإنتاج إلى مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدولة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل، الذي تكون تأثيراته معتبرة وبصفة عملية في حالة الصناعات الصغيرة أو الخاصة

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، دار عالم الكاتب الحديث، الأردن، 2010، ص 68.

التي تستجيب لحاجات ورغبات فئة قليلة من الأفراد حيث يكون عدد العمال قليل يعملون كفوج واحد من أجل إنتاج السلعة<sup>1</sup>.

- مفهوم النظرية:

يرى آدم سميث أن التبادل التجاري الدولي يقوم على أساس مبدأ أساسي وهو مبدأ التقسيم الدولي للعمل وفقا للتكاليف المطلقة التي تضمن مكاسب كل أطراف التبادل. فنتج كل دولة السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وتصدرها للخارج، وتستورد بالمقابل السلع التي تنتجها بكفاءة أقل من الدول التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة، مما يعني أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما، وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، فالعمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الخالق والمحدد للقيمة.

ولتوضيح فكرة الميزة المطلقة نستخدم المثال التالي:

- نفترض أن العالم يتكون من دولتين هما: مصر، أمريكا.

- أن هناك سلعتين قد يتم إنتاجها هما: القماش والقمح.

- إن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين.

الجدول: 01-01 نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل

البلد	السلعة	القماش	القمح
أمريكا		160	50
مصر		140	60

المصدر: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص30.

بحسب الجدول تنتج مصر القمح بتكلفة قدرها 60 ساعة عمل للوحدة بينما تنتج أمريكا بتكلفة قدرها 50 ساعة عمل للوحدة، وتنتج مصر القماش بتكلفة قدرها 140 ساعة عمل للوحدة، بينما تنتج أمريكا بتكلفة 160 ساعة عمل للوحدة، واضح أنه من الأفضل أن توجه مصر مواردها لإنتاج القماش ومبادلته بالقمح وأن توجه أمريكا مواردها لإنتاج القمح ومبادلته للقماش، بدلا من أن توجه كل منهما

<sup>1</sup>Adam Smith, Recherche Sur La Nature et Les Causes de la Richesse des Nation, Nouvelle traduction par Philippe JAUDEL et jean-michel Servet. Ed Economica, livre 5, Paris, 2005, p757.

مواردها لإنتاج كل من السلعتين، أو باستعارة عبارة آدم سميث نفسها: طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتج القمح بتكاليف أرخص. فمن الأفضل أن توجه مصر مواردها من العمل لإنتاج القماش وتبادلها بالقمح الأمريكي، وبهذا تستطيع مصر، أن تزيد من مقدار ما تحصل عليه من كل السلعتين.

2- انتقادات نظرية التكاليف المطلقة:

رغم إجماع الكثيرين على أن آدم سميث كان أول من قدم محاولة لتفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي من خلال نظرية التكاليف المطلقة إلا أن هذا لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لهذه النظرية والتي نذكر منها 1:

\*تبعاً لمضمون نظرية التكاليف المطلقة، فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي.

\*ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ماهي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفتان كل الاختلاف، من حيث خصائصهما ونظريتهما.

\*تعتمد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

\*أهملت النظرية توضيح السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة .

بقيت هذه الانتقادات موجهة إلى نظرية التكاليف المطلقة للمفكر الاقتصادي آدم سميث إلى أن ظهرت نظرية التكاليف النسبية للمفكر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" والتي تقوم على فكرة التفوق النسبي.

وبهذا فإن نظرية التكاليف النسبية لصاحبها "دافيد ريكاردو" ماهي إلا امتداد لنظرية الميزة المطلقة للاقتصادي "آدم سميث".

ثانياً: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" الذي نشر سنة 1817م، والذي تضمن في فصله السابع نظريته في النفقات النسبية والتي أصبحت تعرف فيما

<sup>1</sup>رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص39.

بعد (بنظرية الميزة النسبية في التجارة الخارجية). وبتقديمه بنظريته الجديدة، وإن لم يعترض على تحليل آدم سميث في تفسير قيام التجارة الخارجية، ولكنه أثار نقطة هامة وهي ماذا يحدث لو أن إحدى الدولتين كانت تتفوق تفوقا مطلقا على الدولة الأخرى في إنتاج السلعتين؟ هل هناك فوائد في قيام التجارة الدولية في هذه الحالة؟.

يؤكد ريكاردو في هذه الحالة من خلال طرحه مبدأ الميزات النسبية على إمكانية قيام تبادل تجاري بين البلدين بل وأهميته، ولكن على أساس التفوق النسبي الأعلى وليس على أساس التفوق المطلق، وبالتالي يكون التفوق النسبي أساس التخصص الدولي، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون تكاليفها النسبية أقل، وبما أن التكاليف المطلقة هي عبارة عن عدد وحدات عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة "يعتبر العمل أساس وحدة التكلفة" فإن التكلفة النسبية هي نسبة التكلفة المطلقة للسلعة الأولى إلى التكلفة المطلقة للسلعة الثانية .

فإذا تصورنا بلدين مثل السويد والجزائر وينتج كل منهما الصلب والزيتون وأن الأول يستخدم موارد أقل لإنتاج وحدة واحدة من كل هاتين السلعتين مقارنة بالثاني أي الجزائر فإن السويد حسب قانون الميزة المطلقة يتخصص في إنتاج وتصدير السلعتين دون الجزائر، بينما يتطلب تطبيق قانون الميزة النسبية تحديد معدل التفاوت في استخدام الموارد بين الصلب والزيتون في البلدين وبالتالي إذا وجد أن الفرق النسبي بين البلدين في استخدام الموارد على الصلب أكبر مما هو على الزيتون، فيجعل قانون الميزة النسبية السويد مختصا في إنتاج وتصدير الصلب والجزائر مختصا في إنتاج وتصدير الزيتون<sup>1</sup>. وقد وضع ريكاردو مجموعة من الفروض.

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري والهدف من ذلك تسهيل التحليل .
- عناصر الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة الواحدة بين الوحدات الإنتاجية المختلفة وأسعار عوامل الإنتاج متساوية بمختلف الاستخدامات.
- عدم تمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال بين الدول. وبالتالي فإن أسعار عناصر الإنتاج تختلف من دولة لأخرى قبل قيام التجارة بينهما.
- يقوم النموذج على أساس نظرية العمل، وأن الإنتاج لا يستخدم أي عنصر آخر في العملية الإنتاجية، وأي عنصر إنتاجي آخر يقاس على أساس العمل.

<sup>1</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص394.

- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا البلدين المتاجرين ويختلف من دولة لأخرى.
- ثبات تكلفة الإنتاج، أي أن ساعة العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلع لا تتغير بغض النظر عن الكمية المنتجة.
- يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق، حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها.
- جميع تكاليف النقل الداخلية والخارجية مساوية للصفر.
- وعلى أساس هذه الافتراضات يمكن توضيح النظرية المستندة إلى أن أية دولة لا يمكن أن تنتج جميع السلع التي تحتاج إليها بحكم محدودية مواردها قياساً لاحتياجاتها، وبما أن الموارد نادرة. والاحتياجات متعددة، فإن هذا يقتضي تخصيص الموارد النادرة في الدولة نحو إنتاج السلعة، أو السلع التي تكون نفقة إنتاجها المقارنة أقل من غيرها، مقارنة بالدول الأخرى، وذلك بغض النظر عن التكاليف المطلقة، وهذا يعني أن التكاليف المطلوبة لإنتاج وحدات من سلعة معينة إلى التكاليف المطلوبة لإنتاج وحدات من سلعة أخرى.
- الانتقادات الموجهة للنظرية:
  - على الرغم من أن نظرية النفقات النسبية تتمتع بدرجة عالية من الإقناع، كما أنها تتوافق مع المنطق والسياسات السائدة الآن، القائمة على حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل الدولي، إلا أنها لم تسلم من النقد، فلقد وجهت إليها العديد من الانتقادات ويمكننا إجمالها فيما يلي<sup>1</sup>:
  - قامت النظرية على افتراض أساسي وهو أن قيم الأشياء تتحدد على أساس عنصر العمل Labor Factor، أي أن القيمة تتحدد على أساس العمل المبذول، ولكن وكما نعلم أن عنصر العمل ليس بالعنصر أو العامل الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة، فماذا عن الأرض، ورأس المال واختلاف العائد عليه من مكان إلى آخر، وبالتالي تكون النظرية بهذا الافتراض قد ابتعدت عن الواقعية.
  - لقد افترضت النظرية تجانس وحدات العمل، أي أن جميع الأعمال تحتاج إلى نفس المستوى من المهارة والخبرة وهذا غير معقول ولا يمكن قبوله علمياً، كما أن العمال ليسوا على ذات المستوى من المهارة.
  - افترضت النظرية ثبات تكاليف النقل ونفقات الإنتاج وهذا افتراض غير واقعي.

<sup>1</sup>رضا عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص ص 44-46.

- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج فالأزمات التي تكرر في النظام الرأسمالي نفت فرضية قدرة قوى السوق على إرجاع التوازن في حالة الاختلال، كما أن معظم الدول النامية تعاني من عدم استغلال مواردها استغلالاً كاملاً ومنه لا يمكن الادعاء بتوافر التوظيف الكامل بها .

- حتى الافتراض الأساسي الذي قامت عليه النظرية وهو المنافسة الكاملة لم يحدث ولن يحدث أو لن يجد له تطبيق على أرض الواقع، ولهذا يعاب على نموذج ريكاردو أنه نموذج ساكن static وجامد ومن ثم لا يصلح للتطبيق.

6- قيام النظرية على أساس أن التبادل الذي يتم على أساس النفقات النسبية يبدو أيضاً غير منطقي. وعموماً فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

ثالثاً: نظرية القيم الدولية:

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1848 كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصباً على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل ريكاردو وبصفة خاصة نسبة التبادل الدولي الذي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دولياً وفي رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقرها التكاليف النسبية في الدولتين. بمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين، وتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل للدولتين .

فالنسبة لهذه النظرية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي، وطبقاً لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيراً من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلاً والعكس صحيح، كما أوضح ميل "إن حرية التجارة الخارجية تعمل أحياناً على دفع عجلة الثورة الصناعية في الدول التي لا تمتلك الموارد الكافية والمدخلات المحلية للتصنيع" .

ويمكن تلخيص أهم الافتراضات التحليلية التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية فيما يلي 1:

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 41-42.

- وجود دولتين وسلعتين فقط، بحيث يعتمد موقع التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب.

- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

- تتحدد قيمة السلعة بتكلفة إنتاجها من كل عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال والأرض والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط.

- التبادل الدولي يتم على أساس كمية بكمية وليست وحدة بوحدة.

- عند قيام التبادل بين الدولتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستساوي مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

- إن لنفقات النقل تأثير على التجارة الدولية فهي تساهم في أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعاً في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى، وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعاً في الدولة الأولى عنه في الثانية وعلى ذلك فلن يتم تبادل السلعتين وفق معدل التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات وحيث أنه لا يوجد قاعدة لتوزيع نفقات النقل بين الدولتين وأن احتسابها من ضمن التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات فإن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومن ثم تغيير معدل التبادل الدولي .

والافتراضات التحليلية السابقة التي اعتمد عليها جون ستيورات ميل لا تؤثر على مبدأ التخصص

وتقسيم العمل على المستوى الدولي، ولتوضح ذلك ضرب ميل المثال التالي :

افترض أن هناك دولتين إنجلترا وألمانيا وأنهما تنتجان المنسوجات والكتان وإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف إنجلترا قدرًا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، وفي ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرًا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان وهو ما يبينه الجدول.

الجدول 01-02 إيضاح نظرية القيم الدولية:

الدولة	السلعة	المنسوجات	الكتان
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة	
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة	

المصدر: خالد أحمد علي، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص44.

بدلاً من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين باعتبارهما من المعطيات، مع اختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية، فإن ستيوارت ميل افترض كمية معينة من العمل في كل بلد مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها كل من السلعتين، وقد أظهر المثال السابق أن المنسوجات في كلا البلدين تتكلف قدراً من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع إنجلترا في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا، وتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من إنجلترا.

-حدود نظرية القيم الدولية:

رغم معالجة هذه النظرية لكيفية تحديد معدلات التبادل، إلا أنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدول الكبرى أن تملّي شروطها، كما أن شرط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدياً على تلك النظرية. فما الحل عندما يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ بالإضافة إلى أن التفرقة بين العوامل التي تحدد أثمانها والمتمثلة في جانب الطلب تفرقة غير صحيحة. فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كلا من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة. والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل.

**المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية:**

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لقيام التبادل الدولي إلى قانون النفقات النسبية، فاختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعو إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر بما تقوم. فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، إلى أن ظهرت النظرية السويدية لتقدم هذا التفسير بواسطة الكاتيين الشهيرين هكشر و أولين.

أولاً: نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج لـ"هكشر-أولين":

يعود ظهور نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج إلى الاقتصاديين السويديين "إيلي هكشر" في كتابه بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه "بزيل أولين" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتاب بعنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الذي أصدره سنة 1993، وقامت النظرية على عدد من الافتراضات بعضها احتوته النظرية الكلاسيكية، وبعضها خاص بنظرية هكشر- أولين ويمكن إجمال هذه الفروض بما يلي 1:

أ- وجود سلعتين هما (Y) (X) ويتم إنتاجها بعاملتي إنتاج: أحدهما وفير والآخر نادر، وذلك للقيام بعملية التبادل الدولي، وكل منتج (سلعة) في بلد وكل منهما يكون كثيفا لاستخدام العنصر الوفير في ذلك البلد، ويشترط وجود بلدين لقيام التجارة الدولية.

ب- اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة، نتيجة للاختلاف في درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر.

ج- إن إنتاج السلع سيحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج، أي اختلاف دوال الإنتاج للسلع المختلفة.

د- إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في الدولة الواحدة، أي أن دوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة هي واحدة في الدولة الواحدة، وقد تكون كذلك بين الدول المختلفة.

هـ- أن أذواق المستهلكين معطاة، بحيث لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق، وهذه الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر، والمقصود بهذا الافتراض عزل تأثير التجارة الدولية على أذواق المستهلكين، وعلى نمط استهلاكهم من الناحية التحليلية الفنية.

و- أن نمط الدخل معطى ومعروف في البلاد المختلفة، حيث يؤدي قيام التجارة الدولية إلى تغيير دخول عناصر الإنتاج، وبالتالي تغيير في توزيع الدخل.

ي- المنافسة الكاملة سواء في سوق المنتجات النهائية أو في سوق عناصر الإنتاج المستخدمة فيها، مما يسمح بتحقيق أقصى كفاية ممكنة.

ز- إنتاج السلع يخضع لظروف ثبات غلة الحجم، أي أن زيادة استخدام عوامل الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بالنسبة نفسها، حتى لا تستفيد أي دولة من اقتصاديات الحجم.

<sup>1</sup> مجدي علي محمد غيث، نظرية هكشر \* أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة الأردن، عمان، المجلد 41، العدد 02، 2014، ص ص 874-875.

-عوامل الإنتاج متساوية النوعية في كلا البلدين، وتبرير هذه الفرضية للمحافظة على اختلاف التكاليف النسبية بسبب الوفرة.

-المعرفة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقا للعوائد الحدية، وفي نفس الوقت تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الإنتاج بين الدول .

-عدم وجود تكاليف النقل، أو تعاريف جمركية أخرى توقف تدفق التجارة الدولية<sup>1</sup>.

1-عرض نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج:

توجه النظرية محور تركيزها على اختلاف وفرة موارد الإنتاج بين الدول وتعدّها السبب الأساس في اختلاف الميزات النسبية بينها، فهي تنص على أن الدولة تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف بعنصر الإنتاج المتوفر نسبيا في هذه الدولة وسعر منخفض نسبيا، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر والذي سعره مرتفع نسبيا في البلد المستورد.

ومن الجدير بالذكر أن وفرة عوامل الإنتاج في الدول تظهر اختلافات كبيرة، فمثل أستراليا والأرجنتين تملك أراضي وفيرة نسبيا، وبعض الدول الأخرى مثل أمريكا وإنجلترا تمتلك تراكمات كبيرة من رأس المال نسبيا، ودول ثالثة مثل الهند ومصر. نجد أن العمل هو العنصر المتوفر بكثرة نسبيا، وعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بشدة، فإن الأسعار النسبية لهذه العوامل ستظهر اختلافات مماثلة، فوفرة الأرض تعني انخفاض الانجازات نسبيا، ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا، ووفرة العمل تعني انخفاض الأجور نسبيا، وهكذا. ولكن هذه الاختلافات في الوفرة النسبية أو الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليست شرطا كافيا لوجود اختلافات الأسعار النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية.

فكذلك من الضروري أن تختلف نسب تركيز عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة، فقد يستلزم إنتاج السلعة (X) كمية كبيرة من العمل بالنسبة إلى رأس المال، بينما قد يستلزم إنتاج السلعة (y) كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة للعمل، وفي السلع كثيفة رأس المال مثلا، يمكن لرأس المال والعمل أن تحل كل منهما محل الآخر، ولكن مدى مثل هذا الإحلال محدود، أي الاختلال في نسبة تركيز عناصر الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة .

2-الانتقادات الموجهة للنظرية:

<sup>1</sup>Jeon. Louis Muchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, Dalloz, Paris, 2005, P141.

رغم التميز الذي اتسمت به نظرية هكشر-أولين من خلال قدرتها على تفسير كثير من سنن التجارة الدولية، إلا أنها تعرضت من الانتقادات أهمها.

أ- صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، حيث تركز النظرية على فرض تجانس عناصر الإنتاج، غير أن هذا الافتراض غير واقعي، كما أنها تهتم بالاختلافات الكمية لعناصر الإنتاج وتتجاهل الاختلافات النوعية، إذ لا يمكن الاعتماد على أجور العمل كمؤشر بمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عنصر العمل مثلاً، فربما يرتبط انخفاض الأجور في بلد ما بانخفاض إنتاجية العمال أكثر من ارتباط انخفاض الأجور بوجود وفرة نسبية في عنصر العمل .

ب-تشارك نظرية هكشر - أولين مع نظرية ريكاردو في إهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دولياً ولا شك أن هناك استحالة في انتقال عنصر الأرض، لكن بالنسبة للعمل ورأس المال فهناك الهجرات العمالية التي قد تساعد البلد الذي يعاني من ندرة عنصر العمل على إنتاج وتصدير سلع كثيفة العمل بتكلفة منخفضة نسبياً، كما أن حركات رؤوس الأموال لبلد يعاني من ندرة نسبية في عنصر رأس المال، يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة رأس المال.

ج-نصت النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة، وفي الحقيقة أنه النظرية قررت بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة ولكن في حدود ضيقة، وهي بهذا تكون قد أغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة .

وكنتيجة لهذه الانتقادات قام العديد من الاقتصاديين بمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة هذه النظرية، وكان أبرزهم "ليونتييف" من خلال البحث الذي قام به عن هيكل الاقتصاد الأمريكي، فما هي النتيجة التي توصل إليها.

ثانياً: لغز ليونتييف.

من أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية هكشر - أولين تلك المحاولات التي قام بها "فاسيلي ليونتييف"، والذي استهل دراسته التطبيقية مؤكداً على الاقتناع بالإنتاج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج النظرية، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكثر دول العالم وفرة لعنصر رأس المال، فقد توقع ليونتييف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنموذج هكشر - أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل .

وقد قام ليوننتيف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة، واستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947م. إلا أن النتائج كانت مدهشة له لأنها أظهرت النقيض وبينت أن صادرات الولايات المتحدة من السلع كانت كثيفة العمل أكثر من السلع المنافسة للمستوردات، حيث تظهر أرقام ليوننتيف حقيقة أن نسبة رأس المال إلى العمل في الصناعة التصديرية (14011 دولار) كانت أقل من نسبة رأس المال إلى العمل في الصناعة المنافسة للمستوردات (18182 دولار) كما هو مبين في الجدول.

الجدول 01-03: كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار

إنتاج ما قيمته مليون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2.550.780	3.091.339
العمل (بالعامل في السنة)	182.313	170.004
رأس المال لكل عامل (ألف دولار)	14.011	18.182

المصدر: محمد يونس عبد الحليم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص 61.

وكما يتضح من الجدول فإن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع رأس المال/العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية، ومعنى ذلك أن أمريكا تستورد سلعا كثيفة رأس المال وتصدر سلعا كثيفة العمل، وهذا ما يتعارض مع نظرية هكشر-أولين ولذلك عرفت هذه النتيجة بلغز ليوننتيف.

وقد فسر ليوننتيف سبب الاختلاف في نتائج اختباراته عن ما هو متوقع، بقوله أن عنصر العمل بين الدول غير متجانس فاختلفت درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تؤدي إلى اختلاف المهارات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاجية، لذلك فقد اعتبر أن عنصر العمل (العامل) الأمريكي متفوق من حيث مستويات التعليم والخبرة والتدريب والتنظيم على غيره مما يجعله أكثر إنتاجية فإذا ما أخذنا هذا الاعتبار فإن أمريكا تصبح وفيرة العمل نسبيا مما يعني أن النتائج التي توصل إليها ليوننتيف تتفق ولا تختلف مع نظرية هكشر أولين .

**المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية:**

أولا: نظرية تشابه الأذواق لـ"ليندر":

تعود نظرية تشابه الأذواق إلى الاقتصادي "ستافن ليندر" واشتقت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وقد ركزت النظرية وأعطت اهتماما كبيرا ودورا فعالا للطلب.

يرى الاقتصادي "ليندر" أن قيام تجارة متبادلة الميزة بين الدول المتقدمة سببها تقارب الدخل فيما بينها، فعندما تتقارب الدخل يكون التشابه في بنية الطلب كبير، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة كبيرة للتجارة في السلع المتشابهة بين الدول المتقاربة من حيث الدخل، إذن يتم التبادل الدولي بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وعليه فالتجارة هي عبارة عن تبادل داخلي لقطاعات .

وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين التجارة في المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية والتي تحدد بتوفر هذه الموارد في بلد وندرتها في بلد آخر، وهو ما يتوافق والتفسير النيوكلاسيكي أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى ليندر أن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وعوامل أخرى تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، وهو من أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي، إذ يقول ليندر أن "كثافة التجارة الخارجية لمنتج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية"<sup>1</sup>، حيث أن إنتاج سلعة ما لأغراض تغطية السوق المحلي ينبغي أن يكون من الاتساع بحيث يمكن المنتجين من الوصول إلى اقتصاديات الحجم، وبالتالي إلى الحد الذي يجعلها تخترق الأسواق الدولية، خاصة التي تتشابه معها في مستويات الدخل، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.

رغم ما وجه للنظرية من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتدادا للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية من البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد)، إلا أن نظريته اعتبرت تطورا في مجال التجارة الدولية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- أنها أدخلت الطلب في تحديد إمكانات التخصص الدولي.

<sup>1</sup>Alain Sameulson, economie International contemporaine, Serie d'economie en plus, op4, Alger, 1993, p130.

- أكدت الفارق الجوهرى بين الهيكل الاقتصادى للدول المتخلفة والبلاد المتقدمة وهى بذلك تنقل التحليل النظرى فى مجال التجارة الدولية نحو الاقتراب من الواقع الاقتصادى.
- التزمت المنهج الديناميكي فى التحليل، مما مكنها من إلقاء الضوء على العلاقة الجدلية بين التجارة الدولية وكمية الموارد.
- تقدم لنا تحليلا نظريا لأسباب التفاوت فى الدخول بين دول العالم، وهى بذلك تحقق الانسجام بين النظرى والواقع.
- تلغى النظرية جانبا من الشك على مذهب الحرية، مؤكدة إن وضع حرية التجارة وليس بالضرورة أفضل من وضع عدم الحرية.
- ثانيا: نموذج الفجوة التكنولوجية.

وضع "ميشال بوسنر" هذا النموذج فى سنة 1960 ، بعدما لاحظ أن هناك دولا متشابهة وأحيانا متماثلة فى وفرة عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجارى فيما بينها وهو ما يناقض نتائج "هكشر - أولين" وقد فسّر بوسنر ذلك لوجود عامل التطور التكنولوجى، حيث أنه يمكن لدولة ما أن تحوز على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو بنفقات أقل، وهذا يعطى للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة فى السوق العالمى تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة، وبالتالي فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن فى الفجوة التكنولوجية القائمة بين الدول، ويشير "بوسنر" إلى وجود نوعين من الفجوات فى عملية الانتشار الدولى للتكنولوجيا الحديثة هما :

-مرحلة فجوة الطلب: ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التى يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التى يتعرف فيها المنتجون فى الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة فى تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون فى الدول الأخرى بتحدى المنافسة الجديدة، ويعترفون حاجتهم إلى رد فعل ملائم.

-مرحلة فجوة التقليد: وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلى) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة فى التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلى المقلد فى البلدان الأخرى.

ويختلف المدى الزمني بين الفجوتين حيث تكون فجوة التقليد أطول زمنا من فجوة إبطاء الطلب. والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية التي تفتح المجال أمام التجارة الخارجية في هذه السلعة.

ثالثا: نموذج دورة حياة المنتج:

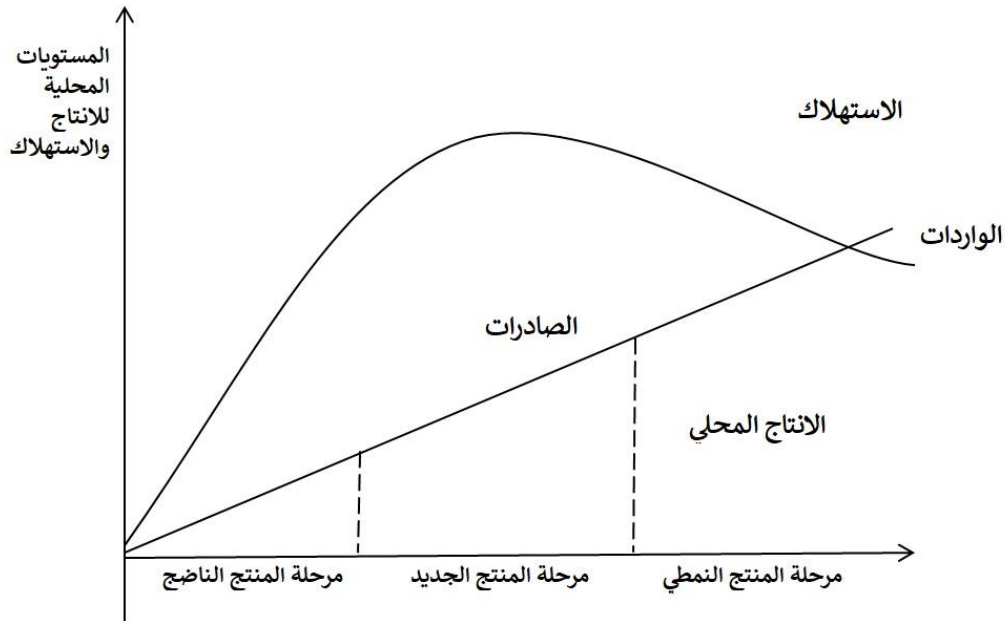
يعتبر هذا النموذج أكثر تعميقا وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية وقد قدم من طرف "رايموند فرنون" سنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتج، وتأثيرها على أنماط التجارة التي تتطور منذ ظهور سلعة معينة ذات محتوى تكنولوجي جديد من قبل دولة معينة إلى الوقت الذي تصبح فهي التكنولوجيا التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة منتشرا على المستوى العالمي، فقد وضح من خلال مثال الولايات المتحدة الأمريكية أن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية، ثم يصبح نمطيا، وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي، وتتم دورة حياة المنتج حسب "فرنون" بثلاث مراحل هي: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، مرحلة المنتج النمطي.

-مرحلة المنتج الجديد: تنتج السلعة بكميات قليلة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة في هذه المرحلة، وتكون الكفاءات العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية ويحتاج الأمر يد عاملة عالية المهارة، وتكون أسعار المنتج الجديد عالية، لذا يكون الطلب عليها غير كبير كما أن تصدير السلعة يكون محدود.

-مرحلة المنتج الناضج: في حالة اتساع السوق المحلي للسلعة، يصبح المنتجون ملمين بخصائص السوق، وبالتالي يصبح تصميم السلعة أكثر معيارية وهو ما يمكن المنتجين من تحقيق وفورات الحجم من خلال الإنتاج الكبير، ويظهر الطلب الخارجي على السلعة حيث تلبى الطلبات الأجنبية في البداية من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة المبتكرة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وهو ما يؤثر على صادرات الدولة الأصلية بدرجة كبيرة.

-مرحلة المنتج النمطي: في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا، كما أن سوقه تصبح معروفة، إذ تتزايد المنافسة عن طريق الأسعار وتصبح تكاليف الإنتاج هي المحدد الرئيسي في توطين الإنتاج، وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية، بينما تتحول الدول مرتفعة الدخل في هذه المرحلة إلى اختراع منتجات جديدة تعيد الدورة مرة أخرى. والشكل الموالي يبين المراحل السابقة.

الشكل 01-01: نمط التجارة الخارجية للدولة الأصلية خلال دور حياة المنتج



المصدر: رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثرها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 100.

#### رابعاً: نظرية اقتصاديات الحجم :

تعتبر نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً وتعديلاً لنظرية "هكشر-أولين" لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهي تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج وذلك بانخفاض تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج، كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية الكبيرة الحجم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وانجلترا والدول الصناعية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا وإسبانيا، فهذه الأخيرة تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

## المبحث الثاني: تقنيات تمويل التجارة الخارجية

أولاً- تقنيات تمويل التجارة الخارجية قصيرة الاجل:

## 1- عملية تحويل الفاتورة

1-1- تعريفها: هي الية تقوم بموجبها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة فرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك، وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنية، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك، فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 164 من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.1

1-2- أطراف التعامل في عملية تحويل الفاتورة: تتطلب عملية تحويل الفاتورة وجود 03 اطراف تنشأ بينهم علاقة تجارية كما يلي:2

الطرف الأول: هو التاجر أو الصانع أو الموزع وهو الطرف الذي يكون في حوزته الفاتورة التي تشتريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط، أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية.

الطرف الثاني: هو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول الطرف الثالث هو المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة والتي يعهد اليها بهذا النشاط وهي الفاكترور.

1-3- أنواع الخدمات تحويل الفاتورة: حيث تتضمن خدمات الفاكترورينج عدة أنواع منها. توفير التمويل اللازم للعميل أو المصدر الذي باع حسابات الفيض إلى المؤسسة المالية الفاكترور) بالسماح له بسحب مبلغ نقدي قبل حلول متوسط تواريخ استحقاق هذه الحسابات، مع خصم نسبة معينة تتراوح سعرها بين 2% و 3% فوق سعر الفائدة الأساسي أو التفضيلي بالإضافة إلى عمولة المخاطر التجارية، وليس للفاكترور حق الرجوع إلى العميل في حالة عدم سداد السندات المشتراة.

<sup>1</sup>الطاهر القرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2003 ، من 116

<sup>2</sup>مدحت صادق أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب ، القاهرة 2001 ، ص 22.

- ✓ توفير الحماية الائتمانية للعميل من خلال تحمل عبء المخاطر التجارية التي تنتج من عدم تسديد مدينيه للفواتير، ولا يقوم العميل بمخصص الديون المشكوك فيها.
- ✓ إمساك دفتر المبيعات الأجلة للعميل ومتابعة تسجيل الفواتير الواردة وإرسالها للمشتريين. مع كشف حساباتهم، والقيام بأعمال تحصيل مستحقات العميل لدى الغير في تواريخ استحقاقها ومتابعة تحصيلها في حالة عدم التسديد في تاريخ الاستحقاق.
- ✓ يقوم الفاكتر بعمليات التقييم الائتماني لمديني العميل مما يحتم على المؤسسة المالية (الفاكتر) أن يكون لديها خبرة عالية في قبول أو رفض بعض الحسابات المدينة المعروضة للبيع، وكما يقوم الفاكتر بإعداد البيانات الإحصائية الخاصة بالمبيعات ومديني العميل ونسبة التحصيل والديون المشكوك فيها، وتتراوح عمولة الفاكتر في هذه الحالة بين 3/4% و 2% من القيمة الاسمية للسندات وذلك حسب ظروف العميل.

## 2- التحصيل المستندي

- 2-1- تعريفه:** توفر الثقة بين المصدر والمستورد نتيجة الاستمرار العلاقة التجارية لمدة طويلة يتطلب أحيانا استعمال تقنية مرنة وسهلة لإتمام عملياتها التجارية تعرف بالتحصيل المستندي، والذي هو معاملة يطلب من خلالها المصدر من بنكه (البنك المحول) تحصيل قيمة الصفقة التجارية وذلك بتقديم المستندات إلى بنك المصدر، والذي بدوره يرسلها إلى بنك المستورد (البنك المحصل)، مع إرفاق تعليمات السداد ويمكن أن تشمل التحصيلات المستندية استعمال كمبيالة<sup>1</sup>. وعليه فإن التحصيل المستندي أمر يصدر من المصدر إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين المستورد مقابل تسليمه مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة المباعة إليه، ويتم السداد إما نقدا أو بمقابل توقيع المشتري على كمبيالة<sup>2</sup>، وعلى البنك بذل كل جهد في التحصيل إلا أنه لا يتحمل اية مسؤولية ولا يقع عليه أي التزام في حالة فشله في التحصيل.

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الدولية في الحالات التالية:

- ✓ وجود ثقة كبيرة للبائع في قدرة المشتري واستعداده للسداد.
- ✓ استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في البلدين.

<sup>1</sup>الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص119.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص30.

✓ عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد، مثل الرقابة على النقد، استخراج تراخيص الاستيراد،...

✓ يتم استعمال التقنية بدرجة كبيرة في تمويل صادرات السلع سريعة التلف كالخضر والفواكه والمواد الغذائية والمحاصيل الرئيسية كالقمح والمعادن التي تلعب البورصات دورا هاما في تحديد أسعارها.

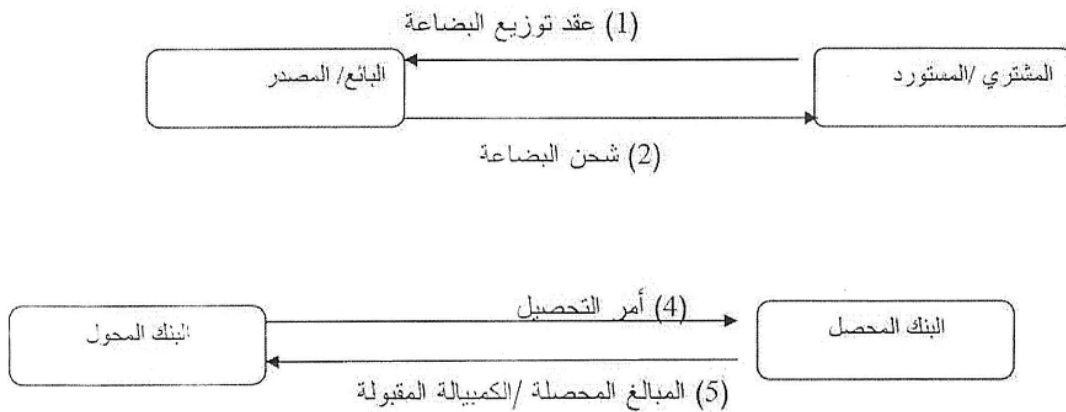
### 2-2- أطراف عملية التحصيل المستندي: تتمثل هذه الأطراف في كل من:

✓ البائع (المصدر): وهو الذي يقوم بإعداد مستندات للتحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه، مرفقا بها أمر التحصيل.

✓ بنك المصدر: وهو الذي يستلم المستندات من المصدر ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة اليه في هذا الشأن المشتري (المستورد): تقدم له المستندات من أجل الدفع أو توقيع الكمبيالة.

✓ البنك المكلف بالتحصيل: وهو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة للمستورد نقدا أو مقابل توقيعه على الكمبيالة وفقا للتعليمات الصادرة اليه من بنك المصدر.

### 2-3- سير عملية التحصيل المستندي: الشكل التالي يبين خطوات سير عملية التحصيل المستندي.



### شكل رقم 03 سير عملية التحصيل المستندي

انطلاقا من الشكل يمكن تلخيص الخطوات كما يلي:

- تنشأ العملية بعد التوقيع على عقد توريد بضائع معينة بين بائع في دولة ما ومشتري في دولة أخرى، ويتم إعداد الوثائق والمستندات الخاصة بصفقة البضاعة المصدرة إلى المشتري مثل (الفاتورة التجارية،

وثيقة التامين سند الشحن، شهادة المنشأ... الخ ) ويرسلها إلى البنك الذي يتعامل معه لتقديمها إلى المشتري لتحصيلها.

- يقوم بنك البائع بعد ذلك بإرسال هذه المستندات إلى بنك مرسل له في بلد المشتري لتقديم هذه المستندات إلى المشتري لتحصيل قيمتها. وتسمى مرحلة إثبات الوثائق.

- يقوم البنك المرسل (البنك المحصل) بإشعار المستورد المشتري) بوصول المستندات بعد التأكد من مطابقتها للشروط يقوم المشتري بتسديد قيمة البطاقة نقداً فإن البنك المحصل يحول هذه القيمة إلى بنك البائع لتسجيلها في حسابه لديه أو قبول الورقة التجارية (الكمبيالة) المسحوبة فإن على البنك المحصل أن يرسلها إلى البنك المحول أو يحتفظ بها على سبيل الأمانة حتى تاريخ الاستحقاق وعندئذ يقوم بتحصيلها من المشتري ثم يحول قيمتها إلى بنك المصدر لتسجيلها في حساب لديه، وتسمى هذه المرحلة مرحلة الدفع.

### 3- الاعتماد المستندي

**3-1- تعريفه للاعتماد المستندي:** عدة تعاريف منها. هو أي ترتيب يتعهد بموجبه منك يسمى (بنك المستورد أو البنك المنشأ الاعتماد) بأن يقوم ببناء على طلب و تعليمات عميل يسمى طالب فتح الاعتماد يكون عادة مشتري أو مستورد بان يدفع لطرف ثالث يسمى المستفيد يكون عادة بائع أو مصدر أو المستفيد مبلغاً محددًا من المال.

### 3-2- أطراف الاعتماد المستندي:

من خلال التعريفات التي ذكرناها فإن أطراف الاعتماد المستندي هم في الأساس كما يلي:

✓ المستورد (المشتري): هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد

بينه وبين البنك فاتح الاعتماد. ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.

✓ البنك فاتح الاعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة

الطلب، وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح من الاعتماد ويرسله إما

إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك

ثاني في صلبة الاعتماد المستندي.

✓ المصدر (المورد المستفيد): هو الطرف الذي فتح الاعتماد المستندي لصالحه ويقوم بتنفيذ شروط

الاعتماد في مدة صلاحية هذا الاعتماد وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المرسل

في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد ويتم الدفع عادة المصدر عن طريق البنك مبلغ الاعتماد أو البنك المعزز للاعتماد وفي حالة تعزيز الاعتماد).

✓ البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

وعادة ما يسبق فتح الاعتماد مراسلات ومفاوضات بين المستورد والمصدر ويتم الاتفاق بينهما على شروط الصفقة التي يسترشد بها البنك عند وضع الشروط الخاصة في الاعتماد المستندي.

**3-3-3- أهمية الاعتماد المستندي:** مما سبق نجد أن الاعتماد المستندي يكتسي بالغة بالنسبة لكل من المستورد و المصدر البنك ونشاط التجارة الدولية كما يلي:

**3-3-1- بالنسبة للمستورد:** يضمن الاعتماد المستندي للمشتري المستورد بأن يتسلم البضاعة بذات الشروط التي تعاقدها معها مع البائع المصدر، أيضا تمكنه من الحصول على تسهيلات مصرفية متمثلة في عدم التسديد للمصرف حتى يتأكد من سلامة وصحة المستندات، كما تمكنه من بيع البضاعة والحصول على السيولة قبل وصول البضاعة.

**3-3-2- بالنسبة للمصدر:** يضمن البائع أن يستوفي ثمن البضاعة وذلك مقابل تقييده بالشروط الموضوعية في خطاب الاعتماد باعتبار أن التزام المصرف اتجاهه نهائي مباشر ومستقل عن عقد البيع الذي يركز عليه يستطيع الحصول على قيمة الاعتماد وبمجرد تقديم المستندات المطلوبة للمصرف وأبرزها سند الشحن الذي يثبت شحن البضاعة، أي تكون البضاعة قد خرجت من حوزته وأصبحت في طريقها إلى المشتري. كما يمكنه خصم الكمبيالات المسحوبة على المصرف قبل حلول موعد استحقاقها والحصول على السيولة.

**3-3-3- بالنسبة للمصارف:** يعتبر مصدر دخل للمصارف من خلال العمولات التي تتقاضاها والتأمينات التي تأخذها كما أنه يمكنها أن توظف هذه التأمينات فتحصل على عوائد.

**3-3-4- بالنسبة للتجارة الدولية:** تساعد هذه الاعتمادات على تيسير انتقال السلع والخدمات بين دول العالم وتقدم تسهيلات مالية والتي كانت في السابق تمثل حاجزا أمام تطور التجارة الدولية فالمصارف

تيسر استلام ثمن البضاعة حال شحنها ولا يدفع المشتري ثمنها إلا عند استلام اللوثائق الخاصة بهذه البضاعة.

ثانيا- تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل:

### 1- شراء سندات التصدير تمويل الصفقات الجزافية:

- تعريفها: تعتبر هذه التقنية أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية، وتتضمن بيع سندات أو كمبيالات من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري، وتنتشأ هذه الالتزامات المالية نتيجة قيام أحد المصدرين ببيع سلع إلى مستورد في بلد آخر، ورغبة من المصدر في الحصول على تمويل مقابل سندات الدين التي في حوزته فإنه يقوم ببيعها إلى أحد البنوك أو مؤسسات التمويل المتخصصة دون حق الرجوع من البائع، ويتم هذا البيع بأن يسلم المصدر السندات أو الكمبيالات المباعة والتي تستحق عادة خلال فترة زمنية تمتد إلى خمس سنوات من تاريخ الصفقة إلى مشتري الدين مقابل الحصول على قيمتها فورا.<sup>1</sup>

أي أن التمويل الجزافي هو تلك العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترة متوسطة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات.

يمكننا تلخيص مراحل سير شراء سندات التصدير كما يلي:

- عقد بيع السلعة الرأسمالية بين المصدر والمستورد؛
- تسليم السلعة المباعة من المصدر إلى المستورد؛
- تسليم السندات الإذنية لبنك المستورد ثم للمصدر؛
- عقد الصفقة الجزافية بين المصدر وجهة التمويل
- تسليم السندات الإذنية لجهة التمويل
- سداد قيمة السندات للمصدر مخصوما منها نسبة معينة
- تقديم السندات الإذنية لبنك المستورد لتحويلها عند الاستحقاق للمستورد؛
- سداد قيمة السندات في تواريخ الاستحقاق.

<sup>1</sup>مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص35.

## 2- قرض المورد

- تعريفه: عبارة عن قرض يمنحه البنك المصدر التمويل تجارته، وهو قرض ناشئ بالأمل عن مهلة التسديد بمنحها المصدر الفائدة المستورد، بمعنى آخر عندما يمنح المصدر الصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه فرضا التمويل هذه الصادرات ولذلك يبدو فرض المورد على أنه شراء الديون من طرف البنك على المدى المتوسط.<sup>1</sup>

هو قرض مصرفي متوسط أو طويل الأجل يمنح للمصدر الذي يمنح الآخر مهلة تسديد الزبونة(المستورد) وتتراوح مدة التسديد التي منحت المستورد من طرف المصدر 18 شهرا وهو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتمادا على موارده المالية أو الاعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحققاته سندات الدفع أو الكمبيالة) لدى المصرف، وفي هذه العملية تقوم علاقة مباشرة بين المصدر وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم الصفقة التصدير وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلا بين المصدر المستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة مداد الكمبيالة من المستورد.

أما الشق الآخر من عملية ائتمان الصادرات والمتعلق بضمان التمويل الذي قدمه البنك لهذه الصفقة، فإن هيئات ضمان الصادرات التي تم إنشاؤها في عدد كبير من الدول (COFACE بفرنسا، HERMES بألمانيا، SACCE بإيطاليا) تتولى توفير ضمان شامل السداد الأوراق، التجارية التي يحتفظ بها البنك الذي قدم التمويل ويتم ذلك عن طريق قيام هيئة ضمان الصادرات بإرسال خطاب ضمان لهذا البنك مقابل توقيع عقد ضمان ضد المخاطر التجارية والمالية مع المصدر، ويدفع المصدر بموجب هذا العقد عمولة ضمان الهيئة التي أخذت على عاتقها تأمين القرض.

يمكننا تلخيص الخطوات كما يلي:

- ✓ تبدأ العملية بقيام المصدر بسحب كمبيالة على المستورد ويرسلها للقبول.
- ✓ قيام المستورد بإرجاع الكمبيالة مع قبولها
- ✓ تقديم الورقة أو الكمبيالة من المصدر إلى البنك من أجل خصمها
- ✓ تسديد قيمة الكمبيالة من طرف البنك.
- ✓ تحصيل الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.

<sup>1</sup>Valerieboronil et autres, Technique et management des opérations, commerce international, breal paris, 2001,p197.

## 3- قرض المشتري

- تعريفه: قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض المشتري للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح هذا القرض الفترة تتجاوز 18 شهرا، حيث يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بإتمام عملية العرض.

ويمنح قرض المشتري عادة التمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة، والسبب في ذلك أن التمويل صفقات يمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ، كما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال عامة وعلى هذا الأساس، فإن تدخل البنوك يعطي دائما للمصدر والمستورد كليهما.

ومن جهة أخرى فإن قرض المشتري يوفر مزايا أخرى المصدر عندما يقوم البنك بمنح هذا القرض فإن المصدر يتحرر نسبيا من الخطر التجاري المرتبط بالصفقة التجارية المبرمة مع المستورد خاصة في حالة السماح له بفترة انتظار وهي طويلة نسبيا قبل السداد، كما يسمح له كما رأينا سابقا من التخلص الكامل من العبء المالي الذي يتم تحويله إلى البنك. يتمثل الهدف من قرض المشتري في تشجيع صادرات البلدان المعنية، والاتفاقيات تتم بين المصدر والمستورد وفق شروط عند التصدير وكنا شروط التسديد، وبعدها يتولى البنك عملية التسديد ضمن الشروط المحددة ويدفع مباشرة للمصدر قيم الصفقات المبرمة.

أهم الإجراءات التي تحتوي عليها عملية منح قرض المشتري هي وجود عقدين أساسيين هما:

العقد التجاري: هو عقد ممضي بين المصدر والمستورد الذي يهدف إلى تحديد التزامات الطرفين للخدمة المقدمة، وذلك من خلال البنود التي يتضمنها العقد ومن أهمها شروط التسوية، أجل التسليم نوعية السلع ومبالغها، فهو يحدد شروط البائع وإجراءات الدفع الفوري للبائع من طرف المشتري.

عقد القرض: عبارة عن بعقد مالي معني من طرف بنك أو عدة بنوك موجودة ببلد المصدر والمستورد، يلغى في حالة إلغاء العقد التجاري، يحتوي هذا العقد على شروط العام القرض وإنجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده و معدلات الفائدة المطبقة، فهو يسمح للبنوك بوضع - في الوقت اللازم وتحت بعض الشروط المبالغ الضرورية حسب التزامات المشتري بالدفع تحت تصرفه.

حيث بعد ذلك يتم إرسال العقد إلى هيئة ضمان الصادرات لمراجعته وإقراره، وترسل صورة منه إلى المصدر ويتم بعد ذلك توقيع اتفاق ضمان بين المصدر وهيئة ضمان الصادرات، ويتحدد بموجب هذا الاتفاق مقدار عمولة الضمان التي يدفعها المصدر لهيئة ضمان الصادرات، مقابل ضمان سداد القرض الممنوح من البنك الممول للمستورد ويستلم بعد ذلك المصدر قيمة صادراته من البنك الممول مقابل قيامه بشحن البضائع محل التعاقد وإرسال صور من سندات الشحن للبنك، وتنتهي عملية تحويل الصادرات السابقة عند حلول أجل القرض المتفق عليه مضافا إليه الفوائد المستحقة.

يمكننا تلخيص خطوات سير فرض المشتري كما يلي:

✓ إمضاء عقد تجاري بين المستورد والمصدر، بمراعاة عناصر العقد (المبلغ المتفق عليه، طريقة السداد، تاريخ السداد... الخ)

✓ يعمل المصدر عن طريق البنك الذي اختاره على إمضاء عقد التأمين حيث يتم الحصول على بوليصة التأمينية اللازمة لإتمام العملية علما أن شركة التأمين هي التي تضع شروط العقد وكذلك مبلغ الأقساط الواجبة الدفع.

✓ إمضاء عقد التمويل تأكيد التمويل من طرف المشتري أو البنك الذي اختاره مع البائع أو بنك المصدر؛

✓ يقوم المصدر بإعداد الوثائق اللازمة والتي طلبها المشتري حيث هذه الخطوة تكون بعد الموافقة التامة على الصفقة وإتمام كل الشروط الواجبة لذلك.

✓ يعمل بنك المصدر على تسوية وضعية المستورد تبعا لشروط المتفق عليها من جهة ومن جهة أخرى يقوم بإبلاغ المصدر بتنفيذ العملية حيث هنا المصدر حر في استعمال حسابه المجمع من أجل إتمام الصفقة.

✓ يقوم المشتري بإجراءات دفع المبلغ وكل العمولات والفوائد السمكية وفقا لشروط العقد. السابق وكذا استلام السلعة من المكان المتفق عليه مسبقا.

3- الفرق بين قرض المورد وقرض المشتري:

يختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل، فإذا كان قرض المشتري بسح للمستورد بوساطة من المصدر، فإن قرض المورد بمنح للمصدر بعد منح هذا الأخير مهلة للمستورد، أما الوجه الثاني للاختلاف وهو المهم فيتمثل أن قرض المشتري كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين، في حين

أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها، وهذا ما يعني أنه يتضمن العقد المالي أيضا.

#### 4- التأجير التمويلي الدولي

4-1- تعريفه: فرض الإيجار الدولي هو عبارة عن آلية للتمويل المتوسط والطويل الأجل التجارة الخارجية والتي تتمثل في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع مستورد ما حول إجراءات عقد تجاري وتنفيذه، يتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة الفرض الإيجاري وقسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي، إضافة إلى تغطية الأخطار المحتملة، كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق،<sup>1</sup> بدأ نشاط الإيجار التمويلي في الظهور في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينيات، ثم انتشر في بداية الستينيات في فرنسا وأوروبا الغربية وما لبث أن انتقل إلى كثير من دول العالم، والإيجار التمويلي هو صورة مبتكرة من صور التمويل وهو نوع من التمويل العيني.

كما يُعرف أيضا الإيجار التمويلي بأنه صيغة تمويل متوسطة وطويلة الأجل تقوم فيه مؤسسة متخصصة في هذا النوع من القرض بإبرام عقد مع المستورد على ائتمان إيجاري حول أصول مستوردة ثم يقوم بإبرام صفقة شرائها من المصدر، وهنا يمكن أن يكون المنتج الأصل والمصدر من نفس البلد والمستورد من بلد أجنبي، كما يمكن أن يكون كل من المنتج والمصدر من بلد غير الآخر، وفي هذه العملية تتحقق الفائدة للطرفين والمستورد بحصوله على السلعة أو الأصل الذي لا يمكن شراؤه الارتفاع ثمنه ويحدث هذا النوع في الأصول الرأسمالية مرتفعة الثمن والطويلة الأجل كالبواخر والطائرات.

وحسب هذا النظام تقوم المؤسسة المؤجرة (المشتري) بشراء الأصل الرأسمالي بمواصفات محددة من مورد معين (المنتج) وتأجيره إلى المشروع الذي يحتاج إليه (المؤسسة المستأجرة) لمدة محددة من الزمن متوسطة أو طويلة في مقابل سداد قيمة إيجار محددة يتفق عليها فيما بينهما، وتسدد شهريا في أغلب الأحوال وتزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المؤجرة بحيث يتحقق للمؤجر عائد معدله يقترب من معدل الفائدة على قرض بضمان.

4-2- أطراف التعامل في التأجير التمويلي: هناك ثلاثة أطراف في هذه العملية وهم كما يلي:

- ✓ مستخدم الأصل الرأسمالي وهو المؤسسة المستأجرة؛
- ✓ ممول شراء الأصل الرأسمالي البنك أو شركة التأجير والذي سيقوم بالتأجير؛
- ✓ البائع المورد لهذه الأصول.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 127.

## قائمة المراجع:

## 1- المراجع باللغة العربية

- حيدر نعمة بخيت، نصر حمود مزان، أثر عرض النقد ( $M_1$ ) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة "1995-1980"، مجلة دراسات نجفية، جامعة الكوفة، العراق، العدد الخامس، 2006.
- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، دار عالم الكاتب الحديث، الأردن، 2010.
- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
- روبا دوتاغوبتا وآخرون: التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى، وبأي سرعة؟، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2006.
- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- الطاهر القرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2003.
- عطوان مروان، الأسواق النقدية والمالية "البورصات ومشكلات في عالم النقد والمال"، ط4، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- مجدي علي محمد غيث، نظرية هكشر، أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة الأردن، عمان، المجلد 41، العدد 02، 2014.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 2007.
- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة 2001.
- مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

## 2- المراجع باللغة الاجنبية:

- Adam Smith, Recherche Sur La Nature et Les Causes de la Richesse des Nation, Nouvelle traduction par Philippe JAUDEL et jean-michel Servet. Ed Economica, livre 5, Paris, 2005.
- Alain Sameulson, economie International contemporaine, Serie d'economie en plus, op4, Alger, 1993.

- Bernard GUILOCHON. Anne KAWECKI: Economie Internationale. 4<sup>émé</sup> Edition . DUNOD. Paris.
- Jeon. Louis Muchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, Dalloz, Paris, 2005.
- Larbi Dohni, carol Hainaut, les taux de change (déterminants, opportunités et risques), Edition de Boeck université, Bruxelles, 2004.
- Robert M. Dunn, H. Mutti, International Economics, Sixth Edition, Routledge, New York, 2004.
- Valerieboronil et autres, Technique et managment des opérations, commerce international, breal paris, 2001.